الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر –بسكرة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

université Mouhamed khidher –Biskra-
faculté des sciences Economique , commerciales et des sciences de Gestion

Département des Sciences Economiques

الموضوع

آلية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ
-وكالة بسكرة-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: نقود و مالية

إعداد الطالبة:
- رحالي كريمة

الأستاذ الدكتور:
مرغاد لخضر

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر و عرفان

الشكر و الحمد لله الذي وفقني في مسيرتي العلمية و أنار لي طريقي

أتقدم بخالص الشكر و التقدير و الاحترام الى الأستاذ الدكتور مرغاد لخضر الذي لم يبخل علي بالمعلومات و النصائح و التوجيهات طيلة انجاز هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر الى كل أساتذة العلوم الاقتصادية

و أشكر زوجي عماري خليفة و أبنائي اللأعزاء ملاك ميار آدم على دعمهم لي

كما أقدم عرفاني لوالدي العزيزين

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر, حيث انقسمت الدراسة الى ثلاثة فصول.تطرقنا في الفصل الاول الى عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التمويل, و في الفصل الثاني تناولنا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و خصاصها و أهميتها و المشاكل التي تواجهها و آليات تمويلها, كما تطرقنا الى بعض احصائياتها المتعلقة بعددها و مناصب الشغل التي توفرها, و تناولت الدراسة في الفصل الثالث الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ و التسهيلات التي تقدمها لتمويل و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, و تطرقنا الى الاحصائيات الأخيرة للوكالة –وكالة بسكرة– .

Résumé

L'étude a porté sur le financement des petites et des mécanismes de moyennes entreprises en Algérie. L'étude a été divisée en trois chapitres. Nous avons étudié dans le premier chapitre sur les petites et moyennes entreprises et de la finance, en 2^{eme} chapitre sur Les petites et moyennes entreprises en Algérie, et son importance, Les problèmes rencontrés et les mécanismes de financement, Nous avons étudié dans le 3^{eme}chapitre Agence nationale pour le soutien et l'emploi des jeunes, et les facilités offertes pour financer et soutenir les petites et moyennes entreprises et dernière statistique pour Agence de Biskra.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر و عرفان	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
الملخص	
المقدمة العامة	
الفصل الأول : عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التمويل	01
تمهيد	02
المبحث الاول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	03
المطلب الاول : صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	03
المطلب الثاني : معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	04
المطلب الثالث :تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	06
تعريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	07
المطلب الرابع : أهمية و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	09
اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	09
خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	10
المبحث الثاني: ماهية التمويل	13
المطلب الاول :تعريف التمويل	13
المطلب الثاني: خصائص و اهمية التمويل	13
خصائص التمويل	13
أهمية التمويل	14

المطلب الثالث : معايير التمويل	15
المطلب الرابع : أصناف التمويل	17
التـصنيف من حيث مصدر رأس المال	18
التصنيف من حيث المدة	20
التمويل حسب الغرض الذي يستخدم لأجله	24
خلاصة	27
الفصل الثاني: آلية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	28
تمهيد	29
المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	30
المطلب الأول :ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	30
تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	30
المطلب الثاني : تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	32
مراحل تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	32
الوضع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	33
المطلب الثالث :خصائص قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية	34
المطلب الرابع :اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	35
المطلب الرابع :اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	37
المبحث الثاني : اليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	42
المطلب الأول : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	42
مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	43
الصناديق و الهيآت المنشأة من طرف الدولة لدعم و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار سياستها لتنمية القطاع	45
المطلب الثاني : الصيغ المستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	49

المطلب الثالث : الطرق الابتكارية في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	52
المطلب الرابع :احصائيات تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	54
المطلب الخامس :مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و افاق ترقيتها في الجزائر	57
مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	57
آفاق ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	60
خلاصة	64
الفصل الثالث : الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ و تمويلها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	65
تمهيد	66
المبحث الاول : نشاة و مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ	67
المطلب الاول : نشاة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ	67
المطلب الثاني :مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و اهدافها	68
المهام التي تقوم بها الوكالة	68
اهداف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل و تشغيل الشباب	69
المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي لل وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	70
المبحث الثاني: صندوق ضمان القروض و صيغ التمويل في الوكالة	72
المطلب الاول : صندوق ضمان اخطار القروض	72
المطلب الثاني :الصيغ تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب	73
انواع التمويل في الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب	73
المطلب الثالث: القروض الاضافية غير المكافئة	77
المبحث الثالث : مراحل تمويل المشاريع الاستثمارية و تقييم حصيلة الوكالة الوطنية	79
المطلب الاول: مراحل تمويل المشاريع الاستثمارية لمرحلتي(الانشاء و التوسع)	79

الاعانات المالية و الامتيا ا زت الجبائية المقدمة في مرحلة الانجاز	81
المطلب الثاني :تقييم حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب– وكالة بسكرة–	86
المطلب الثالث: اهم المشاكل و العراقيل التي تواجه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	92
خلاصة	94
الخاتمة	96
قائمة المراجع	99

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	التعاريف المعمول بها في خمة من دول جنوب شرق اسيا	07
02	التعريف الفرنسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	09
03	اليات التمويل في البنوك الاسلامية	26
04	تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	31
05	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائريين سنتي 2009-2016	54
06	تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين سنتي 2015 و 2016	55
07	مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سنة 2016	57
08	التمويل الثنائي في الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب	74
09	التمويل الثلاثي في الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب	75
10	مقارنة بين القرض البنكي و القرض بدون فائدة	78
11	تخفيض نسب الفائدة حسب طبيعة النشاط	81
12	عدد و نوع التمويلات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب	86
13	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة من طرف الوكالة حسب القطاعات و عدد مناصب الشغل الذي توفرها (2012 الى 2015)	87
14	توزيع التمويلات المقدمة من طرف الوكالة حسب جنس المستثمر(2012 الى 2015)	89
15	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب حسب بلديات ولاية بسكرة	91
17	تقسيم المشاريع حسب البنوك	92

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	كشف التدفق النقدي	18
02	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	55
03	تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين سنتي 2015 و 2016	56
04	مخطط يوضح شروط و آلية التمويل	76
05	مراحل مرافقة المشروع	83
06	مراحل المرافقة في حالة التوسع	85
07	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة من طرف الوكالة حسب القطاعات و عدد مناصب الشغل الذي توفرها (2012 الى 2015)	88
08	توزيع التمويلات المقدمة من طرف الوكالة حسب جنس المستثمر	89

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر, حيث انقسمت الدراسة الى ثلاثة فصول.تطرقنا في الفصل الاول الى عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التمويل, و في الفصل الثاني تناولنا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و خصاصها و أهميتها و المشاكل التي تواجهها و آليات تمويلها, كما تطرقنا الى بعض احصائياتها المتعلقة بعددها و مناصب الشغل التي توفرها, و تناولت الدراسة في الفصل الثالث الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ و التسهيلات التي تقدمها لتمويل و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, و تطرقنا الى الاحصائيات الأخيرة للوكالة –وكالة بسكرة– .

Résumé

L'étude a porté sur le financement des petites et des mécanismes de moyennes entreprises en Algérie. L'étude a été divisée en trois chapitres. Nous avons étudié dans le premier chapitre sur les petites et moyennes entreprises et de la finance, en 2^{eme} chapitre sur Les petites et moyennes entreprises en Algérie, et son importance, Les problèmes rencontrés et les mécanismes de financement, Nous avons étudié dans le 3^{eme}chapitre Agence nationale pour le soutien et l'emploi des jeunes, et les facilités offertes pour financer et soutenir les petites et moyennes entreprises et dernière statistique pour Agence de Biskra.

مقدمة عامة

مقدمة عامة :

تحظى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوقت الراهن باهتمام بالغ من قبل القائمين على اعداد السياسات الاقتصادية و الاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدمة منها و النامية على حد سواء , و ذلك انطلاقا من الدور الحيوي الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية المختلفة.

فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن ان يكون لها دور هام في النشاط الاقتصادي , لما لها من دور فعال في بناء نسيج صناعي متكامل و تحفيز القطاع الخاص , و من ثمة تنمية الدخل و خلق فرص عمل ,كما ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتميز بسهولة تكيفها مع المحيط الخارجي , و امتداد نشاطها حتى الى المناطق النائية , حيث ينظر اليها كوسيلة للنهوض بهذه المناطق خاصة و ان المشاريع التي تعتمدها لا تتطلب قيمة عالية من الاستثمارات و هو ما يتوافق و مستوى الدخل النقدي المتوسط .

و في السنوات الاخيرة اولت دول العالم و خاصة الدول النامية اهتماما ملحوظا بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , و الجزائر كواحدة من هذه الدول اولت في السنوات الاخيرة اهتماما كبيرا بهذا النوع من المؤسسات ,وهذا بعد ان كان دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مغيبا لفترة طويلة و لقد دعم هذا التوجه اتهاج نظام اقتصاد السوق و فتح مجال للمبادرات الفردية .

وفي هذا الاطار قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ جملة من الاجراءات تهدف الى تنمية وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية و قد تم انشاء شبكة دعم لهذه المؤسسات للتخفيف من حدة المشاكل و العراقيل التي تعيق تطور القطاع ,كما تم اتباع سياسة دعم الاستثمارات و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لقد تجسدت هذه السياسة الدعمية على الميدان بانشاء مجموعة من الهيئات و الوكالات التي اتخذت على عاتقها مسؤولية الاهتمام و متابعة و تدعيم نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة داخل المحيط الاقتصادي .

انطلاقا مما سبق و لتسليط الضوء اكثر على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإننا نطرح الاشكالية التالية :

الإشكالية :

فيما تتمثل الآليات التمويلية التي تعتمدها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كيف كان للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب دور في ذلك ؟

الاسئلة الفرعية : تقودنا الاشكالية الاساسية الى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التي سنحاول التطرق اليها من خلال الدراسة .

- ماهي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ما هي معايير تمييزها عن باقي المؤسسات ؟
- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ؟

- ماهي الآليات التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تمويلها ؟
- ماهي المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات ؟
- ما هو الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على التساؤلات السابقة وضعنا الفرضيات التالية :

- توجد معايير دولية موحدة يتم من خلالها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميزها عن باقي المؤسسات.
- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في تطور مستمر وهي تساهم بشكل ايجابي في الاقتصاد الوطني .
- تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تمويلها على الطرق و الآليات التي تعتمدها باقي المؤسسات الاخرى .
- تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مشاكل عديدة اهمها مشكل التمويل .
- تلعب الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب دور فعال في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على النقاط التالية :

- التعرف على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معايير تعريفها و تصنيفها .
- التعرف على واقعها و الدور الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني .
- تحديد الآليات التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تمويلها .
- تسليط الضوء على المشاكل و المعوقات التي تعاني منها .
- التعرف غلى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و دورها في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أهمية الدراسة :

لقد جاءت هذه الدراسة لغرض التعرف الدقيق و الشامل على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,والتمييز بينها و بين المؤسسات الكبيرة ,و ايضا من اجل دراسة واقع و مكانة هذه المؤسسات و تقديم اهم الصيغ و الاساليب التمويلية المبتكرة الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و التعرف على الآليات و الاساليب التي تتبعها الجزائر لدعم هذا النوع من المؤسسات ,و ايضا تسليط الضوء على المشاكل التي

تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,و كذلك تسليط الضوء على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والدور الذي تلعبه في دعم هذه المؤسسات .

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية و التي تتناسب مع طبيعة الموضوع والمتمثلة في

المنهج الوصفي التحليلي :

اعتمدنا عليه خاصة في الجانب النظري من اجل جمع المعلومات المتعلقة ب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و في تسليط الضوء على التمويل و انواعه و الطرق التي تتبعها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التمويل , و ايضا اهم المشاكل التي تواجهها في التمويل .

منهج دراسة الحالة :

اعتمدنا عليه في الجانب التطبيقي وقد تم اختيار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ –وكالة بسكرة– للقيام بالدراسة الميدانية, وقد استخدمنا في دراستنا ادوات منهجية مثل الملاحظة و المقابلة و الاحصائيات و المعلومات التي تحصلنا عليها من موظفي الوكالة.

مجتمع الدراسة :

المجتمع هو الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ–وكالة بسكرة –وقد تم اختياره نظرا لقربه من السكن و ايضا لسهولة الحصول على المعلومات و الاحصائيات من الوكالة.

وسائل جمع البيانات :

كتب , اطروحات الدكتوراه , رسائل الماجيستير, مجلات ,مقالات ,ملتقيات, مواقع الكترونية, احصائيات

محددات الدراسة :

الصعوبات التي واجهت الدراسة هي ضيق الوقت لان الموضوع المدروس يلامس الواقع و يحتاج الى الكثير من الوقت للالمام بكل جوانبه

الدراسات السابقة :

- رابح خوني ,ترقية اساليب و صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير , فرع اقتصاد التنمية , 2002/2003

لقد سعت هذه الدراسة التى تقديم جملة من الاهداف منها المساهمة في ابراز البدائل التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محاولة ايجاد الحلول لمشاكلها في التمويل و كذلك رفع كفاءة المؤسسات التمويلية و تحسين اداء الوحدات الانتاجية من خلال المزيج التمويلي المقترح ولقد كان من نتائج هذه الدراسة المام كامل حول اسليب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- ليلى لولاشي, التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA –وكالة بسكرة – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و تمويل 2004/2005

لقد هدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني, و بيان اهميتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية , كما قدمت الدراسة اهم الصيغ التمويلية المبتكرة و الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, و العراقيل التي تواجهها و التي تحول دون تطبيقها في الاقتصاد الوطني , و ايضا تقديم بدائل التمويل التي تعرضها المصارف الوطنية و اقتراح مجموعة من الحلول لمشاكل التمويل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , و كان من نتائج الدراسة تسليط الضوء على مساهمة القرض الشعبي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- ا شريف غياط , محمد بوقموم , مقال منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية –المجلد 24 العدد الاول – 2008

لقد هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في دعم و التنمية الاقتصادية و دورها في خلق فرص عمل جديدة و مساهمتها في القيمة المضافة الاجمالية .

- بو عبد الله هيبة , اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير فرع نقود و مالية , 2008/2009

ان هذا البحث يدرس تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اهميته في المحيط الاقتصادي و اثر هذا التمويل على عملية انشاء هذه المؤسسات ,و تطورها و استمرارها في النشاط الاقتصادي , فهي لا تجد نفس الاهمية التي تحظى بها المؤسسات الكبيرة, من نتائج الدراسة معرفة كيفية تطور و استمرار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

أهم ما يميز الدراسة :

هدفت الدراسة الى ابراز الدور الفعال الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني و كذلك تقديم الاحصائيات الجديدة حول تطورها و زيادة عددها (لقد قدمت الدراسة احصائيات بين سنة 2008 الى غاية 2016) و هذا يجعل الدراسة تقدم معلومات جديدة حول تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذلك مناصب الشغل الذي توفرها و هذا من خلال دراستنا الميدانية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب .

هيكل الدراسة :

قسمت الدراسة الى ثلاثة (3) فصول :

الفصل الاول :عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التمويل

و بدوره يحتوي عل مبحثين :

المبحث الاول :تناول صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معايير تعريفها , و اهميتها و خصائصها .

المبحث الثاني :تناول التمويل من حيث التعريف و الخصائص و الاهمية و المعايير و الاصناف

الفصل الثاني: آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

و بدوره يحتوي مبحثين :

المبحث الاول : تناول ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و تطورها ووضعها الحالي و ايضا تناول خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و اهميتها و ابرز المشاكل و المعوقات التي تعاني منها .

المبحث الثاني : تناول هذا المبحث مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و الصيغ المستحدثة للتمويل فيها و اهم المشاكل التي تعاني منها و آ فاق ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

<u>الفصل الثالث:</u> الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

يحتوي هذا الفصل على 03 مباحث :

المبحث الاول : تناول نظرة شاملة حول الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب من نشأتها و تعريفها هيكلها التنظيمي

المبحث الثاني : تناول انواع التمويل الذي تقدمه الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثالث : تناول حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب –بسكرة – و بعض الاحصائيات و مشاكل الوكالة.

الفصل الأول

تمهيد :

اصبح اليوم موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الادبيات الحديثة ,و اتجه الباحثون لدراسة هذا النوع من المؤسسات لما يمكن ان تقدمه الدول و لاقتصادياتها و ذلك لتميزها بتميزات خاصة لا تتمتع بها المؤسسات الكبيرة. كالمرونة و القدرة على الابداع و الابتكار و الاستجابة للتغيرات لقربها من السوق, و تقديم خدمات لا تستطيع المؤسسات الكبيرة القيام بها ,كما انها تقدم لها المساعدة من خلال المعالجة الضمنية لبعض نشاطاتها ,غير ان منح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مفهوما واضحا و موحد بصورة نهائية و وضع الحدود الفاصلة بينها و بين باقي المؤسسات الاخرى, خاصة بعد انتشار المصطلح انتشارا واسعا في مختلف دول العالم يعتبر بغاية الاهمية. و لكن في الواقع المصطلح لا يزال يكشف الغموض و عدم الرؤية في تحديد معناها الدقيق .

و ترجع صعوبة تحديد تعريف موحد يتفق عليه الأطراف و الجهات المعنية لهذا القطاع الى الاختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المؤسسات و سبل النهوض بها و ترقيتها ; و كذا الفارق الشائع في عملية التحديد بين بلد و اخر او منطقة جغرافية و اخرى و حتى بين نوع الصناعات فمنها من يحتاج الى تكنولوجيا عالية و منها من يستخدم طرق تقليدية .

و سنتطرق فيما يلي الى مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مميزاتها و الى العوامل التي تساعد في نجاحها و فشلها.

المبحث الاول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في اقتصاديات الدول باختلاف درجة النمو فيها، لذا فان إعطاء وتحديد مفهوم لهذه المؤسسات له أهمية كبيرة. ولكن مازال هذا الأمر يثير جدلا كبيرا بين الباحثين في أمر هذه المؤسسات ويرجع ذلك إلى صعوبة وضع أو تحديد تعريف يميزها عن المؤسسات الأخرى ويختلف هذا التعريف من دولة إلى أخرى.

❖ المطلب الاول :صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يمكن رد صعوبة التعريف الموحد لهذه المؤسسات اجمالا الى ثلاثة عوامل اساسية هي :[1]

-عوامل اقتصادية

-عوامل تقنية

-عوامل سياسية

1- العوامل الاقتصادية: و تضم ما يلي :

اختلاف مستويات النمو

و يتمثل في التطور اللامتكافىء بين مختلف الدول و اختلاف مستويات النمو , فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولايات المتحدة الامريكية ,المانيا , اليابان او اي بلد آخر تعتبر كبيرة في بلد نامي كالجزائر او سوريا مثلا , كما ان شروط النمو الاقتصادي و الاجتماعي تتباين من فترة لأخرى ,فما يمكن ان نسميها بالمؤسسة الكبيرة الآن قد تصبح مؤسسة صغيرة او متوسطة في فترة لاحقة , و يؤثر ايضا المستوى التكنولوجي الذي يحدده بدوره احجام المؤسسات الاقتصادية ' و بعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي .

تنوع الانشطة الاقتصادية

ان تنوع الانشطة الاقتصادية يغير في احجام المؤسسات و يميزها من فرع لآخر , فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة , و تختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات و هكذا , و يمكن ان تصنف المؤسسات الاقتصادية حسب القطاعات الاقتصادية الى صناعية ,تجارية , زراعية , خدماتية حيث تختلف تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قطاع الى آخر لاختلاف الحاجة الى العمالة و راس المال , فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس اموال ضخمة لإقامة استثماراتها او التوسع فيها التي تكون في شكل مباني ,آلات , مخزون ,... الخ. كما تحتاج الى يد عاملة كثيرة مؤهلة و متخصصة , الامر الذي لا يطرح في المؤسسات الصناعية و لأجل التحكم في نشاطاتها تحتاج الى هيكل تنظيمي اكثر تعقيدا يتم في ظله توزيع المهام و تحديد الادوار و المستويات لاتخاذ القرارات المختلفة ,

[1] بو عبد الله هيبة, اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير فرع :نقود و ماليى 2008-2009 ص.22.

بينما المؤسسات التجارية لا تحتاج الى مستوى تنظيمي معقد و انما يتسم بالبساطة و الوضوح و سهولة اتخاذ القرارات , و توحد جهة اصدارها و هذا ما يفسره صعوبة تحديد التعريف .

اختلاف فروع النشاط الاقتصادي

يختلف النشاط الاقتصادي و تنوع فروعه , فالنشاط التجاري ينقسم الى تجارة بالتجزئة و تجارة الجملة , و ايضا على مستوى الامتداد ينقسم الى تجارة خارجية و تجارة داخلية . و النشاط الصناعي بدوره ينقسم الى فروع عدة منها الصناعات الاستخراجية , غذائية , التحويلية , الكيميائية .....الخ . وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية اليه او احد فروعه , وذلك بسبب تعدد اليد العاملة وراس المال الموجه للاستثمار , فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال الصناعة التعددية قد تكون كبيرة في مجال التجارة او الصناعة الغذائية .

2-العوامل التقنية :[1]

و يتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات , فحيثما تكون هذه الاخيرة اكثر اندماجا يؤدي هذا الى توحد عملية الانتاج و تمركزها في مصنع واحد و بالتالي يتجه حجم المؤسسات الى الكبر ,بينما تكون العملية الانتاجية مجزاة او موزعة الى عدد كبير من المؤسسات يؤدي الى ظهور عدد كبير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

3العوامل السياسية :2

تتمثل في مدى اهتمام الدولة و مؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محاولة تقديم مختلف المساعدات له ,و تذليل الصعوبات التي تعترض طريقها من اجل توجيه و ترقيته ودعمه ,و على ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف و تبيان حدوده و التمييز بين المؤسسات ,حسب رؤية السياسات و الاستراتيجيات التمويل و التمهين بشؤون هذا القطاع .

❖ **المطلب الثاني :معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

1- المعيار النوعي [3]**:**

أ- معيار قيمة المبيعات :

يعتبر من المعايير المهمة و المستخدمة في تصنيف المشروعات من حيث الحجم و يعتبر مقياسا صادقا لمستوى نشاط المشروع و قدراته التنافسية, ففي الولايات المتحدة تصنف المشروعات التي تبلغ قيمة مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المشروعات الصغيرة.

ب-المعيار القانوني :

يتوقف الشكل القانوني للمنشأة على طبيعة و حجم رأس المال المستثمر فيها و طريقة تمويله فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبيرا مقارنة مع شركات الأشخاص. و وفقا لهذا المعيار تشمل المشروعات

[1] بو عبد الله هيبة, مرجع سابق,ص.23.

[2] بو عبد الله هيبة, مرجع سابق,ص.24.

[3] العميد الركن الدكتور نبيل جواد, ادارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع,1428ه,2007م.ص.33.

الصغيرة جميع المشروعات ذات الشكل غير المؤسسي مثل مشروعات الأفراد, و المشروعات العائلية و التضامنية و شركات التوصية البسيطة, و التوصية بالأسهم و المحاصة. و الوكالات و الحرف و المهن الصغيرة الانتاجية و الحرفية, مثل الورش و المحلات التجارية و المطابع و الأسواق المركزية و المزارع و مكاتب السياحة و السفريات و الشحن و المهن الحرة...الخ.

ج- معيار التنظيم [1]:

تصنف المنشأة صغيرة و فقا لهذا المعيار اذا كانت تتسم بخاصتين أو أكثر من هذه الخواص :

(أ)-الجمع بين الملكية و الادارة (مدير المشروع مالكه).

(ب)- قلة عدد مالكي رأس المال.

(ج)- ضيق نطاق العمل (انتاج سلعة واحدة أو تقديم خدمة واحدة).

(د)- صغر حجم الطاقة الانتاجية.

(ه)- تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير.

(و)- تكون محليا الى حد كبير في المنطقة التي تعمل فيها.

(ز)-تعتمد بشكل كبير على المصادر المحلية لتمويل رأسمالها من أجل نموها.

د-المعيار التكنولوجي :

بناء على هذا المعيار تصنف المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي تستخدم أساليب انتاج بسيطة ذات رأسمال منخفض و كثافة عمالية عالية.

و هناك معايير نوعية أخرى نذكر منها [2]:

أ-الاستقلالية : و نعني بها استقلالية المشروع عن أي تكتلات اقتصادية و بذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى, و يمكن أن نطلق على هذا المعيار اسم المعيار القانوني, و أيضا استقلالية الادارة و العمل, و أن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة, بمعنى أنه يحمل الطابع الشخصي و تفرد المدير في اتخاذ القرارات, و أن يتحمل صاحب أو أصحاب المؤسسة المسؤولية كاملة فيما يخص التزامات المشروع تجاه الغير.

ب- الملكية : تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالملكية الفردية و غير التابعة لأي مؤسسة كبرى أو معظمها تابع للقطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أموال و قد تكون ملكيتها ملكية عامة كمؤسسات الجماعات المحلية و قد تكون الملكية مختلطة.

ج- الحصة من السوق :ان الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تكون محدودة و ذلك للأسباب التالية : صغر حجم المؤسسة, صغر حجم الانتاج, ضالة حجم رأس المال, محيط النشاط, كما أن الانتاج موجه

[1] العميد الركن الدكتور نبيل جواد, مرجع سابق,ص.34.

[2] جلال عبد القادر, المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في معالجة مشكل البطالة حالة الجزائر, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية , 2008-2009.ص.19.

للأسواق المحلية و التي تتميز بضيقها بالاضافة الى ذلك نجد المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك نظرا للتماثل في الامكانيات و الظروف.[1]

2-المعايير الكمية

ان تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يخضع لجملة من المعايير و المؤشرات الكمية لقياس أحجامها و محاولة تمييزها عن باقي المؤسسات و من بين هذه المعايير نذكر: حجم المبيعات, قيمة الموجودات, التركيب العضوي لرأس المال, القيمة المضافة, الطاقة المستعملة, رقم الأعمال, رأس المال المستثمر...الخ.

و رغم كثرة هذه المعايير الكمية الا ان أكثرها استخداما عند تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هما معيار حجم العمالة و حجم رأس المال نظرا لهسولة الحصول على المعلومات المتعلقة بهاذين العنصرين [2]:

أ- **معيار عدد العمال (حجم العمالة)** : يعتبر هذا المعيار أحد المعايير الأساسية و الأكثر استخداما في تمييز حجم المؤسسة بحكم سهولة الحصول على البيانات و المتعلقة بالعمالة في المؤسسات. و يمكن التمييز في هذا المجال بين الأصناف التالية من المؤسسات :

المؤسسة المصغرة : و هي التي تستخدم من 01 الى 09 عامل.

المؤسسة الصغيرة : و هي التي تستخدم من 10-199 عامل.

المؤسسة متوسطة : و هي التي تستخدم من 200-499 عامل.

و ذلك حسب أحد التصنيفات الواردة في الولايات المتحدة, و أما المؤسسات الكبيرة فهي التي تستخدم عدة الاف من العمال في حين نجد أن المؤسسات العملاقة هي التي تستخدم مئات الالاف من العمال.

ب- **معيار رأس المال:**يعتبر معيار رأس المال المستخدم بالمؤسسة أحد المعايير الكمية للتمييز بين المؤسسات الكبيرة و الصغيرة و يقصد بهذا المعيار بأن المؤسسة التي تتميز بانخفاض حجم رأس المال المستثمر و الذي يختلف من دولة الى أخرى و هنا تبرز مشكلة تحديد المقصود برأس المال, هل هو رأس المال المستثمر من ثابت و عامل أو رأس المال الثابت و يفضل البعض رأس المال الثابت و حيث أنه يعكس الطاقة الانتاجية و يستبعد البعض قيمة الأراضي من رأس المال الثابت.

❖ **المطلب الثالث :تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

تختلف الآراء حول تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يختلف هذا التعريف بين دولة و أخرى باختلاف امكانياتها و قدراتها الاقتصادية و مراحل نموها و مستوى التقدم التكنولوجي المستخدم بها.

و يمكن اعتبار التعريف التالي أحد التعاريف الشاملة التي وردت في هذا الشأن [3]:

---

[1] جلال عبد القادر, مرجع سابق,ص.19.

[2] جلال عبد القادر, مرجع سابق,ص.17.

[3] العميد الركن الدكتور نبيل جواد, ادارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع,1428ه,2007م.ص.29.

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلك المؤسسات التي تتميز بانخفاض رأسمالها و قلة العدد الذي تستخدمه من العمال و صغر حجم مبيعاتها و قلة الطاقة اللازمة لتشغيلها كما تتميز بارتباطها الوثيق بالبيئة و اعتمادها على الخامات المتوفرة محليا و على تصريف و تسويق منتجاتها في نفس المنطقة التي تنشأ بها و المناطق المجاورة لها.

تعريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

التعريف البريطاني :

عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المشروع الصغير او المتوسط بانه ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين او اكثر من الشروط التالية [1]

*حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار امريكي .

*حجم راس المال مستثمر لا يزيد عن 65.5 مليون دولار امريكي .

*عدد من العمال و الموظفين لا يزيد على 250مواطن.

التعريف الاوروبي :

قام الاتحاد الاوروبي باعطاء تعريف كمي للمشروع الصغير و المتوسط بالمحددات التالية :

*حجم تداول سنوي لا يزيد عن 28مليون دولار امريكي .

*حجم راس المال المستثمر لا يزيد عن 14 مليون دولار امريكي .

*عدد العمال و الموظفين لا يزيد عن 250عامل او موظف.

تعريف دول جنوب شرق آسيا :

دول جنوب شرق آسيا اوجدت تعريفات و معايير لقياس المشروع الصغير تختف عن غيرها من الدول وهي موضحة في الجدول :

الرقم	الدولة	معيار القياس كحد أقصى
1	أندونيسيا	أقل من 19 عامل
2	ماليزيا	أقل من 29 عامل
3	الفليبين	أقل من 99 عامل
4	سنغافورة	أقل من 50 عامل
5	تايلاند	أقل من 50 عامل

الجدول رقم 01 :التعاريف المعمول بها في خمة من دول جنوب شرق اسيا[2]

[1] العميد الركن الدكتور نبيل جواد , مرجع سابق , ص 25

[2] هايل عبد المولى طشطوش, المشروعات الصغيرة و دورها في التنمية, دار الحامد للنشر و التوزيع, 2012.ص.21.

تعريف الولايات المتحدة الامريكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تختلف و تتنوع تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولايات المتحدة الامريكية حسب رؤية كل جهة مهتمة بهذا القطاع, و فيما يلي اهم هذه التعاريف [1]:

تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الامريكية :

تعرف هذه اللجنة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على جملة من المعايير و من اهمها :

- استقلال الادارة و ان يكون المدير هو مالك المشروع.
- ان يتم تدبير راس مال المطلوب بواسطة شخص او عدد محدود من الافراد.
- محلية نشاط المنشاة, حيث يقيم العاملون و اصحاب المشروع في نفس المنطقة التي يقام فيها المشروع.
- حجم الاعمال المنفذة او جم النشاط السنوي, و تضع حدودا عليا لذلك على الرغم من ان ذلك يختلف من مجال لاخر.

تعريف ادارة المشروعات الصغيرة الامريكية :

تضع هذه الادارة عددا من المعايير التي تعتمد عليها في تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة كأساس لتقرير احقيتها في الحصول على تسهيلات و المساعدات الحكومية, و تقرير اعفائها من كل او جزء من الضرائب المستحقة و من اهم هذه المعايير :

- استقلالية الادارة و الملكية.
- محدودية نصيب المنشات من السوق .
- ان لا يزيد عدد العاملين في المؤسسة الصغيرة عن 250 عامل.
- ان لا يزيد اجمالي الاموال المستثمرة من 09 مليون دولار.
- ان لا تتعدى الارباح الصافية المحققة خلال العامين الاخيرين عن 450 مليون دولار.

التعريف الفرنسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

يرتكز تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا عموما على مستوى عدد العاملين و الذي يجب ان لا يتجاوز 500 عامل , و فرنسا تحتوي على اكثر من 02 مليون مؤسسة صغيرة و متوسطة , و تعرف هذه الاخيرة بناءا على عدد العمال في المؤسسة كما يبين الجدول التالي :[2]

[1] سمير علام , ادارة المشروعات الصناعية الصغيرة ,مطبعة مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ,القاهرة ,مصر ,1993.ص.5.

[2] Pierre bezakh et sophie gherardi . dictionnaire de l'economie . la rousse . her . 2000 p 439

انواع المؤسسات	المعيار المعتمد (عدد العمال)
المؤسسات المتوسطة	من 50 الى 500 عامل
المؤسسات الصغيرة	من 10 الى 50 عامل
المؤسسات المصغرة (جد صغيرة)	اقل من 10 عمال

الجدول رقم 02 : التعريف الفرنسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

المصدر :pierre bezbakh et sophie gheradi . dictionnaire de l'economie

❖ **المطلب الرابع : أهمية و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :**

أولا :اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة احدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ حاليا على اهتمام كافة دول العالم خاصة في ظل التغيرات و التحولات الاقتصادية العالمية و ذلك بسبب دورها المحوري في الانتاج و التشغيل و ادرار الدخل و الابتكار و التقدم التكنولوجي ي الاضافة الى دورها في تحقيق الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية لجميع الدول .... و فيما يلي نوضح اهمية هذه المؤسسات من وجهات نظر الاطراف المعنية :[1]

الاهمية من وجهة نظر الاقتصاد القومي :

- المشروعات المتناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة ضرورية للتنمية الاقتصادية ,فلا يمكن اقامة مشروعات قومية كبرى او مشروعات صناعية عملاقة دون الحاجة الى العديد من المصانع الصغيرة لتزويد المصانع الكبيرة بالخامات و المنتجات التي تدخل في عمليات تصنيعية اخري
- ارتفاع ناتج هذه المشروعات مما يؤدي الى ارتفاع الناتج القومي الاجمالي .
- زيادة متوسط الدخل مما يؤدي الى تحسين مستوى المعيشة.
- خلق اجيال جديدة من رجال الاعمال, و التحول الى مجتمع الاعمال الذي يخلق روح المنافسة و التطوير و توسيع الاسواق.
- تعتبر هذه المشروعات هي النسب للمجتمعات الريفية و الشبه حضرية ,و تفيد في زيادة معدلات التنمية بتلك المجتمعات و زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي , و من ثم تحقيق معدلات تنمية متوازنة.
- توسيع قاعدة الملكية.
- هي مشروعات كثيفة العمالة, و منخفضة التكنولوجيا , و بالتالي توفر فرص عمل جديدة و تساهم في حل مشكلة البطالة و الفقر .
- تساهم في دخول انشطة جديدة .

[1] المستشار الاقتصادي :صلاح حسن, دعم و تنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة و الفقر , دار الكتاب الحديث ,ص 5.

- تساهم في تدريب كوادر بشرية جديدة للعاملين حديثي الخبرة.
- الاستفادة من جهود المرأة في اقامة مشروعات تناسب ظروفها الحياتية.
- مرونة اكبر في الوصول الى كافة المناطق الجغرافية مقارنة بالمشروعات الكبيرة مما يؤدي الى تنمية متوازنة .
- اعتمادية اكبر على الخدمات و المدخلات المحلية.
- هي مشروعات مؤهلة بطبيعتها لان تكون مشروعات مغذية .
- هي مشروعات تدعم سياسة احلال الواردات , و بالتالي تدعم تحسين وضع ميزان المدفوعات

الاهمية من وجهة نظر اصحاب المشروعات :

- **الاستقلالية:** حيث تتيح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاصحابها الفرصة لتنفيذ افكار و استقلالية الادارة دون العمل تحت رئاسة افراد آخرين .
- **تحقيق ثروة مالية:** اذا تم ادارة المشروع الصغير بكفاءة يستطيع صاحب المشروع تحقيق ثروة مالية اضعاف ما يمكن ان يحصل عليه الفرد من العمل لدى الآخرين.
- **التخطيط الجيد للمستقبل:** يوفر المشروع الصغير الامان لصاحبه و الذي ينعكس على أدائه ايجابيا, مما يساعد الفرد على تحقيق طموحاته في توفير مستقبل زاهر لأسرته.
- **الاستقرار و الامان:** يوفر المشروع الصغير لصاحبه فرصة عمل مثمرة و مباشرة دون الحاجة للبحث عن وظيفة في زمن زادت فيه البطالة .
- **اثبات الذات :** من اهم حاجات الانسان المتعددة التي يسعى لتحقيقها اثبات ذاته في القدرة على النجاح ليكون من صفوة رجال الاعمال الناجحين.

الاهمية من وجهة نظر جهات التمويل :

- تمثل هذه المشروعات سوق جديدة و كبيرة لجهات التمويل, ويساهم تمويلها في توزيع مخاطر التمويل . تنويع قاعدة العملاء, و المساعدة في تنمية مشروعات صغيرة و متوسطة لتصل الى مرحلة المشروعات الكبيرة.

ثانيا:خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:[1]

- تظهر اهميتها في الازمات.
- يتم اعادة تاهيلها بسرعة اكبر.
- لا تلجا للتصفية و التسريح الا نادرا.

[1] حمامي بوحفص, المؤسسات الصغيرة واقع وآفاق, الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين الرهانات و الفعالية, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة وهران,2004 .ص.4.

- سهولة القيادة و التوجيه.
- بساطة التنظيم.
- قابليتها للتجديد و الابتكار.
- تقاوم بشكل احسن الضغوط الخارجية.
- قدرتها على تجنيد مواردها.
- لها اهمية كبرى في ان تكون بديلا للتصدير و منشاة لمناصب العمل.
- يمكن ان تكون قاعدة استراتيجية وطنية يندرج ضمنها اصحاب رؤوس الاموال ,الابداع التكنولوجي و اصحاب الافكار.

كما تتصف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسمات عديدة منها:[1]

- يغلب على انشطتها طابع الفردية في مجال الادارة و التخطيط و التسويق و خاصة الصغيرة منها و في كثير من الاحيان تكون عائلية من حيث الادارة و العاملين.
- بساطة الهيكل التنظيمي حيث الادارة المباشرة من قبل صاحب المشروع فضلا عن تخطيط و ادارة الانتاج و التسويق و العمليات المالية.
- لا يحتاج العاملين الى مؤهلات عالية للعمل في هذه المشاريع المحدودية راس المال المستثمر و بساطة التكنولوجيا المستخدمة .
- تتمتع بقدر من التكيف وفقا لظروف السوق سواء من حيث كمية الانتاج او نوعيته , مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في اوقات الازمات الاقتصادية و فترات الركود.
- تواضع جودة الانتاج عند المقارنة مع الصناعات الكبيرة التي غالبا ما تتميز بتطورها التكنولوجي و حداثة نظم ادارة العمليات.

كما يمكن تقسيم خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يلي :[2]

1/**الخصائص المتعلقة بالعملاء :**

-**الطابع الشخصي لخدمة العميل:** ذلك بخلق نوع من الالفة و المحبة و العلاقات الوطيدة بين العملاء

-**المعرفة التفصيلية للعملاء بالسوق:** وذلك لان سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محدود نسبيا

-**المنهج الشخصي للتعامل مع العمال:** وذلك بالعلاقات المتينة و القوية التي تربط صاحب المؤسسة بالمستخدمين نظرا لانحصار عددهم و اسلوب و كيفية اختيارهم و توظيفهم.

2/الخصائص المتعلقة بالجوانب الادارية و التنظيمية :

[1] حكيم شبوطي, دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر- اطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه, علوم في العلوم الاقتصادية –تخصص تحليل اقتصادي-عدم ذكر السنة .ص.7.

[2] جلال عبد القادر,المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في معالجة مشكلة البطالة حالة الجزائر ,مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع :التحليل الاقتصادي 2009/2008 ص 27

-**مرونة الادارة:** ان ادارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتميز بقدر عال من المرونة و سرعة مواكبة التغيرات في العمل و ظروفه و التكيف معها بسرعة فائقة.

-**الفعالية و الكفاءة:** تتجلى فعالية و كفاءة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قدرتها على تحقيق الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية لمالكيها و اشباع رغباتهم و احتياجات العملاء بشكل كبير.

-**سهولة التاسيس و حرية اختيار النشاط :** ذلك لسهولة التاسيس مما يؤدي الى تحقيق التشغيل الذاتي و ترقية الاقتصاد و تعطي فرصة لاختيار النشاط

3/الخصائص المتعلقة براس المال و التمويل و الانتشار الجغرافي :

- **الضآلة النسبية لراس المال و سهولة التمويل:** ذلك لان صغر راس المال و ضآلته النسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يسهل الحصول على التمويل
- **محدودية الانتشار الجغرافي:** معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تكون محلية او جهوية النشاط و تكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل فيها وتقام لتلبية احتياجات المجتمع المحلي
- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تتطلب يد عاملة ماهرة :** من بين الخصائص الاخرى للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة انها لا تتطلب ايدي عاملة ماهرة و متخصصة و متكونة تكوينا عاليا .

المبحث الثاني: ماهية التمويل

يعتبر التمويل من أهم النقاط التي تركز عليها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لما له من دور كبير في تنمية آدائها و كذا دفع عجلة التنمية الإقتصادية، بحيث يساعدها على استغلال أهم الفرص المتاحة لها في القطاع الذي تختص فيه لزيادة نشاطها و تحقيق حد أقصى من العوائد، مما يجعلها رائدة في المحيط الذي تشغله.

و رغم كل هذا فإن التمويل يعتبر أهم مشكل و عائق قد يواجه مثل هذا النوع من المؤسسات و المتمثل في صعوبة إيجاد مصادر تمويلية، خاصة عندما تكون المؤسسة في بداية نشأتها.

لمعرفة المفهوم العام للتمويل سنتطرق لتعريف التمويل و اهميته و مصادره.

❖ المطلب الاول :تعريف التمويل

1/ تعريف التمويل :

هو توفير الاموال (السيولة النقدية) من اجل انفاقها على الاستثمارات و تكوين راس المال الثابت بهدف زيادة الانتاج و الاستهلاك.[1]

البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقييم تلك الطرق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل كميته ونوعية احتياجات والتزامات المؤسسة المالية.[2]

كذلك يمكن تحديد مفهوم التمويل للمؤسسات بأنه اختيار وتوفير احتياجات من الأموال، حتى

تتمكن من الحصول على احتياجاتها المادية سواء كان مصدر هذه الأموال ذاتية (مملوكة)، أو غير ذاتية (مصادر أخرى غير مملوكة).[3]

(التمويل هو عبارة عن عملية الحصول او توفير الموارد المالية و تكوين رؤوس الاموال الجديدة او تكريسها لبناء مؤسسات و تجهيزات لانشاء المشروعات الاستثمارية اللازمة قصد انتاج السلع و الخدمات)

❖ المطلب الثاني: خصائص و اهمية التمويل

اولا : خصائص التمويل

إن الأموال التي يتحصل عليها المؤسسة من مختلف مصادر تتميز بالخصائص التالية:[1]

---

[1] الدكتور ميثم عجام,التمويل الدولي, دار زهران للنشر و التوزيع, 2008,ص.23.

[2] محمد هيثم الزغبي، الإدارة والتحليل المالي, عمان, الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر, 2000, ص. 77.

[3] قشام اسماعيل، "ترقية المحيط المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين القدرة التنافسية –حالة الجزائر–" (مذكرة ماجستير في نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر، 2008)، ص. 51.

الملائمة: وهي تعني أن تنوع مصادر التمويل وتعددها تعطي للمؤسسة فرصة الاختيار للمصدر التمويلي الذي يناسب المؤسسة في التوقيت والكمية والشروط والفوائد

- **الاستحقاق:** يعني أن الأموال التي يتحصل عليها المؤسسة من التمويل لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها فيه بغض النظر عن أي اعتبارات.
- **الحق على الموجودات:** إذا عجزت المؤسسة من تسديد التزاماتها من خلال السيولة أو الموجودات المتداولة تلجأ إلى استخدام الموجودات الثابتة وهنا يكون الحق الأول لمصدر التمويل بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها قبل تسديد أي التزامات أخرى .
- **الحق على الدخل:** وهو يعني أن مصدر التمويل له الحق الأول بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها من سيولة أو دخل المؤسسة.

ثانيا: أهمية التمويل

إن المؤسسات والدولة والمنظمات التابعة لها استخدام دائم لجميع مواردها المالية ،فهي تلجأ عند الحاجة إلى مصادر خارجية لسد حاجياتها من عجز في الصندوق أو لتسديد الالتزامات. من هذا المنطق يمكن القول بأن للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في:[2]

- ✓ يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات.
- ✓ يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- ✓ المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية (ويقصد بالسيولة توفير الأموال السائلة الكافية لمراجعة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، أو القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة .
- ✓ يساعد على إنجاز مشاريع معطلة أخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.
- ✓ تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها .
- ✓ توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عنها:[3]
  - o تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.
  - o توفير مناصب شغل جديدة تؤدي إلى التقليل من البطالة.
  - o تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.

---

1 محمد بوشوشة، مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007/2006، ص 7.

2 رابح خوني، حساني رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر. 2008،ص96.

[3]أشرف محمد دوابة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17- 18أفريل 2006، ص337.

❖ **المطلب الثالث : معايير التمويل**

للتمويل معايير عديدة :

1/ معايير التمويل باستخدام المدى :تقسم مصادر التمويل حسب المدى الى صنفين اساسيين, فبالنسبة للتجهيز و الاستثمار تحتاج المؤسسة للقروض الطويلة و المتوسطة الاجل.[1]

اما في حالة نقص السيولة او سد عجز الميزانية في دفع الاجور او المصاريف, تحتاج المؤسسة للمصادر قصيرة الاجل.

1/أ- التمويل قصير الاجل Short terme Financing:

ان التمويل قصير المدى اهم استعمالات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يدعى أيضا بالتمويل الاستغلالي.

يستعمل كقروض في تمويل التكاليف العادية و الدائمة للانتاج حتى تتمكن المؤسسة من متابعة نشاطها أو ضروريات الصندوق, و هي حالات الاختلالات المؤقتة.

و له أشكال مختلفة منها : الائتمان التجاري و الكمبيالات و القروض من البنوك و الاقتراض الداخلي و التمويل عن طريق الضرائب...الخ.

الائتمان التجاري اول مصدر من مصادر التمويل قصير الاجل, و ذلك لهولة الحصول عليه.

تأتي بعد ذلك البنوك كمصدر تمويل قصير الاجل للشركات تدخل ضمن الميزانية العمومية للمؤسسة, في بند (القروض المصرفية قصيرة الاجل).

1/ب- التمويل متوسط المدى: ان حاجة المؤسسة للمصادر الخارجية, متوسطة و طويل الاجل, يعد أمرا حتميا لمواكب التقدم التكنولوجي و نفقات البحث و التنمية, كما أنها مجبرة على استخدام مصادر التمويل للتحديث او التوسع, لتنمية قدرات المؤسسة السوقية و التنافسية.

و قد لاحظ عدد من الكتاب او ملاك المؤسسات الصغيرة لا يتمكن في أغلب الأحيان من توفير الرصيد اللازم للاستثمار من مصادرهم الداخلية.[2]

لذلك تلجأ المؤسسات الى القروض المتوسط الأجل يعرف على انه :

[1] برجي شهرزاد, اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات, تخصص : مالية, مذكرة لنيل شهادة الماجستير,2011/2012,ص.87.

[2] برجي شهرزاد, مرجع سابق,ص.88.

قرض بنكي يقدمه البنك للمؤسسة لتمويل استثماراتها التي لا يتجاوز عمر استعمالها أكثر من سنة مثل الآلات و المعدات ووسائل النقل و تجهيزات الانتاج بصفة عامة, و نظرا لطول هذه المدة يكون البنك معرضا لخطر تجميد الاموال, ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد.

1 /ج- القروض طويلة الأجل: (Long termsloans)

يعرف التمويل طويل الأجل بانه الحصول على الأموال التي يكون استحقاقها اكثر من سنة.

و تنقسم الأموال الطويلة الأجل الى نوعين رئيسيين هما :

1- اموال الاقتراض طويلة الأجل, و التي تمثل التزاما على المنشأة تجاه الغير.
2- اموال الملكية, و هي حقوق المساهمين و التي تمثل التزام المنشأة تجاه مالكيها, و هي أموال لا يوجد لها موعد استحقاق.

2 / معيار استخدام التمويل الاستثماري في المؤسسة :

ان عملية منح البنوك القروض المتوسطة او الطويلة الأجل هي المساهمة الفعلية للبنك في التنمية الاقتصادية لما لها من اهمية في انشاء او توسع المشاريع, و تشمل التجهيز و البناء, و الأراضي و يستخدم هذا النوع من التمويل في المؤسسة اما في حالات النشأة أو التوسع.[1]

- **المؤسسات الناشئة** :قد لا تحتاج المؤسسات الناشئة الى موارد خارجية لتغطية المصارف انطلاقا كحالة (Micro-enterprise), الا أن مجالات الاستثمار واسعة و لاسيما منها النشاط الصناعي و التكنولوجي, اذ يتطلب موارد مالية هامة نسبيا, و لذا قد يلجأ المنظمون الى البنوك للحصول على تمويل, لكن البنوك تتلقى طلبات هذه المشاريع و تصنفها في رتبة المخاطرة, و تدعى في الأوساط البنكية ب "Cocktail de Mort".
- **تحديد المؤسسة و التوسع** :تتطلب عملية استبدال المعدات, و أدوات العمل و ترميم المباني موارد مالية متوسطة و طويلة الأمد, اذ تستطيع المؤسسة التأهيل لوضعها في السوق او تحسين طبيعة منتجاتها و خدماتها, و يمكن في هذا الصدد للمؤسسة تمويل مستلزمات التوسع و التحديث باستخدام المصادر الذاتية.

[1] برجي شهرزاد, مرجع سابق,ص.89.

❖ **المطلب الرابع : أصناف التمويل**

نظرا لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن نعتني بها المؤسسة ذلك أنها المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل الأزمة والموافقة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف واختيار أحسنهم واستخدامها استخداما امثلا لما يتناسب وتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة بدون مخاطر مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة، أن قرار اختيار طرق التمويل يعتبر أساسي السياسة المالية حيث يرتبط بهيكل رأس المال وتكلفته إذ يختار البديل الذي يكلف المؤسسة أقل ما يمكن.

❖ يظهر لنا هذا الكشف التغييرات و التطورات الحاصلة في راس المال العامل في المشروع الصغير, منذ بداية العمل و حتى نهاية المدة المحددة, و بالتالي فان هذا الكشف يعكس لنا مصادر الأموال, و مجالات استخدامها كما هي في الشكل :[1]

[1]الدكتور :مزهر شعبان العاني, الأستاذ الدكتور: شوقي ناجي جواد, ادارة المشروعات الصغيرة, منظور ريادي تكنولوجي, الطبعة الثانية 2014م-1435ه.ص.128.

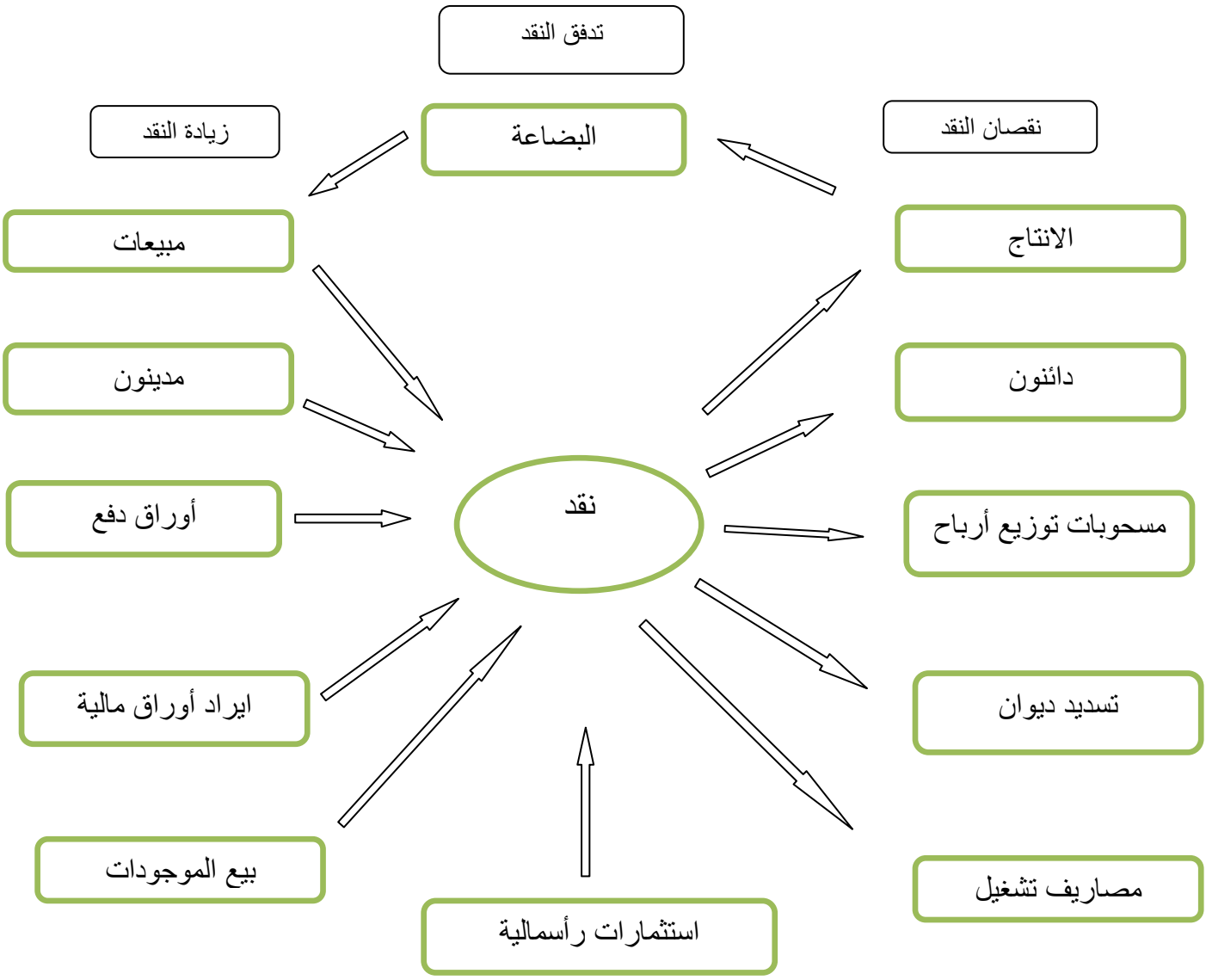

الشكل رقم 01 : كشف التدفق النقدي

المصدر: الدكتور : لزهر شعبان العاني, الأستاذ الدكتور: شوقي ناجي جواد, ادارة المشروعات الصغيرة, منظور ريادي تكنولوجي, الطبعة الثانية 2014م-1435هـ.ص.128.

يُقسَّم التمويل حسب العديد من معايير التصنيف والتي من أهمها:

1:التصنيف من حيث مصدر رأس المال:

يمكن تقييم مصادر التمويل من حيث مصدر رأس المال كما يلي:

1 /1-المصادر الداخلية (التمويل الذاتي):

مصادر التمويل الذاتية (الخاصة), تعني ان المشروع يقوم بتوفير السيولة النقدية اللازمة من داخل المشروع نفسه, دون الاعتماد على الاخرين.[1]

و هذه المصادر يمكن تحصيلها بالطرق الذاتية :

أ استقطاع جزء من الارباح قبل التوزيع.

ب/ تراكم أقساط استهلاك الأصول الثابتة.

1/1/1- استقطاع جزء من الأرباح قبل التوزيع.

يمكن لادارة المشروع تكوين احتياطي, عن طريق استقطاع جزء من الأرباح قبل توزيعها, و ذلك عن طريق حساب نسبة مئوية عالية لنفقة الاستهلاك (الاهلاك), الخاصة بالأصول الثابتة في المشروع (اي تخفيض قيمتها دفتريا).

2/1/1- تراكم اقساط الإستهلاك للأصول الثابتة.

يستطيع المشروع الواحد الاعتماد ذاتيا على تمويل استثماراته و توسيع طاقاته الانتاجية.

2/1- المصادر الخارجية (التمويل الخارجي).

يتضمن التمويل الخارجي- كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية, ففي ظل افتراض استقلال الشركة, فان الادارة تحصل على هذه الأموال بشروط و اجراءات لابد من معرفتها وفقا للأوضاع و الشروط التي يحددها سوق المال و عائد الفرصة البديلة و التي تتطلب وقتا يتطلبه استخدام التمويل الداخلي المتولد من العمليات الجارية.[2]

يتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الداخلي, و احتياجات الشركة المالية, اي انه مكمل للتمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية (سواء الاستثمارية او الجارية).

و بصفة عامة لا يكفي التمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية للشركة, مما يحدو بها للجوء الى مصادر خارجية بزيادة رأس مال الأسهم او الافتراض أو هما معا.[3]

يمكن حصر المصادر الخارجية للحصول على الأموال لتمويل الاستثمارات الرأسمالية فيما يلي :[1]

[1] الدكتور ميثم عجام, التمويل الدولي, دار زهران للنشر و التوزيع,2008.ص.ص.34.35.
[2] الدكتور عبد الغفار حنفي, أساسيات التمويل و الادارة المالية, الدار الجامعية, 2007,ص.413.
[3] الدكتور عبد الغفار حنفي, مرجع سابقص.413.

- **التمـويل عن طريق المؤسسـات المالية والمصرفية:**

يتمثل في الائتمان المصرفي ،ويعتبر هذا النوع من الأنواع التي لا يمكن للمؤسسة الاستغناء عنها ،وتلجأ المؤسسات إلى البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة من أجل تمويل احتياجاتها إلى جانب الاستفادة من الفرق بين العائد على الاستثمار في المشاريع وفوائد الديون المستحقة.

- **التمويل الخاص:**

ويقصد بالتمويل الخاص طرح المؤسسة لأوراق مالية على شكل أسهم في البورصة أي أن التمويل الخاص يعني التمويل بالأسهم وهو لجوء المؤسسة مباشرة إلى الجمهور دون تدخل وسيط مالي، حيث يعتبر مالكي الأسهم مساهمين في رأس مال المؤسسة، و يتحصلون على فوائد ثابتة أو متغيرة بحسب نوع الأسهم لممتازة أو العادي.

- **تمـويل عن طريق السندات:**

يُقصد بالتمويل عن طريق السندات إلى لجوء المؤسسة إلى طرح سندات مباشرة للجمهور ويعتبر ذلك اقتراض لأن حامل هذه السندات ليس مساهم في رأس المال إنما يعتبر مقترضا لأن المؤسسة تتعهد برد قيمة السند مضافا إليها فائدة ثابتة عن تاريخ الاستحقاق.

2 :التصنيف من حيث المدة :

1/2- تمويل قصير الاجل :و هو تمويل قصير الاجل لا تفوق مدته السنة الواحدة و يستعمل هذا التمويل للاحتياجات المالية المؤقتة لتمويل الاستثمارات في الاصول المتداولة.

لكي يتم اختيار مصدر التمويل القصير الأجل المناسب-يجب على المدير المالي الأخذ في الحسبان خمسة اعتبارات رئيسية خاصة بكل مصدر و هي :[2]

1 : التكلفة بصفة عامة يركز المدير المالي اهتمامه على تدنية تكلفة التمويل الى اقصى حد ممكن.

2 :أثر المصدر على نسبة المديونية قد يترتب على استخدام بعض المصادر التأثير على مستوى المديونية للشركة بالمقارنة بالمصادر الأخرى.

3 : مدى الوثوق و الاعتماد على المصدر في توفير احتياجات الشركة حيث تتفاوت هذه المصادر من حيث امكانية الاعتماد عليها في الحصول على الأموال.

---

[1] نوري منيرة، **البدائل التمويلية المتاحة للمؤسسة والمفاضلة بينها في ظل الإصلاح البنكي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة. 2005/2004. ص54.

[2] الدكتور عبد الغفار حنفي, مرجع سابق,ص.447

4 : القيود المفروضة على استخدام المصدر قد يكون لبعض المقرضين المقدرة على فرض قيود على شركة اكثر من غيرهم.

5 : المرونة فقد تكون بعض المصادر اكثر مرونة من غيرها بحيث يمكن للشركة ان تحصل على او تسدد جزء من ديونها.

و يوجد هذا التمويل لتغطية الاحتياجات التي تبرز على مستوى حسابات المدنين و الدائنين و العلاقة بين مجموع هاته الكتل من الحسابات تشكل ما يعرف براس المال العامل, الذي تمويله بصيغ اهمها ما يلي :

أ :السلفات البنكية

تعتبر القروض البنكية المصدر الثاني الذي تعتمد عليه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث الاهمية في تمويل دورة الاستغلال .

و نتيجة للطبيعة المتكررة لنشاطاتها, فانها تحتاج الى نوع معين من التمويل يتلاءم مع هذه الطبيعة, و هذا ما دفع البنوك الى اقتراح طرق و تقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات, تماشيا مع السير الحسن لعمليات الانتاج و التوزيع...الخ.[1]

و تضمن التكيف مع عدم الاستقرار الذي يخضع له النشاط و اختلاف المشكلة التمويلية, و تتناسب مع نشاط المؤسسات من حيث طبيعة النشاط الذي تزاوله المؤسسة (تجاري, صناعي, زراعي, خدمي) او حسب الوضعية المالية للمؤسسة او الهدف من القرض.

ب :الائتمان التجاري Trade Credit:

عندما تشتري الشركة (المشتري) بضاعة أو مواد أولية و خامات من شركة أخرى (المورد) فانها لا تضطر الى دفع ثمن هذه المشتريات نقدا–و خلال هذه الفترة و حتى تاريخ دفع قيمة هذه البضاعة (من تاريخ الحصول على البضاعة حتى تاريخ تسديد الثمن), فان المشتري (الشركة) تصبح مدينة للمورد, و تسجل قيمة هذه البضاعة بقائمة المركز المالي للشركة المشترية تحت حساب الموردون او حسابات اوراق الدفع Account Payable بجانب الخصوم, بينما تظهر قيمة هذه البضاعة بقائمة المركز المالي للشركة الموردة تحت حساب الذمم Account Receivable بجانب الأصول– و يشكل هذا ما يسمى بالتمويل القصير الأجل في شكل ائتمان تجاري بسبب وجود فترة بين تاريخ استلام البضاعة و دفع الثمن.[2]

[1] لطرش الطاهر ,تقنيات البنوك ,ديوان المطبوعات الجامعية , بن عكنون,الجزائر , الجزائر ,طبعة 04 ,2005.
[2] الدكتور عبد الغفار حنفي, مرجع سابق,ص.449.

ج :الاقتراض من السوق غير رسمي [1]:

تنشا الحاجة الى هذا السوق بسبب عدم كفاية الموارد الذاتية, او المستمدة من الاقارب و الاصدقاء, و هو يحتل المرتبة الثانية و احيانا المرتبة الاولى من ناحية الاهمية بالنسبة للدول النامية, فقد بينت الاحصائيات التي قام بها البنك الدولي بان السوق غير الرسمي قد مول اكثر من 99 بالمائة من هذه المؤسسات و تمنح هذه السوق قروض صغيرة و لفترات قصيرة او قصيرة جدا و باسعار فائدة قد لا تبدو مرتفعة كثيرا مقارنة بالاسعار الجارية في السوق الرسمي.

ولكن ذلك فقط من الناحية الشكلية الا ان فائدة هذا السوق تحسب على الايام او الاشهر بنفس المعدلات السائدة في السوق الرسمي عن السنة الكاملة.

و بالتالي يصبح المعدل السنوي للفائدة في السوق غير الرسمي مرتفعا بشكل مفزع, كما ان المقترضون لا يستفيدون من فترة سماح قبل ان يبدا السداد, كما ان المقرضون يشددون كثيرا فيما يتعلق بالضمانات المالية لتامين عمليات الاقتراض, و لا يترددون في الاستلاء عليها في حالة اعسار المقترضين, و بالتالي فان الاقتراض من السوق غير الرسمي يشكل عبئا ثقيلا غلى المؤسسات الصغيرة و احيانا ربما يكون السبب في افلاس بعضها.[2]

2 /2 :تمويل متوسط الاجل : و هو ذلك التمويل الموجه الى تمويل الجزء الدائم من استثمارات المؤسسة في راس مال متداول, و بالاضافة الى موجودات ثابتة او تمويل المشروعات تحت التنفيذ و التي تمتد الى عدد من السنوات حيث يتراوح مدته من سنة الى 7 سنولت.

و تشمل مصادر التمويل هذه قروض المدة, و قروض الالات و التجهيزات و تمويل الاستئجار, هذا الاخير يعتبر من الطرق المستحدثة في التمويل.[3]

1- قروض المدة :

تتراوح مدة هذه القروض بين 3و5 سنوات الامر الذي يعطي المقترض الاطمئنان و الامان ويقلل من مخاطر اعادة التمويل, او تجديد القروض قصيرة الاجل. لان درجة المخاطرة في التمويل قصيرة الاجل تكون عالية بالنسبة للمؤسسة المقترضة, لانه اذا وصل تاريخ استحقاق القرض فانه من المحتمل ان لا يوافق البنك على تجديد القرض, رغم تسديد المؤسسة لما عليها, او ان يجدد القرض بمعدل فائدة و شروط مجحفة في حق

1 ليلى لولاشي, التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري cpa–وكالة بسكرة – ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و تمويل ,2004/2005.ص.14.

[2] ليلى لولاشي, مرجع سابق,ص.14.

[3] محمد صالح الحناوي , ابراهيم اسماعيل سلطان ,الادارة المالية و التمويل , الدار الجامعية , طبع,نشر ,توزيع , الاسكندرية, 1999.ص.294.

المؤسسة و يمكن الحصول على مثل هذه القروض من مصارف التمويل المتوسطة و الطويل الاجل, و من المصارف المتخصصة.[1]

2- قروض التجهيزات :

تمنح هذه القروض للمؤسسات عندما تقدم على شراء الات او تجهيزات, و تدعى هذه القروض قروض تمويل التجهيزات, و يمنح مثل هذه القروض الى جانب البنوك (سواء التجارية او الاسلامية) الوكلاء الذين يبيعون هذه التجهيزات, شركات التامين, و صناديق التقاعد و التامين الاجتماعية, و تمول الجهة المقرضة ما بين 70 بالمائة الى 80 بالمائة من قيمة التجهيزات التي يمكن تسويتها بسرعة, مثل الشاحنات و السيارات, و الباقي يبقى كهامش امان للممول.[2]

2 /2 :تمويل طويل الاجل : هو التمويل الذي يمنح للمؤسسات ويمتد اكثر من سبع سنوات, حيث يكون موجها للعمليات الاستثمارية طويلة الاجل, و ذلك نظرا لكون نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة بهدف الحصول على وسائل الانتاج او عقارات او اراضي او مباني او غيرها.

و توجد امام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مصادر تحصل من خلالها على التمويل طويل الاجل و سنتعرض فيما يلي الى اهم هذه المصادر :

1- الاموال الخاصة و الاقتراض من العائلة و الاقارب :

تظهر الحاجة الى هذه الاموال بشكل خاص عند التاسيس او انشاء المؤسسة, و نقصد بالاموال الخاصة راس المال اي يملكه المشروع, او مجموعة من المساهمين, و التي تمثل الادخارات الفردية لهؤلاء المتشمرين, ولكن عادة ما تكون هذه الاموال غير كافية, لذا يلجا صاحب المؤسسة الى العائلة و الاصدقاء للاقتراض.[3]

2- القروض طويلة الاجل :

هي القروض التي تزيد اجالها عن خمس سنوات و قد تصل الى عشر سنوات او عشرين سنة, تمنح لتمويل الانشطة و العمليات ذات الطبيعة الراسمالية, او بناء المصانع, و اقامة مشاريع جديدة.[4]

تقدم مثل هذه القروض عادة من البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية التي تمنح قروضا قد تصل الى عشرين عام, و ذلك لتمويل عمليات البناء و استصلاح الاراضي و اقامة مشروعات الري و الصرف, الى

[1] محمد ايمن عزت الميداني ,الادارة التمويلية ,مكتبة الهيمان , الطبعة الثانية,1999.ص.502.

[2] ليلىلولاشي, مرجع سابق,ص.6.

[3] عبد الغفار عبد السلام و آخرون ,ادارة المشروعات الصغيرة ,دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع , الاردن ,2001.ص.70.

[4] عبد المعطي رضا الرشيد و آخرون ,ادارة الائتمان ,دار وائل للطباعة ,الطبعة الاولى ,عمان الاردن ,1999.ص.104.

جانب البنوك الصناعية و الزراعية, فالاولى تقدم قروضا تتراوح مدتها بين 3الى 10 اعوام, بغرض اقامة المباني, المستودعات و شراء الالات و معدات الانتاج .....الخ

اما الثانية فهي لا تختلف كثيرا عن سابقتها من البنوك المتخصصة فهي تمنح قروضا طويلة الاجل لتطويل القطاع الزراعي

و ذلك مقابل ضمانات عينية (الرهن العقاري, الرهن الحيازي) و نشير هنا انه كثير ما تراعي البنوك (البنوك الصناعية) اوضاع الصناعات الصغيرة من نواحي اسعار الفائدة و الضمانات, كذلك كثيرا ما تقدم لها المشورة و النصح و تقوم باجراء دراسات الجدوى لها بدون مقابل او بمقابل رمزي.[1]

3-الارباح المحتجزة :

ان الهدف الاساسي من نشاط المؤسسة هو تحقيق الربح, و تحدد الجمعية العامة للمؤسسة مصير الارباح المحققة من خلال سياسة التوزيع التي تبين اذا كانت الارباح ستوزع كلية او سيحتفظ بجزء منها و يوزع الباقي على المساهمين, ام ان احتياجات المؤسسة تقتضي بان يتم الاحتفاظ بكل الارباح.[2]

لتغطية احتياجات المؤسسة الكثيرة و المختلفة, فالارباح التي تحققها تعتبر مصدرا هاما من مصادر تمويلها, خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة, وهذا بهدف اما توسيع نشاطها او تخفيف عبء الاقتراض.

3 : التمويل حسب الغرض الذي يستخدم لأجله.

و ينتج عن هذا التصنيف ما يلي [3]:

أ- **تمويل الاستغلال :**و يتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية الذي يتم التضحية به في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال, و بهذا المعنى ينصرف تمويل الاستغلال الى تلك الاموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الانتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات شراء المواد الخام و دفع أجور العمال و ما الى ذلك من المدخلات اللازمة لاتمام العملية الانتاجية و التي تشكل في مجموعها اوجه الانفاق الجاري.

[1] محمد عبد العزيز عجمية ,ايمان عطية ناصف , التنمية الاقتصادية , دراسات نظرية و تطبيقية , الدار الجامعية , الاسكندرية ,2000.ص.ص.185.186.

[2] ليلى لولاشي, مرجع سابق,ص.4.

[3] رابح خوني, ترقية اساليب و صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري, مذكرةالماجستير,2002-2003.ص.ص.67.68.

ب-**تمويل الاستثمار :** يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة انتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كاقتناء الالات و التجهيزات و ما اليها من العمليات التي يترتب على القيام بها زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع.

و من وجهة نظر المخطط الجزائري الاستثمار هو حصيلة ثلاث نشاطات هي :

- ✓ اقتناء أو خلق سلعة معمرة بهدف زيادة طاقة الانتاج أو انشاء مجموعات انتاجية كاملة.
- ✓ تجديد التجهيز الموجود المتعلق باستبدال سلعة معمرة للمحافظة على طاقات الانتاج.
- ✓ نفقات الصيانة و الاصلاحات الكبيرة للعتاد المخصصة لاطالة الحياة الاقتصادية للتجهيزات الموجودة, بمعنى المدة العادية للاستغلال.

مما تقدم يتضح ان هناك خاصيتين أساسيتين تميزان تمويل الاستثمار هما :

- ان عائد الاموال النفقة على استثمار يتحقق بعد فترة زمنية طويلة نسبيا بعد حدوث الانفاق, كما ان العائد لا يتحقق دفعة واحدة و انما يتوزع على فترات (دورات الانتاجية).

زيادة عنصر عدم التأكد المرتبط بتقديرات ايرادات و تكاليف الاستثمار الناتج عن طول الفترة التي يستغرقها النشاط الاستثماري و ما تفتحه من احتمالات تغير المعطيات في نهاية الفترة عن بدايتها.

كما توجد طرق اخرى نذكر منها :[1]

4/شركات راس المال الاستثماري :

ان الهدف من استحداث شركات راس المال الاستثماري يعود بالاساس الى المشاركة في كل عملية تهدف الى تدعيم راسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي تكون في حاجة ماسة الى اموال خاصة عند تاسيسها .

شركات راس مال المخاطر :يرجع تاسيس شركات راس مال المخاطر الى مشاكل التمويل التي واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و يعود الاهتمام بالتمويل عن طريق راس مال المخاطر بعد ان لقي نجاحا كبيرا في الولايات المتحدة الامريكية و اوروبا ,و تهدف شركات راس مال المخاطر الى تحقيق جملة من الاهداف تصب كلها في تسهيل عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

اليات التمويل في البنوك الاسلامية :

[1] د/ محمد زيدان ,الهياكل و الآليات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,مجلة اقتصاديات شمال افريقيا –العدد السابع- , ص 125

تبتعد البنوك الاسلامية تماما عن أي نشاط تشوبه الحرمة و الاحتكار و المقامرة و الغرور و الفحشاء و الاضرار بالمجتمع أو البيئة مهما كان العائد من هذا النشاط.

تلتزم البنوك الاسلامية باختيار المشروعات التي تستثمر أموالها فيها بالأساليب و المعايير العالمية و وضع دراسات الجدوى و تقويم المشروعات على أساس التكلفة و المنفعة من جهة أخرى. [1]

يمتلك التمويل الاسلامي مجموعة من الصيغ و الأدوات تتميز بالتعدد و التنوع, فكل أداة تختلف عن الأخرى بما يتناسب مع طبيعة و نوع النشاط المراد تمويله, و يمكن تقسيم هذه الأدوات الى ثلاثة مجموعات, كما يوضحها الجدول التالي :[2]

أدوات و صيغ قائمة على الائتمان التجاري	أدوات و سيغ قائمة على المشاركة	أدوات و صيغ قائمة على التكافل
البيع الاجل (المرابحة)	الشركة و الشركة المنتهية بالتملك	القرض الحسن
السلم	المضاربة	الزكاة
الاستصناع	المساقاة	الصدقات التطوعية
الاجارة و الاجارة المنتهية	المزارعة	الوقف

الجدول رقم 03 :**اليات التمويل في البنوك الاسلامية**

[1] الدكتور:عبد الوهاب يوسف أحمد, التمويل و ادارة المؤسسات المالية, دار الحامد للنشر و التوزيع, الطبعة الأولى,2008.ص.103.

[2] ضياء الناروز, المشروعات الصغيرة و المتناهية الصغر بين وسائل التمويل التقليدية و الاسلامية, دار التعليم الجامعي, 2015, ص.213.

خلاصة

ان تعدد المعايير النوعية و الكمية يصعب من تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يؤدي إلى اختلاف التعريف من بلد لآخر على حسب درجة النمو الاقتصادي وقطاع النشاط الذي تنتمي إليه، ومن جهة أخرى يمكن تصنيف هذا النوع من المؤسسات على أساس عدة معايير كطبيعة المنتجات أو على أساس أسلوب تنظيم العمل.

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خيارا اقتصاديا و سياسيا بالنسبة لجميع الدول نظرا للخصائص التي تميزها و يمكن أن تكون قاعدة إستراتيجية يندرج صمنها أصحاب رؤوس الأموال، أصحاب الأفكار و الإبداع التكنولوجي.

كما توجد مجموعة من المشاكل التي تعيق هذا النوع من المؤسسات من أهمها مشاكل التمويل و المشكلات الإدارية، كما يقف أيضا بينها و بين التنمية و التطور معيقات من نوع آخر تتمثل في المشاكل المرتبطة بالعقار و أخرى متعلقة بالانفتاح التجاري. وغيرها

الفصل الثاني

تمهيد

إن التحولات المتجددة في العلاقات الاقتصادية الدولية و الإقليمية وتداعياتها على الأوضاع الاقتصادية المحلية تستدعي ضرورة تطوير المنظومة المؤسسية الصغيرة و المتوسطة , للتقليل من الانعكاسات السلبية لترتيبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وتعظيم الايجابيات التي تضمن توازن المصالح الاقتصادية في ظل الآليات الجديدة للعولمة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتبني إستراتيجية متوسطة المدى، ترتكز على تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة للتخفيف من المشكلات الداخلية و منها استيعاب المزيد من الأيدي العاملة و التخفيض من حدّة البطالة وما يترتب عليها من فقر وانحرافات واضطرابات اجتماعية، وتطوير الارتباط و الاندماج التكاملي الداخلي على المستوى الوطني والإقليمي بصورة تقلل من حدة التبعية و تساهم في تنامي النسيج المؤسساتي الاقتصادي بصورة مضطردة.

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

لقد ساهم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة فعالة في إحداث التقدم و التنمية الاقتصادية ، وتتزايد أهمية هذا النوع من المؤسسات في الحياة الاقتصادية المعاصرة بالنظر إلى الدور الذي تقوم به سواء على مستوى المؤسسة من حيث قيام وحدة اقتصادية بإشباع حاجة صاحبها من العمالة و توظيف رأس المال أو على المستوى الكلي بالمساهمة في خلق مناصب الشغل و محاربة البطالة.

و إذا كانت أهمية هذه المؤسسات كبيرة في الدول المتقدمة ، فإنها أكثر أهمية في الدول النامية لا سيما الجزائر التي تعاني من اختلالات كبيرة في اقتصادياتها ، فإلى جانب مساهمتها الكبيرة في الناتج القومي فإنها تساهم في خلق و توفير فرص عمل لأفراد المجتمع و التقليل من حدة البطالة.

المطلب الأول :ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (1):[1]

تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة , مهما كانت طبيعتها القانونية , بانها مؤسسة انتاج السلع و/ او الخدمات :

- تشغل من (1) الى مائتين و خمسين (250) شخصا .

- لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي اربعة (4) ملايير دينار جزائري , او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري .

- تستوفي معيار الاستقلالية .

تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2) :[2]

تعرف المؤسسة المتوسطة بانها :

مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) الى مائتين و خمسين (250) شخصا , و رقم اعمالها السنوي ما بين اربعمائة (400) مليون دينار جزائري الى اربعة (4) ملايير دينار جزائري , او مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري الى مليار (1) دينار جزائري .

تعرف المؤسسة الصغيرة بانها :

مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) الى تسعة و اربعين (49) شخصا , و رقم اعمالها السنوي لا يتجاوز اربعمئة (400) مليون دينار جزائري , او مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري .[3]

[1] المادة 5امن المرسوم التنفيذي رقم 01/17,الجريدة الرسمية ,للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,العدد 02 , الصادرة 11 يناير 2017 م ,ص5

[2] المادة 8 ,من المرسوم التنفيذي رقم 01/17 ,الجريدة الرسمية , مرجع سابق , ص 6

[3] المادة 09 , من المرسوم التنفيذي 01/17 , الجريدة الرسمية,مرجع سابق, ص 6

- **تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر(3)** [1]

التعريف المعتمد : هو تعريف الاتحاد الأوروبي الذي حدد سنة 1996.

و كان موضوع التوصية لكل البلدان الأعضاء.

–الجزائر صادقت على ميثاق المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في بولونيا جوان 2000. و هذا الميثاق يكرس تعريف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.

المؤسسات المتوسطة و الصغيرة [2]:

هي مؤسسة انتاج السلع و الخدمات تشغل من 1 الى 250 عامل, و لا يتجاوز رقم أعمالها مليار دينار جزائري و لا يتعدى اجمالي حصيلتها 500 مليون دينار و تحترم معايير الاستقلالية.

المؤسسة الصغيرة تشغل من 10 الى 49 عامل, لا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري.

المؤسسة المصغرة تشغل من 1 الى 9 عامل, لا يتعدى رقم أعمالها 20 مليون دينار.

المؤسسة المتوسطة تشغل 50 الى 250,رقم اعمالها بين 200-500 مليون دينار.

المعيار / حجم المؤسسة	عدد العمال		رقم الأعمال		مجموع الحصيلة السنوية	
	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى
مؤسسة مصغرة	01	09	01 مليون دج	20 مليون دج	01 مليون دج	10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10	49	20 مليون دج	200 مليون دج	10 مليون دج	100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50	250	200 مليون دج	2 مليار دج	100 مليون دج	500 مليون دج

الجدول رقم04 : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

[1] حمامي بو حفص, المؤسسات الصغيرة واقع و افاق, الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطةفي الجزائر بين الرهانات و الفعالية, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة وهران 2004,ص.1.

[2] حمامي بو حفص ,مرجع سابق ,ص2

المصدر : حمامي بوحفص, مرجع سابق,ص,2

❖ **المطلب الثاني : تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

أولا: مراحل تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

لقد تطورت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ببطء شديد خاصة قبل 1988 و يرجع ذلك الى اعتماد المنهج الاشتراكي في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق الصناعات الكبرى و عموما فهناك ثلاث مراحل تميز تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر [1]

المرحلة الاولى : و تمتد من 1962 الى 1982 :

بقي قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهمشا تماما خلال هذه الفترة ,تشكل في معظمه من المؤسسات التي سلمت الى لجان التسيير الذاتي بعد رحيل مالكيها الاجانب , و قد ادمجت منذ سنة 1967 ضمن املاك المؤسسات الوطنية , في عام 1963 صدر اول قانون خاص بالاستثمار لاضفاء الاستقرار على البيئة العامة بعد الاستقلال لكن لم يكن له اثر كبير على تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث تعبئة راس المال الوطني الاجنبي , رغم ما منح من مزايا و ضمانات هامة .

ثم اتخذ خيار واضح لتدعيم اقتصاد موجه ذو طابع عمومي ليتبع بقانون الاستثمارات الجديدة سنة 1966 الذي كان يصبو لتحديد الاستثمار الخاص الوطني في اطار التنمية الاقتصادية ,وقد تضمن هذا القانون احتكار الدولة للقطاعات الحيوية للاقتصاد و الزام اعتماد المشاريع الخاصة من طرف لجنة وطنية للاستثمارات على اساس معايير انتقائية , متضمنا تدابير هامة لجلب المستثمرين الذين طلبوا الاعتماد , الا ان الشروط القاسية و المعقدة ادت الى فقدان مصداقية اللجنة و توقفها عن النشاط سنة 1991 ,و لم تكن هناك اي سياسة واضحة ازاء القطاع الخاص طيلة هذه الفترة لنبذ الملكية الخاصة المستغلة , الامر الذي جعل هذا القطاع يركز على الاستثمار في قطاعات التجارة و الخدمات و بعض الصناعات البسيطة .

كما اعتبر القطاع الخاص خلال هذه المرحلة قطاعا استغلاليا , و شددت عليه الرقابة بواسطة الضرائب التي تمنعه من التمويل الذاتي , بالاضافة الى منعه من الاستيراد و التصدير , و لكن هذا لم يمنع بعض التجار من توجيه رؤوس اموالهم نحو الاستثمار الانتاجي , حيث وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم

[1] حبيبة مداس ,الملتقى الوطني حول : واقع و آفاق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يومي 15-06 /2013/05 ,مداخلة تحت عنوان :واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و مكانتها مع اشارة لولاية الوادي,ص5

انشاؤها سنة 1966م الى 263 مؤسسة , توفر 10200 منصب شغل , و الرتفع هذا العدد الى 1086 مؤسسة سنة 1968م , ثم 1434 مؤسسة سنة 1973م [1]

المرحلة الثانية : 1982 الى 1988 :

تميزت هذه المرحلة بانخفاض مداخيل الدولة و ذلك نتيجة انخفاض اسعار المحروقات في الاسواق العالمية و خاصة سنة 1986 و كان لذلك اثر كبير على الاستثمارات التي يديرها القطاع العام و التي كانت تمول من خزينة الدولة , فقد كانت المؤسسات العمومية تتميز بانخفاض مستويات الكفاءة الانتاجية و المردودية الاقتصادية اضافة الى مشاكل متعلقة بعدم التحكم في التكنولوجيا المستوردة .

و نظرا لهذه العوامل قامت السلطات باعادة النظر في الساسة الاقتصادية المطبقة ,و تجلى ذلك من خلال توقيف الاستثمارات الموجهة الى المشاريع الضخمة و الصناعات الثقيلة و توجيه الاستثمارات الجديدة الى نشاطات اقتصادية كانت مهمشة من قبل مثل الصناعات الخفيفة .

وفي هذا الاطار عرف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اهتماما نسبيا باعتباره قطبا محركا و حيويا امكانه المساهمة بصفة فعالة في تنفيذ و تحقيق اولويات و اهداف توجهات السياسة الاقتصادية الجديدة , اما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ,فخلال هذه المرحلة ظهرت ارادة تسعى الى تاطير و توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و قد برز ذلك من خلال اصدار اطار تشريعي و

تنظيمي يتعلق بالاستثمار الوطني الاقتصادي الخاص ,غير ان العراقيل التي كانت تواجهها الاستثمارات الخاصة تركت اثرا كبيرا على تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , و لم يكن لقانون الاستثمار لسنة 1982 اثر كبير في تطور هذه المؤسسات .

المرحلة الثالثة (ما بعد 1988) :

امام تفاقم الازمة البترولية قررت الجزائر الانتقال نحو اقتصاد السوق لذا تم وضع اطار تشريعي جديد و شرع في اصلاحات هيكلية ,و قد كان لقانون النقد والقرض سنة 1990 الاثر البالغ في تكريس مبدا حرية الاستثمار الاجنبي و الغاء الاحتكار و تحرير التجارة الخارجية امام القطاعين العام والخاص على حد السواء ليتبع بقانون الاستثمار الصادر في اكتوبر سنة 1993 , الا ان تطبيق نصوصه اصطدمت بجمود المحيط العام الذي يفترض انه في خدمة الاستثمار , اذ ان التباطؤ البيروقراطي و المشاكل المرتبطة بسير العقار الصناعي اديا

[1] Meliani hakim et Bouadam kamel . la pme-pmi Algerienne .passe.present sessi a internationale sur le financement des petits et moyens projets et la promotion de leur role dans les economies maghrabienes . universite ferhat .abbes. setif .algerie. 25 et 28 mais .3003 . p 19

الى عدم فعالية الجهاز الجديد , الامر الذي استدعى تصحيحات جديدة جسدت في القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 الذي يعد منعرجا هاما لتطور هذا القطاع في الجزائر .

ثانيا : الوضع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

لعبت الجزائر دورا رائدا في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعد جعلها تحت وصاية وزارة تهتم بتاهيلها و تدعيمها من عدة نواحي , خاصة بعد صدور قانون خوصصة مؤسسات القطاع العام الذي صدر بموجب الامر رقم 22-95 المؤرخ في 26 اوت 1995 , حيص كان هذا الاخير محفزا اساسيا لانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و توسعها , مما جعل الدولة تتحكم في تسييرها بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع نهاية 2001 المتضمن انشاء عدة وكالات و صناديق تعمل على تاهيل هذا القطاع مثل :[1]

-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

-الوكالة الوطنية للتطوير الاجتماعي ADS.

-الصندوق الوطني للتامين من البطالة CNAC.

-صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR.

-صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتاهيل المؤسسات الصغيرة .

-برنامج MEDA .

-صندوق المحيط و الحفاظ عليه من التلوث .

-صندوق ترقية المحيط .

-صندوق ترقية الصادرات .

-صندوق تطوير منطقة الجنوب .

-صندوق البحث العلمي و التطوير التكنولوجي .

-صندوق التكوين و التدريب المهني .

[1] آيت عيسى , المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –آفاق و قيود- ,مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ,العدد السادس ,ص 281

❖ المطلب الثالث :خصائص قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية :[1]

يتسم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أساسا بما يلي :

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية هي في الغالب مؤسسات عائلية لا تميل الى الانفتاح على رأس مال أجنبي, كما أن تمويلها يعتمد غالبا على مصادر غير رسمية فوفق دراسة شملت 50 مؤسسة صغيرة جزائرية فان 26 منها اعتمدت في تمويلها على مصادر غبر رسمية (العائلة و الأصدقاء).
- التوظيف في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية يتم أساسا بالاعتماد على العلاقات الشخصية و العائلية فوفق احصائية للديوان الوطني للاحصائيات في سنة 2003 فان 63,57 % من العمال في المؤسسات الخاصة (معظمها مؤسسة صغيرة أو متوسطة) وظفوا بهذا الشكل و 1,58 % عن طريق اعلانات و 0,62 % عن طريق الامتحان.
- جزء من نشاطات المؤسسة تتم بشكل غير رسمي (تمويل, انتاج, تموين), فقد نمى كثيرا النشاط غير الرسمي للمؤسسات, خاصة في ظل الأزمة و عدم الاستقرار اللذان عاشتهما الجزائر خلال التسعينات, اذ لم يكن من أولويات الدولة انذاك محاربة هذا النوع من النشاط في ظل تلك الظروف
- سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو أساسا محلي وطني و من النادر أن يكون عالمي.
- التعاون و التنسيق بين المستثمرين و السلطات ليس ناميا بشكل كبير.
- اليات نمو المؤسسات كالاندماج مثلا هي غير مستعملة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية, مع أنه يعد من أحسن الخيارات لمواجهة تحدي العولمة, و هجوم الشركات متعددة الجنسيات على الأسواق الجزائرية.
- المؤسسات الصغيرة التي تشغل ما بين 1 و 9 عمال هي التي تهيمن على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تشكل نسبة 94 % من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
- نمو متسارع للمؤسسات الخاصة مقابل انخفاض مستمر للمؤسسات العمومية متجهة بذلك نحو التلاشي, على عكس فترة التوجه الاشتراكي للجزائر التي شهدت نموا و تطورا للمؤسسات العمومية مقابل تراجع للمؤسسات الخاصة, بالخصوص بعد الاستقلال و يبدوا ذلك جليا بالنظر الى تطور تعداد المؤسسات العامة و الخاصة خلال العشر سنوات الأخيرة.

❖ المطلب الرابع :اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :2

يمكن تلخيص اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في النقاط التالية:

توظيف حجم مهم من اليد العاملة:

[1] بن نعمان محمد, مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير, 2009-2011,ص.28.

[2] قعيد ابراهيم , دور الترويج في انجاح السياسات التسويقية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, دراسة حالة مؤسسة الروائح الورود-الوادي-,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير, فرع علوم اقتصادية, 2009/2008,ص.25.

يستوعب هذا النمط الاستثماري الحجم الاهم من مخرجات انظمة التعليم و التكوين , فتعتبر المولد الاهم لفرص العمل الجديدة داخل الاقتصاد القومي , كما انها تعتبر عامل اساسي في تدريب العاملين و توفير فرص تعلم مهارات متعددة التي يستفيد منها صاحب المشروع الصغير و العامل في آن واحد.

مصدر لتوليد الناتج القومي :

حيث تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في رفع نسبة الناتج القومي

توفير مناصب عمل :

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اتاحة فرص عمل كبيرة , في الوقت الذي تعاني فيه معظم الدول لا سيما الدول النامية من مشكلة البطالة وتتمثل اهم الاسباب التي جعلت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اكثر استقطابا لليد العاملة في انها مشروعات كثيفة العمالة.

تكوين قوة العمل الماهرة :

باعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستخدم عمالا ذوي مهارات منخفظة نسبيا , فانها تساعد على اكتساب المهارات الادارية و الانتاجية و التسويقية و المالية لادارة اعمال هذه المؤسسات و في الوقت ذاته تجنب الدولة تكاليف انجاز مراكز تدريب .

مركز مهم للابداع و الابتكار :

حيث اصبح تركيز العمل على منتج محدد يؤدي الى اكتساب خبرة كبيرة و يحفز على التغيير و الابداع على المنتج بهدف تحقيق ربحية عالية بتلبية حاجات المستهلك الذي هو على اتصال مباشر بصاحب العمل مما يوجه العملية الابداعية.

دعم المؤسسات الكبيرة :1

تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدور فعال في دعم الكفاءة الانتاجية للمؤسسات الكبيرة , حيث تزودها بالعمالة الماهرة التي اكتسبت الخبرة في المؤسسات الصغيرة لتنتقل الى المؤسسات الكبيرة باعتبارها تقدم اجورا اعلى و مزايا اجتماعية افضل , و بالتالي تستفيد المؤسسات الكبيرة من خبرات هؤلاء العمال دون تحمله المصاريف التدريبية و التكوينية , و بالتالي خفضها في تكاليف انتاجها , وهو الامر الذي يستحسن من كفاءة الهيكل الاقتصادي الوطني لاي دولة.

دعم الصادرات:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في تنمية الصادرات و تخفيف العجز في ميزان المدفوعات , و ذلك لقدرتها على الدخول الى الاسواق الخارجية بسبب تنوع منتجاها و انخفاض تكاليفها , بالاضافة الى اعتمادها على المواد الاولية المحلية و هو ما يعني محدودية وارداتها.

[1] قعيد ابراهيم ' مرجع سابق ص 27

مصدر للعملة الصعبة :

يتطور في اطار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجموعة من الصناعات تملك فرصة كبيرة في تصدير منتجاتها , و نظرا لقدراتها في تحسين الجودة و تخفيض الكلفة و التكيف مع متطلبات السوق

تنمية المناطق الريفية :

مقارنة بالمؤسسات الكبيرة تتمتع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمرونة اكبر في اختيار اماكن توطنها لانها تحتاج الى قدر ضئيل من خدمات البنية التحتية , و بالتالي امكانية اقامتها في المناطق الريفية و هذا ما يساعد على توفير فرص العمل لسكان هذه المناطق و تحسين مستوى معيشتهم و التقليل من الهجرة الى المناطق الحضرية .

القدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية :

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمقدرتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة ,ففي حالة زيادة الطلب تزيد في حجم الاستثمار , و في حالة الركود الاقتصادي تخفض من حجم الانتاج وهو ما يجعلها اكثر مقاومة لفترات الاضطرابات الاقتصادية اكثر من الكبيرة.

مما سبق نجد ان اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنبع من قدرتها على تحقيق عدد من الاهداف ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي و التي تتجلي في الاشياء التي تم ذكرها.

❖ **المطلب الخامس : مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :**

تتعدد وتتنوع المشكلات و العراقيل التي تعترض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الا ان المشكلة التمويلية هي الاساس لباقي المشاكل الأخري ومن ابرز هذه المشاكل الغير تمويلية ما يلي :

المشكلات التسويقية :

ان التسويق هو المسؤول عن تحديد مدى قبول المستهلك للمنتج الذي يقوم المشروع بانتاجه, ويتوقف عليه نجاح المشروع و استمراره او فشله و انهياره ,و المشروعات الصغيرة غالبا ما تعاني من مشكلات تسويقية تؤثر على آدائها و ربحيتها و استمرارها . هذه المشكلات تنتج من خلال عدد من العوامل ابرزها :[1]

-الموارد المالية للمشروعات الصغيرة و المتناهية الصغر .

-عدم المام اصحاب المشروعات الصغيرة و المتناهية الصغر و خاصة في بداية عمر المشروع بالبيانات و المعلومات اللازمة عن الاسواق و احتياجاتها .

-تبني غالبية المشروعات الصغيرة اسسا غير مناسبة لتسعير المنتجات .

-عدم وعي اصحاب المشروعات الصغيرة و المتناهية الصغر باهمية الدعاية و الاعلان و دورها في زيادة حجم المبيعات .

[1] ضياء النارز ,المشروعات الصغيرة و المتناهية الصغر بين وسائل التمويل التقليدية و الاسلامية ,دار التعليم الجامعي ,ص.47.

–عدم توافر منافذ توزيع تتسم بالكفاءة وتساعد في تخفيض حجم التكاليف التي يتحملها المشروع الصغير مما ينعكس على حجم مبيعاته.

نقص الخدمات العامة و النقل و البنية الاساسية :

ان توفر بنية اساسية و خدمات عامة و نقل و مواصلات من مقومات اقامة المشروعات بوجه عام سواء كانت صغيرة او كبيرة ,وقد تلغى فكرة اقامة مشروع ما بسبب عدم توافر البنية الاساسية (الخدمات العامة و خدمات النقل و المواصلات) , او عدم كفايتها , او يضطر صاحب المشروع الى اقامة هذه الخدمات على نفقته الخاصة , و التي تكون مرتفعة التكاليف , وان توفرت للمؤسسات الكبيرة فيصعب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة توفيره .

ندرة البيانات و المعلومات :

تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من نقص شديد في المعلومات و البيانات التي تمكن اصحاب هذه المؤسسات من اتخاذ قرار الاستثمار على اسس اقتصادية رشيدة , مما يترتب عليه عدم ادراكهم لفرص الاستثمار المتاحة او جدوى التوسع او تنويع النشاط ,كما ان عدم الماما صحاب هذه المشروعات بتطورات الانتاج و طلب السوق , و حجم الواردات المناظرة لمنتجات مشروعاتهم , و مستويات الاسعار و غيرها من المتغيرات الاقتصادية يجعل من الصعوبة عليهم تدعيم قدراتهم التنافسية في السوق او علاقاتهم مع المشروعات الكبيرة.[1]

مشاكل تدبير الآلات و الخدمات :

تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على آلات و معدات قديمة مضى على تشغيلها وقت طويل ,و اغلبها في حاجة الى تجديد شامل , حيث لا يتوفر للمؤسسات نظام دوري للصيانة و الاصلاح , نتيجة عدم الوعي بضرورة اعمال الصيانة و قصور الموارد التمويلية , و يؤدي استمرار تشغيل معدات و آلات قديمة مستهلكة , الى ارتفاع التكاليف , و عدم انتظام الاتتاج و انخفاض الجودة بسبب كثرة الاعطال , و صعوبة تدبير قطع الغيار و الاسراع بالاصلاحات المطلوبة , و بالتالي ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,وفيما يتعلق بالخدمات و مستلزمات التشغيل فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تواجه صعوبة في استيرادها (ان لم تكن متوفرة في الاسواق المحلية) وفي حالة اعتماد المؤسسة الصغيرة على الخدمات المحلية , فانه قد تواجه صعوبة في تدبيرها بالكميات و الجودة و الاسعار المناسبة, للاسباب التالية[2]

–خضوع توزيع الخدمات لنظام الحصص ,في بعض الدول التي لا يكفي انتاجها بكل احتياجات السوق المحلي , مما يترتب عليه ظهور سوق سوداء تدفع اصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى التعامل مع التجار و الوسطاء لتدبير احتياجاتهم من الخدمات باسعار مغالى فيها ,و كذلك قبول انواع رديئة منها , مما ينعكس على مستوى جودة المنتج النهائي .

[1] ضياء الناروز ,مرجع سابق ,ص50

[2] دليلة حضري, آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقاصاديات شمال افريقيا خلال الفترة 1995-2005, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية , تخصص نقود و مالية دفعة 2007 ص48

–عدم توفر السيولة النقدية , مما يدفع صاحب المؤسسة الى الاقتراض من الوسطاء بفائدة عالية (في حالة عدم امكانية الحصول علة تمويل مصرفي ميسر).

–عدم تمتع المؤسسة الصغيرة بحرية اختيار الانواع المناسبة من الخدمات و مستلزمات التشغيل, و عدم امكانية الحصول على خصم كبير او تيسيرات دفع عند الشراء نظرا لصغر حجم الطلبيات .

وهناك مشاكل اخرى تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها :[1]

المشاكل التنظيمية و الادارية :

يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قصور في الخبرات الادارية و القدرات التنظيمية , و ذلك بسبب سيادة الادارة الفردية او العائلية التي تقوم على مزيج من التقاليد و الاجتهادات الشخصية و التي تتميز بمركزية اتخاذ القرارات وعدم الاستفادة من مزايا التخصص , و تقسيم العمل في زيادة الانتاجية , و غياب الهياكل التنظيمية للمنشاة (اي عدم وجود تنظيم واضح للاقسام , يحدد الاختصاصات و المهام و غياب اللوائح المنظمة لسير العمل داخل المؤسسة).و عدم اتساق القرارت بسبب القدرة و المهارة الادارية للمدير المالك غير المحترف, وتدخله في كافة شؤون المؤسسة .

الحوادث و الامن الصناعي :

بسبب الجهل بقواعد الامن الصناعي , و مستلزمات السلامة المهنية لدى العاملين , و ارباب العمل ايضا ,فضلا عن العوامل النفسية ,و انخفاض المستوى الصحي, و الاجتهاد الذي يصيب العامل بسبب الاستمرار بالعمل و تاثيرات الطقس , و يمكن اضافة عنصر (خسارة الديون المعدومة) من بين العناصر التي تزيد في التكلفة, حيث لا ينكر احد اهمية اعتماد سياسة البيع لزيادة سمعة المؤسسة , الا ان مردود مثل هذه السياسة قد يكون مكلفا جدا , مما يعرض المؤسسة الى خطر الفشل .

مشاكل السياسات الاقتصادية و التوجيهات الحكومية الادارية :

لسنوات عديدة مضت ظلت السياسات التنموية الاقتصادية في الدول النامية تعمل لصالح انشاء و تنمية الصناعات الكبيرة ظنا منها ان هذه المؤسسات هي وحدها الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية , و سارت بشكل جارف وراء وهم التصنيع فوضعت لذلك برامج استثمارية تفوق طاقتها التمويلية فكانت غالبا تظطر للاقتراض من الخارج فزادت عبئا آخر لمشاكلها الاقتصادية هو عبء المديونية .[2]

اهملت هذه السياسات الصناعات الصغيرة اهمالا كبيرا في معظم البلدان النامية , و ذلك مقارنة بالاهتمام البالغ الذي اولي للصناعات الكبيرة ,و الدليل على ذلك ان معظم البلدان النامية النامية لم تتقدم حكوماتها بأية برامج لتوجيه الصناعات الصغيرة او لمساعدتها فنيا و ماليا , او لتقرير اعفاءات في حال اتخاذها اوضاعا رسمية

[1] دليلة حضري , مرجع سابق ص 49

[2] قويقح نادية, انشاء و تطوير المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الدول النامية –حالة الجزائر-,رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية,2001/2000.ص.28.

لممارسة نشاطها , و هذا ان دل عن سياسات ذات روح سلبية في معاملة اصحاب الانشطة و المشروعات الصغيرة.

وهناك مشاكل ضريبية و اخرى تتعلق بالركود الاقتصادي وهي:[1]

المشاكل الضريبية:

ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتعرض لاعباء ضريبية ثقيلة سببها :

–ان نسبة الضريبية هي نفسها في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة مع استفادة هذه الاخيرة من مميزات اقتصاديات الحجم.

–ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتمد على التمويل الذاتي و هو محدود مع ضعف مقدرتها على الحصول على القروض بسبب الضمانات و هذا لا يحقق وفرات ضريبية لان الفائدة تعتبر مصاريف لغايات ضريبية.

–نقص خبرة اصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالأساليب التي تحقق وفرات ضريبية.

–هناك ايضا مشكلة صعوبة مسك دفاتر الحسابات المنظمة مما يدفع مصالح الضرائب الى الاعتماد على التقدير الجزافي و الذي عادة ما يكون مبالغ فيه او يصعب على اصحاب هذه المؤسسات اثبات عكس ذلك مما قد يعرض المشروع ككل للتوقف هروبا من الاعباء الضريبية.

مشاكل الركود الاقتصادي و محدودية القدرة على تحمل الخسائر :

عندما تظهر بوادر الركود الاقتصادي كثير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتخذ قرار التوقف عن العمل و لو مؤقتا خوفا من تحقيق الخسارة في حالة استمرار الركود الذي يؤدي الى اضعاف قدرة هذه المؤسسات على تحمل الخسائر و الاستمرارية في العمل , لان الاستمرارية تعتمد بشكل اساسي على المبيعات مما يؤدي الى فشل الكثير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعدم وجود احتياطات مالية كافية لمواجهة مثل هذا الوضع .

كما ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اذا تعرضت للخسارة فانه يصعب عليها لصغر حجم راس مالها و انتاجها ,و قد تؤدي هذه الخسارة الى التوقف المؤقت للمشروع و اعادة النظر في طرق تيسيره , واذا تجاوز مبلغ الخسارة حدا معينا قد يؤدي الى توقف المشروع نهائيا .

ان صغر حجم المشروع له تاثير على امكانية التنويع في المنتجات لتوزيع المخاطر , كما يطرح مشكلة صعوبة التعامل مع المؤسسات المالية و يجعل من الصعب الحصول على التمويل الكافي لمواجهة الازمات.

مشاكل الضرر او العطل في الممتلكات و النمو الغير مسيطر :[2]

[1] رابح خوني, ترقية اساليب و صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير, فرع اقتصاد التنمية,2003/2002.ص.54.

[2] رابح خوني, مرجع سابق , ص57

مشاكل الضرر او العطل في الممتلكات :

ان ممتلكات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المتمثلة في الابنية و الآلات و المخزون عرضة لعدة اخطاء طبيعية او مفتعلة كالحريق ,السرقة ,الفيضانات ,وغيرها ان خسارة و تضرر الممتلكات تمثل عبئا ماليا ثقيلا يؤدي الى تعطل مصالحها لعدم قدرتها على تحمل الخسائر المفاجئة نظرا لمحدودية راس المال.

النمو الغير مسيطر عليه:

كل مؤسسة صغيرة و متوسطة تسعى الى تحقيق مستويات عالية من النمو و لكن يجب ان يكون مخططا و مسيطر عليه لان التوسع يتطلب رؤوس اموال جديدة تاتي من الارباح المحتجزة اي من الاموال الخاصة لصاحب المؤسسة و لا تحبذ هنا اموال الاقتراض , و حتى يكون التوسع مجديا يجب ان يصاحب بتغيرات جوهرية في اسلوب العمل ,حجم المخزون ,اجراءات الرقابة المالية و العمالة ,كذلك ستطلب التوسع تغيرات في الخبرات الادارية حيث ان زيادة حجم العمل و تعقيداته يتطلب ادارة ذات كفاءة عالية لحل المشاكل لهذه التغيرات.

مشاكل الموقع الغير ملائم:

ان اختيار الموقع يتطلب دراسة جيدة و بحث و تخطيط و لكن معظم هذه المؤسسات لا يولون هذا الجانب اهمية كبيرة فقد يختارون موقعا لمجرد وجود المكان الشاغر او التكلفة المنخفضة ,ان اختيار الموقع لا يجب ان يترك لمحض الصدفة نظرا لاهمية خاصة للاعمال التجارية التي تعتمد على حجم المبيعات و للاختيار الامثل يجب الاخذ بعين الاعتبار المبلغ المتخصص للايجار اذ على صاحب المؤسسة ان يوازن بين التكلفة و الموقع على حجم المبيعات و هكذا يظهر للموقع خاصيتان التكلفة و حجم المبيعات, بالاضافة الى توفر شروط العمل الاخرى و خدمات البنية الاساسية.

مشاكل الخلافات بين الشركاء:

في بعض الأحيان تكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضحية النزاعات الشخصية لاصحابها و عدم الاتفاق حول الكثير من الامور و الاختلافات حول طريقة تسيير العمل مما يؤثر بشكل او بأخر على المؤسسة و يمكن اجمال هذه السلوكيات و التصرفات فيما يلي :

-حب السيطرة و التفرد بالادارة و النزعة المركزية.

-اختلاف وجهات النظر حول المسائل المالية ,الانتاجية و التسويقية و غيرها .

-الانانية ,حب الذات ,الاتكالية ,اللامبالاة ...

-التوسع في المصاريف الشخصية.

تؤدي هذه الامور الى الانشغال بالذات دون امور العمل مما يسبب مشاكل عديدة مثل نقص السيولة , تأخير السداد ,عدم متابعة العمل و غيرها من المشاكل التي قد تتراكم الى حد تهديد استمرارية المؤسسة ذاتها.

المبحث الثاني : اليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

إن وظيفة التمويل من أهم الوظائف داخل أية مؤسسة اقتصادية مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها، ويعد قرار التمويل من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة لأنها عنصر محدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم من مصادر التمويل والملائمة استخداما أمثل وتحقيق أكبر عائد بأقل حظر وتكلفة ممكنتين مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة .

❖ المطلب الأول : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

عند اتخاذ قرار بالبدء في انشاء مشروع صغير, يبدأ صاحب المشروع التفكير في كيفية توفير اللأموال اللازمة, لتمويل شراء موجودات المشروع و ما يحتاجه من مستلزمات بداية العمل (كالاثاث و المعدات و الأجهزة الضرورية) و شراء الموجودات المتبادلة (البضاعة), و كذلك تمويل الأنشطة التي تسهم في تحقيق الربح المنشود, يجب على مالك المشروع الصغير توفير الأموال الكافية للوفاء ببعض الالتزامات, كالأجور و الرواتب و المصاريف الأخرى التي من شأنها تدعيم سير النشاط في مشروعيته.

و بشكل عام, فان مالك المشروع الصغير يستطيع تمويل مشروعه من خلال مصدرين أساسيين, هما :

1- مدخرات مالك الشروع النقدية.
2- الدين (الاقتراض) من البنوك التجارية, و المؤسسات المالية الأخرى, و من الأشخاص.

في غالبية الأحوال, نادرا ما نجد مشروعا صغيرا تمت اقامته من خلال استخدام المدخرات الشخصية, و دون اللجوء الى الاقتراض, لأنه اذا أريد للمشروع النجاح و الديمومة و البقاء, فان الأمر يتطلب انفاق الأموال, و في الأعم الأغلب, لا تتوافر هذه الأموال بين يدي مالك المشروع (ثروته الشخصية) الأمر الذي يضطره الى الاقتراض.

و حرصا من مالك المشروع الصغير على الحفاظ على علاقات طيبة مع الأطراف المعنية بتمويل المشروع, سواء أكان ذلك لفترات قصيرة أم طويلة, فان عليه أن يراعي المتغيرات التالية عند اتخاذ أي قرار بصدد نشاط مشروعه, و هذه المتغيرات هي :

- امكانية و قدرة المشروع (مادية و مالية).
- رأس المال المتاح للاستثمار.
- الضمانات الاضافية
- الظروف البيئية المحيطة.
- الحيطة و الحذر.

و اذا نظرنا الى عملية تمويل المشروع الصغير من زاوية الاستعداد للتوسعات المستقبلية, نلاحظ ضرورة مراعاة تقييم الحاجة الى هذه التوسعات, اذ تشير القوانين الاقتصادية الى ان النمو في مجال معين يولد نموا في مجالات أخرى كذلك و بالتالي فان الحاجة الى رعاية هذا النمو تصبح ضرورية, فالنمو في حجم المبيعات, على سبيل المثال, يفرض نموا في البضاعة و نموا في الحسابات المدينة, و زيادة في اعداد العاملين في المشروع, ناهيك عن التوسع المطلوب في المساحة المكانية لاستقبال الزبائن, و عرض البضائع و خزنها.

ان بقاء المشروع الصغير مرتبط بنموه, اذ ان عدم نمو المشروع يعني احتمالية ابتعاده عن النشاط العام, أو ضياعه بين المشروعات النامية الاخرى.

و نود هنا أن نذكر مالك الشروع الصغير بضرورة دراسة العلاقة بين رأس مال المشروع و بين حجم القروض, بمعنى دراسة قدرة مديونية المشروع, و مراعات استعداد المالك لتسديد القروض حال استحقاقها, دون المساس بالمركز المالي و التجاري لذلك المشروع.

ان التمويل بالدين يعني أن دفعات تسديد القرض, و سداد الفوائد تكون واجبة التنفيذ قانونيا على المشروع, و بالتالي, فانها تتضمن مخاطر جوهرية و أساسية بالنسبة للشركة (أو بالنسبة الى الريادي اذا كان الدين بكفالة ثروته الشخصية), و على الرغم من هذه المخاطر, فان المشروعات الصغيرة تلجأ الى التمويل من خلال الاقتراض لأسباب عديدة منها :

- ان كلفة الفائدة المدفوعة على رأس المال المستدان تكون عادة أقل من كلفة استخدام الثروة الشخصية, و يتم خصم دفعات الفائدة من الضريبة.
- تمنح القروض الريادي قدرة الحصول على أكبر قدرة ممكن من رأس المال, و على العكس من الثروة الشخصية.
- تعتبر دفعات تسديد الدين تكاليف ثابتة, و بالتالي, فان أي أرباح باقية تعود الى المالكين فقط.

❖ **مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :**

1- البنوك : [1]

تقدم بنوك الجزائر مختلف صيغ التمويل المعروفة, و بالنسبة لتعاملها مع المؤسسات الصغيرة الصغيرة و المتوسطة فهي جد متحفظة في ذلك, و السبب حسبها أن خطر منح الاتمان لهذا المشروع من المؤسسات جد مرتفع نظرا لنقص الضمانات و انعدام تقنيات تسيير المخاطر عند هذه المؤسسات (مخاطر الصرف, مخاطر تغير معدلات الفائدة...), و حسب تقرير للمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي فان

[1] برجي شهرزاد, اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير, 2012/2011, ص98

الضمانات القانونية التي تطلبها البنوك الجزائرية لا تعتبر كعناصر يمكن استخدامها في حالات عدم الدفع كون هذه الضمانات ذات طابع عقاري, و في ظل سوق عقارية غير نشطة يكون من الصعب الاعتماد على هذه الضمانات, خاصة و أن أغلب المؤسسات الجديدة لا تمتلك العقارات المقامة عليها بالتالي هذه العقارات هي ضمانات غير كافية.

ان المؤسسة تلجأ الى القرض البنكي باعتباره الملجأ الوحيد لها لتمويل احتياجاتها و خاصة بعد ضعف امكانياتها الداخلية حيث يمكن ان نعرف البنك على انه مؤسسة مالية مهمتها الاساسية تتمثل في استقبال الودائع من الجمهور او منشآت الاعمال او الدولة و ذلك لاقراضها للآخرين بغية الاستثمار في مشاريع معينة حيث من خلال هذا التعريف يمكن ان نقول ان الوظيفة الاساسيى للبنوك هي منح القروض والسلفيات المختلفة كما انه يعتبر وسيط بين اصحاب المال و اصحاب المشاريع و بالاضافة الى انه يعتبر كعضو حيوي في الحياة الاقتصادية و انه يوفر الامان لاموال المودعين مما يجعله يحقق الرفاهية و النمو و الازدهار للمجتمع.

- **و للتسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك نتائج عديدة نذكر منها :**

–تقوم التسهيلات البنكية بدور بدور هام في الحياة الاقتصادية ,حيث تعتمد عليها النشاطات الاقتصادية في توفير احتياجات من السيولة لتمويل عملياتها المختلفة.

–يؤثر حجم التسهيلات الائتمانية على الحالة الاقتصادية العامة , لان الافراط و المبالغة في حجم الائتمان قد يؤدي الى آثار تضخمية , و الانكماش قد يؤدي الى صعوبة مواصلة المؤسسات انشاطاتها و بالتالي الحد من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية , و لهذا يجب ان يكون الائتمان متوازنا و ملبيا للاحتياجات التمويلية الفعلية للاقتصاد الوطني.

❖ **حدود التمويل البنكي :**

رغم اهمية الوساطة المالية البنكية , في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الا انها لا تسمح بخلق ظروف عادية لمعظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كاجراءات التمويل محدودة او معدلات الفائدة مناسبة ,و شروط او فترة التمويل.

كما تجد هذه المؤسسات في تعاملها مع البنوك مشاكل وقيود عديدة كالقوانين المعقدة و العدد الهائل من الوثائق المطلوبة و طول فترة دراسة الملفات .....

كل هذه المصادر معروفة و مستعملة في الاقتصاد الجزائري , الا انها تمثل عبئا على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , نتيجة لمحدودية قدرتها التمويلية , لذلك ظهرت الحاجة الى البحث عن طرق اخرى لتمويل الاستثمارات يكون من اهم خصائصها تجنب عراقيل التمويل الكلاسيكي. [1]

و بالنسبة للبنوك الاسلامية كبنك البركة فهي رغم الانتاج الايجابية التي حققتها لا توجد تشعيرات خاصة بها في قانون النقد و القرض فهي تعمل في اطار عمل البنوك التقليدية, و هي تسلك سلوكها.

[1] برجي شهرزاد, اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ,2012/2011, ص98

2- الصناديق و الهيآت المنشأة من طرف الدولة لدعم و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار سياستها لتنمية القطاع.

أنشات الجزائر عدة هيئات و صناديق داعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أمها :

2-1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ[1]

أنشأت الوكالة لدعم تشغيل الشباب حيث تتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل, المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة.

تقوم الوكالة بالمهام التالية :

- ✓ تدعم و تقدم الاستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في اطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- ✓ تسير وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ,لا سيما منها الاعانات و تخفيض نسب الفوائد في حدود العلاقات التي يضعها المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.
- ✓ تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك و المؤسسات المالية ,بمختلف الاعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و الامتيازات الاخرى .
- ✓ متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع.
- ✓ تضع تخت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم.
- ✓ تقيم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في اطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطة التمويل .

تقدم الوكالة تمويلا من أجل انشاء مؤسسة صغيرة و متوسطة أو من أجل توسيع المؤسسة عند توفر شروط محددة, و يتم ذلك في صيغ عديدة سنتطرق لها بالتفصيل في الفصل الثالث من الدراسة.

2-2- صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطر القروض [2]:

وضع الصندوق تحت وصاية السيد وزير العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي, و موطنه لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي. و يدير الصندوق مجلس الادارة و يسيره المدير العام للوكالة الوطنية لدعم الشباب.

[1] بو عبد الله هيبة, اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ,فرع نقود و مالية, 2008-2009,ص.205.

[2] بن نعمان محمد, مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير, 2009-2011,ص.34.

تم انشاء صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوع اياها الشباب ذوي المشاريع لتحمل الأخطار الخاصة بتمويل المؤسسات المصغرة المنشأة في اطار جهاز ANSEJ.

يتمثل المنخرطون في صندوق الضمان في كل من البنوك التي تمنح القروض لانشاء مؤسسات مصغرة في اطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب, و أصحاب المشاريع الذي اختاروا صيغة الثلاثي لانجاز مشاريعهم.

ينخرط الشباب صاحب المشروع في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح اياها الشباب ذوي المشاريع بعد تبليغ الموافقة البنكية, فانخراطه يسبق تمويل مشروعه و يحسب مبلغ الاشتراك في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح اياها ذوي المشاريع على أساس مبلغ القرض البنكي الممنوح و مدته.

يقوم صاحب المشروع بدفع الاشتراك دفعة واحدة في الحساب المحلي لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح اياها الشباب ذوي المشاريع, و تقدر نسبة الاشتراك ب 0,35 % من مبلغ القرض الذي يمنحه البنك.

2-3- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FRAG) :

يتعامل الصندوق مع عدد من المؤسسات المالية الجزائرية حيث يضمن الصندوق قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, و يحدد الصندوق المؤسسات التي يمكنها الاستفادة كما يلي

- المؤسسات التي تساهم بالانتاج, أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر.
- المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتوجات المصنعة.
- المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات.
- المؤسسات التي تساهم في رفع الصادرات.
- المشاريع التي تسمح باستخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر.
- المشاريع التي تحتاج الى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشغل التي ستخلقها.
- المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة.
- المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة.
- المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجية الحديثة.

أما المؤسسات التي لا يمكنها الاستفادة من ضمانات الصندوق هي :

- المؤسسات التي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- المؤسسات التي استفادت من دعم مالي من الدولة.
- المؤسسات المسعرة في البورصة.
- شركات التأمين.
- الوكالات العقارية.
- الشركات التي تنشط في مجال التجارة فقط.
- القروض التي تهدف الى اعادة تمويل قروض قديمة.
- المشاريع التي تحدث تلوث كبير للبيئة.

2-4- الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية :

و هو عبارة عن صندوق يدعم اقتناء المعدات و التجهيزات و الالات التي تستعمل في نشاطات الصناعة التقليدية دون المادة الأولية, أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93-06 المؤرخ في 02 جانفي 1999 م يقدم الصندوق نوعين من الدعم في صورة هبة هما :

الدعم المباشر : و هو عبارة عن اقتناء تجهيزات للحرفين.

الدعم الخاص : و هو دعم خاص بالحرفيين القاطنين بالريف.

و يستفيد من دعم الصندوق كل من :

- الحرفيون الفرديون.
- التعاونيات و المؤسسات الحرفية.
- الجمعيات الناشطة في مجال الصناعة التقليدية.

3- شركات رأس المال المخاطر :

بالرغم أهمية هذا النوع من التمويل بالنسبة للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة الجزائرية في ظل تقصير البنوك في لعب هذا للدور, الا أن الاهتمام بهذا المجال لا يزال ضعيفا حيث أن عدد شركات رأس المال المخاطر محدود و هو يشمل [1]:

- **شركة FINALEP** : تم انشاؤها في شكل مؤسسة مالية سنة 1991م ساهم في تأسيسها كل من : القرض الشعبي و بنك التنمية المحلية و الوكالة الفرنسية للتنمية برأس مال قدره 732 مليون دينار

[1] بن نعمان محمد, مرجع سابق,ص.35.

جزائري, و كان الهدف من انشائها مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المصغرة الانتاجية على تخطي مشكل التمويل.

- **شركة SOFINANCE** :تم انشاؤها في 04 أفريل 2000م بالشراكة مع مؤسسة مالية أجنبية على أساس شركة مالية برأس مال قدره 5 مليار دينار جزائري, هدفها الأساسي ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال المساهمة في رأس مالها و امتلاك حصص في شركات محلية و أجنبية, و كذا الافتراض بدون اعتبار للضمانات, و ترقية الاعتماد على قرض الايجار باتجاه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4- القرض الايجاري في الجزائر [1]:

ظهر القرض الايجاري في الجزائر في بداية التسعينيات و قد تم تعريفه في المادة الأولى من الأمر 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996م كما يلي : هو عملية تجارية و مالية منجزة بواسطة المصارف و المؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونيا, معتمدة صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب أشخاصا طبيعيين كانوا أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص, و يكون عقد الايجار متضمنا أو غير متضمن لخيار الشراء لصالح المستأجر و يكون على أصول منقولة أو عقارية ذات استعمال مهني, أو على المحلات التجارية أو المؤسسات الحرفية.

هذا المجال هو جد محدود في الجزائر اذ يضم عدد محدود من المؤسسات منها :

- **مؤسسة (ALC) (Arab Leasing Corporation)** و هي أول شركة قرض ايجاري في الجزائر أسست سنة 2001 م بهدف المشاركة في تطوير و تنمية مختلف الأعوان الاقتصاديين برأس مال يقدر بحوالي ثلاثة ملايير و خمسمائة مليون دينار جزائري و قد أسست بمشاركة أربع جهات هي :
  - المؤسسة المصرفية العربية بنسبة (ABC) 41%.
  - صندوق التوفير و الاحتياط (CNEP) بنسبة 27%.
  - A,I,C ,Tبنسبة 25%.
  - رؤوس أموال خاصة 7%.
- **الشركة الجزائرية السعودية للقرض الايجاري (ASL)** أنشئت بشراكة مع البنك الجزائري الخارجي.
- **شركة "LMA" "Maghreb Leasing Algerie"** تأسست سنة 2006م برأس مال مقدر ب 3,5 مليار دينار جزائري موزع على عدة مؤسسات أجنبية, و هي متخصصة في القرض الايجاري بالنسبة للأشخاص و المؤسسات كذلك.

[1] بن نعمان محمد, مرجع سابق,ص.36.

❖ **المطلب الثاني : الصيغ المستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :**

1- التمويل التاجيري :

لقد تطرقنا في المباحث السابقة الى مصادر التمويل التقليدية او الكلاسيكية و المعروفة في مالية المؤسسة و لتي تتمثل في القروض بمختلف انواعها.

كل هذه المصادر معروفة و مستعملة في الاقتصاد الجزائري, الا انها تمثل عبئا على المؤسسات, خاصة الصغيرة و المتوسطة نتيجة لمحدودية قدرتها التمويلية, لذلك ظهرت الحاجة الى البحث عن طرق اخرى لتمويل الاستثمارات يكون من اهم خصائصها تجنب عراقيل طرق التمويل الكلاسيكية.

و يعتبر الائتمان الايجاري فكرة حديثة للتجديد في كرق التمويل و ان كانت هذه الطريقة لازالت تحتفظ بفكرة القرض فانها قد ادخلت تبديلا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة و المؤسسة المقترضة, و رغم حداثة هذه الطريقة, فانها تسجل توسعا سريعا في الاستعمال لاقدام المستثمرين عليها بالنظر الى المزايا العديدة التي يقدمها لهم و فيما يلي سنحاول التعرف على هذا المصدر الجديد من مصادر التمويل من حيث مفهومه و اشكاله.

1-1 تعريف الائتمان الايجاري و خصائصه [1]:

هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك او مؤسسة مالية او شركة تاجير مؤهلة قانونا لذلك, بوضع الات او معدات او اية اصول مادية اخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الايجار مع امكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المعتادة عليها, و يتم التسديد على اقساط يتفق بشانها تسمى ثمن الايجار.

بمعنى ان الائتمان الايجاري هو عقد يبرم بين طرفين يسمى الاول بالماجر (ملك الاصل) و الثاني المستاجر (مستخدم الاصل).

حيث يقوم الاول بمنح الثاني حق استخدام الاصل خلال فترة زمنية معينة ; و يتم التسديد على اقساط يتفق بشانهما و ذلك مقابل قيمة ايجارية محددة يتم تسديدها في شكل اقساط لنفس الفترة المتفق عليها في العقد

المبرم ; و لعل من ابرز مزايا الاستئجار ان المستاجر يقوم باستخدام الاصل دون الالزام بشرائه ;وهنا يبرز الوجه التمويلي من عملية الايجار من انه بدلا من استخدام راس المال المملوك او راس المال المقترض كاساس لتمويل عمليات شراء الاصول.

[1] لطرش الطاهر, تقنيات البنوك, ديوان المطبوعات الجامعية, بن عكنون,الجزائر , الجزائر ,طبعة 04 ,2005,ص.76.

فانه بالامكان استخدام الاستئجار مباشرة كبديل تمويلي معوض لعملية تحصيل الاموال المرغوبة للاستفادة من خدماتها الاقتصادية دون الالتزام بشرائها.[1]

- نشير ان اللجوء الى استئجار الاصول بدلا من تملكها يحقق مرونة كبيرة على مستوى عمليات الاستغلال للمؤسسة, خاصة اذا تعلق الامر بالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة, كما انه يسمح بتخفيض مخاطر التقادم التكنولوجي بالنسبة للمستاجر كما سبق و ان اشرنا, و كذلك تخفيض مخاطر حجم الطلب الذي ينعكس مباشرة على عدم القدرة في تحديد الحجم الامثل للانتاج.

- انطلاقا من هذه الدوافع و غيرها تبقى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بقدراتها المالية المحدودة اكثر استخداما للتمويل عن كريق الاستئجار.

تختلف اشكال الائتمان الايجاري باختلاف مدة و مصير عقد الائتمان في نهاية المدة ; و لا يمس هذا التمييز بين مختلف اشكال الفن المالي بالخصائص الجوهرية المرتبطة بالطبيعة التمويلية و نوعية و موضوع السلع محل الائتمان و يمكن ذكر بعض اشكال الائتمان فيما يلي :

ا- التاجير التشغيلي :

في هذا النوع من التاجير يستخدم المستاجر الاصل خلال مدة زمنية قصيرة مقارنة بالعمر الانتاجي له لهذا فان ملكية الاصل تبقى في حوزة الجهة المؤجرة.

بمعنى انه هناك فصل كامل بين ملكية الاصل الفعلية و استعمال المؤجر للاصل ; و يكون هذا التاجير مرفقا بتقديم خدمات اخرى, اي ما يعرف باستئجار الخدمات, فهنا تكون المؤسسة المؤجرة هي نفسها منتج الاصل محل الاهتمام (الات, معدات) و تتحمل مسؤولية الصيانة و توريد قطع الغيار للمؤسسة المستاجرة.

- نلاحظ ان الاصل لا يتم استهلاكه بالكامل لان فترة التاجير عادة ما تكون اقل من العمر الانتاجي للاصل و بطبيعة الحال لا يعتمد المؤجر (سواء كان مؤسسة مالكه للاصل او بنك تدخل كوسيط بشكل ما) على ايراده من ايجارات الفترة في تكوين ارباحه ; بل يتجه الى اعادة تاجير الاصل او بيعه بعد استعادة الاصل من المؤسسة المستاجرة في نهاية فترة التاجر لذا نجد ان اجمالي اقساط الاستئجار لا تساوي تكلفة الاصل محل التاجير.[2]

فترة عقد التاجير اصغر من العمر الانتاجي للاصل.

[1] عبد الجليل بوداح, بدائل التمويل الخارجي في المشروعات الصغيرة و المتوسطة , الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية , سطيف , الجزائر 25/28 ماي 2003 .ص10.

[2] محمد كمال خليل الحمزاوي ,اقتصاديات الائتمان المصرفي, منشاة المعارف , الطبعة الثانية , الاسكندرية, مصر ,2000.ص.423.

ويستخدم هذا النوع من التاجير خاصة في حالات السلع التي تتعرض لتغيرات تكنولوجيا سريعة ;ما يدفع المستاجر الى عدم الاحتفاظ بها طيلة فترة عقد التشغيل.

كما ينتشر استعماله في تاجير السلع السابق استخدامها كسيارات النقل و الحسابات الالية و الات التصوير...الخ, كما يعطي للمؤسسة المستاجرة حق اعادة الاصل الانتاجي لمالكه قبل استيفاء مدة العقد, مما يسمح لها باستخدام احدث تكنولوجيا متاحة, و كذلك امكانية تجريب الاصل و من ثم تحويل العقد الى تاجير تمويلي, و في هذا النوع من التاجير لا يوجد اي خيار للمؤسسة المستاجرة للشراء من عدمه خلال مدته القصيرة التي عادة لا تتعدى ثلاث سنوات في الاصول الثابتة.[1]

كما ان هذا الاسلوب في الاستئجار يهتم بسد حاجات النشاط الاستغلالي من التمويل و بالتالي فهو اكثر ملاءمة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي ينصب جل اهتمامها بمعالجة قضايا الانتاج من اجل التسريع في وتيرة النشاط متجنبة في ذات الوقت الاثار السلبية التي تفرزها متغيرات النشاط الاقتصادي المحيط به.

ب- التاجيرالتمويلي :

يعتبر علاقة تعاقدية بمقتضاها يقوم مالك الاصل محل العقد بمنح المؤسسة المستاجرة حق الانتفاع من اصل معين خلال فترة زمنية معينة مقابل مبلغ يدفعه بشكل دوري و هذا العقد غير قابل للالغاء عكس عقد التاجير التشغيلي, و المؤسسة المستاجرة هي التي تقوم بتحديد مواصفات الاصل الذي تقوم به المؤسسة المؤجرة بشرائه, و تحتفظ هذه الاخيرة بحق ملكية الاصل الراسمالي.

و يكون للمؤجر في نهاية مدة العقد ان يختاي بين احد البدائل التالية :

- شراء الاصل المؤجر نظير ثمن متفق عليه مع مراعاة ما سبق سداده من قبل المؤسسة المستاجرة الى المؤسسة المؤجرة من مبالغ خلال فترة التعاقد.
- تحيد عقد الايجار بشروط جديدة يتم الاتفاق عليها بين المؤسسين المؤجرة و المستاجرة مع الاخذ بعين الاعتبار تقادم الاصل المؤجر.
- ارجاع الاصل الى المؤسسة المؤجرة.

و من خصائص التمويل التاجيري ان مجموع القيمة الحالية لاقساط الايجار المدفوعة خلال مدة التعاقد اكبر من قيمة شراء الاصل من المؤجر لان المؤسسة تضع اقساط لليجار على اساس استفادة تكلفة تمويلها للاصل المؤجر اخذة بعين الاعتبار وضع هامش ربح يكفي لاستثمار نشاطها.

[1] الحمزاوي, مرجع سابق, ص.424.

نلاحظ مما سبق انه في التاجير التمويلي عادة ما يكون هناك ثلاثة اطراف في عملية التعاقد, هذه الاطراف هي المؤجر , المستاجر ,المنتج.[1]

- ✓ المؤجر : هو الذي يقوم بشراء الاصل التفق عليه.
- ✓ المستاجر : هو الذي يحدد ما يريد استئجاره.
- ✓ المنتج : هو الذي يقوم بصناعة الاصل محل التاجير حسب رغبة المستاجر و المؤجر هو الذي يقوم بامضاء عقد التصنيع او الشراء من المنتج بعقد يعرف بعقود الاشتراط لصالح الغير ''الذي هو المستاجر'' و قد يدخل في العملية طرف رابع يقوم بالتمويل اي المقرض كالبنك او مؤسسة تمويلية تقوم بتقديم قروض للمؤجر ليشتري الاصل, و هذا بضمان الاصل محل التاجير لذلك يطلب المقرضون ضمانات اضافية من المؤجر و هذا حسب الدراسة الائتمانية.

2-التمويل المباشر و الغير مباشر :

ا- **تمويل مباشر (نقدي)** :وفي هذا النوع من التمويل فان المؤسسة تتحصل على مبالغ نقدية بامكانها استعمالها مباشرة في تمويل احتياجاتها المختلفة.

ب- **التميل غير مباشر (التمويل الايجاري)** :و في هذا النوع من التمويل فان المؤسسة لا تحصل على مبالغ نقدية بامكانها استعمالها مباشرة, فعوض الحصول على معدات فان المؤسسة تتحصل مباشرة على الاستثمار الذي تحتاجه دون ان تدفع مباشرة قيمة هذه الاستثمار و لكن بامكانها الاستفادة منه, اي بطريقة غير مباشرة. [2]

3-التمويل حسب الغرض الذي يستخدم لاجله :لقد تم التطرق لهذا العنصر في المباحث السابقة

❖ **المطلب الثالث : الطرق الابتكارية في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

قبل اللجوء الى المصادر الخارجية للمؤسسة و خاصة منها البنوك التجارية عادة ما تحاول المؤسسة تعبئة مواردها الداخلية اولا.

و ما يلاحظ في الميدان العملي هو ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تكون جاهلة لاهمية مواردها الداخلية و خاصة كيفية تعبئتها بتحويلها الى موارد عديمة او قليلة المردود الى موارد ذات مردود عالي.

---

[1] بو العيد بعلوج , تاجير الاصول الثابتة كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,مجمع الاعمال ,الملتقى الوطني الاول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية , الاغواط, الجزائر , 8/9 افريل, 2002.ص11.

[2] نوري منيرة, البدائل التمويلية المتاحة للمؤسسة و المفاضلة بينهما في ظل الاصلاح البنكي, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية, تخصص نقود و تمويل , جامعة محمد خيضر بسكرة , 2004/2005.ص55.

و في الوقت الذي يتزايد فيه الاهمية النسبية للملكية الفكرية و راسمالها البشري في تقييم قدرات المؤسسة, نلاحظ ان جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية تجهل ذلك مما يجعلها لا تولي الاهمية اللازمة لحماية مخترعاتها و مبتكراتها, كما تجهل عادة الطرق التي يمكن استغلالها لتحسين وضعيتها في السوق من جهة توفير الموارد المالية اللازمة منها لنموها من جهة اخرى, و نتيجة لذلك فان معظمها عادة ما يلجا الى المصدر الخارجية للتمويل بالرغم من انها تملك كنزا بامكانه ان يدر عليها عوائد معتبرة تجعل المؤسسة في غنى عن المصادر الخارجية للتمويل.[1]

و نظرا للنجاح الذي حققته بعض المؤسسات في الدول المتقدمة نتيجة لحسن استغلال اختراعاتها و ابتكاراتها, فقد تجاوزت معظم العراقيل التي كانت تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل لتطوير انشطتها و دعم تنافسيها و ذلك من خلال ابتكار العديد من الاليات التمويلية.

و من بين الطرق المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد :

- **التمويل عن طريق الاستغلال الامثل لاختراعات و ابتكارات المؤسسة :**

مع دخول اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة حيز التنفيذ في معظم بلدان العالم و مع تزايد حدة المنافسة نتيجة العولمة فان هناك توجه عام حول اعتماد المؤسسة مهما كان حجمها على الابتكار من جهة, و على وضع الهياكل و الاليات اللازمة لحماية تلك الابتكارات من استغلالها من طرف الاخرين دون الترخيص لها, و كذا وضع سياسات لحسن استغلالها بغرض استرجاع تكاليف البحث و التنمية و تحسين مردودها و ربحيتها من جهة اخرى, اضافة الى ذلك فان هناك تحسن في مستوى وعي مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس فقط في البلدان المتقدمة و لكن ايضا في معظم البلدان النامية مثل امريكا اللاتينية و جنوب شرق اسيا باهمية الابتكارات للمؤسسة مما جعلها تخصص نسبا معتبرة من مواردها للبحث و التطوير و كذا استغلال النتائج داخل المؤسسة وخارجها.

و الامثلة التالية خير دليل على تحول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى مؤسسات دولية بفضل استغلال مبتكراتها و بالتالي توفير التمويل الداخلي الذي كان السبب في نموها.

- **المخبر البرازيلي BIOBAS المستقل :** هذا المخبر الذي تحول من مخبر صغير يعتمد على التكنولوجيا المستوردة في ميدان الانزيمات الى مبتكر العديد من المنتجات الصيدلانية و خاصة الانسولين و بواسطة

[1] همال علي, حول بعض الاساليب الابتكارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , ورقة بحثية ضمن دورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , جامعة فرحات عباس , سطيف , 25/28 ماي 20.ص.3.

ارادات ترخيص براءات الاختراع انشاء شركة تعد من بين الاربع الاوائل في صناعة بعض انواع الانسولين المتطورة.

- **شركة PILVA الكرواتية :** هي مؤسسة متوسطة متخصصة في الصناعات الصيدلانية بعد ان كانت تمر بازمة عويصة تحولت بفضل براءة الاختراع – لمضاد حيوي يعرف تجاريا باسم زيتروميان –الى شركة متعددة الجنسيات حيث قامت بترخيص براءة اختراعاتها التي تقوم حاليا بانتاج و بيع هذا المضاد الحيوي في كل انحاء العالم.[1]

و نظرا للدور الاساسي الذي يلعبه راس المال البشري و الملكية الفكرية في تطوير و نمو المؤسسات في ظل المنافسة, يبقى الاستغلال الامثل لهذه الموارد الوسيلة الاساسية لبقائها و تفوقها في ميدان نشاطها, و في محيطها ايضا و بالمقارنة يلاحظ وجود تراجع في تحديد قيمة المؤسسة في السوق باصولها الثابتة التقليدية. و اصبحت ممتلكاتها من براءات الاختراع العلامات التجارية و راس المال الفكري تشكل المحدد الرئيسي لتحديد قيمة المؤسسة في السوق و حتى المؤسسات المصرفية اصبحت تفضل هذه العناصر كضمان للقروض لاصول الثابتة التقليدية.

❖ **المطلب الرابع :احصائيات تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الم.ص.م	570838	607297	659309	711832	747934	852053	934569	1014075

الجدول رقم05: تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائربين سنتي 2009-2016

Source :Direction des Systèmes des Statistique ministère de la PME de la promotion de l'envestissement,n23,22 .

[1] لطرش الطاهر ,,تقنيات البنوك ,ديوان المطبوعات الجامعية , بن عكنون,الجزائر , الجزائر ,طبعة 04 ,2005.ص.378.

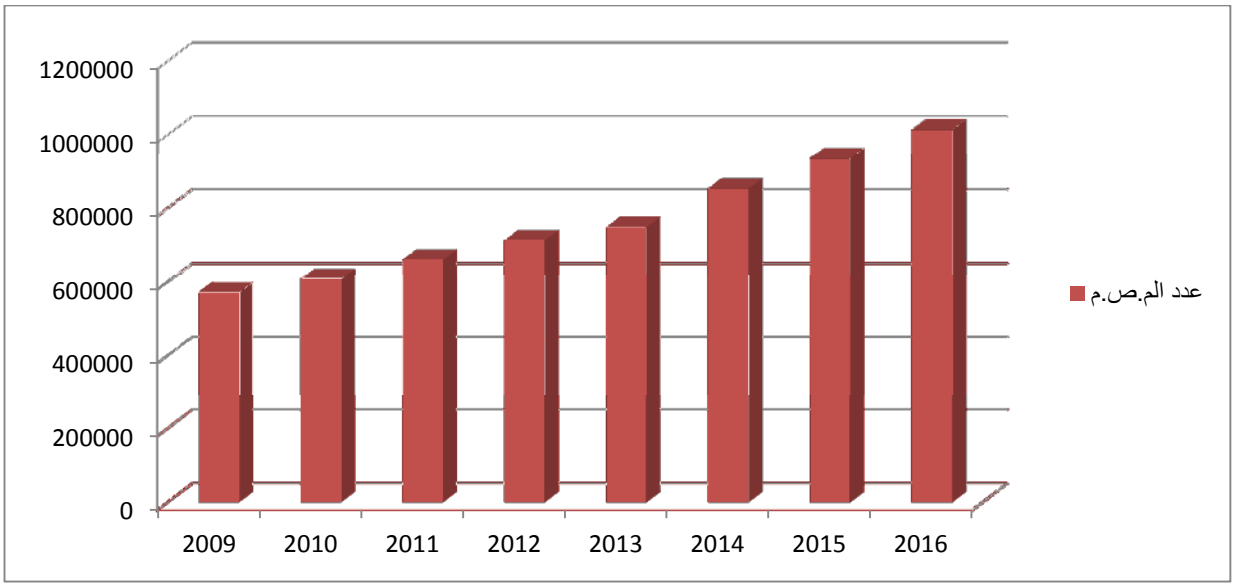

الشكل رقم 02 : يبين تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول اعلاه

من خلال الجدول نلاحظ التطور الذي شهدته الجزائر في مجال انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 570838 مؤسسة سنة 2009 الى 1014075 في بداية سنة 2016 و يرجع ذلك الى الاهتمام الذي اولته الجزائر لهذا النوع من المؤسسات من تسهيلات و تحفيزات قدمتها السلطات العمومية تجعل الاقبال على هذا النوع من النشاطات يزيد.

طبيعة المؤسسات	عدد الم ص م سنة 2015	عدد الم ص م سنة 2016	مقدار التغير	معدل النمو
م ص م خاصة	537901	577386	39485	7,34
م ص م عامة	532	438	94-	17,66-
نشاطات ص التقليدية	396136	436251	14628	3,70
المجموع	934569	1014075	79506	8,50

الجدول رقم 06: تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين سنتي 2015 و 2016

المصدر : نشرية المعلومات الاقتصادية الجزائرية رقم 29, وزارة الصناعة و المناجم.

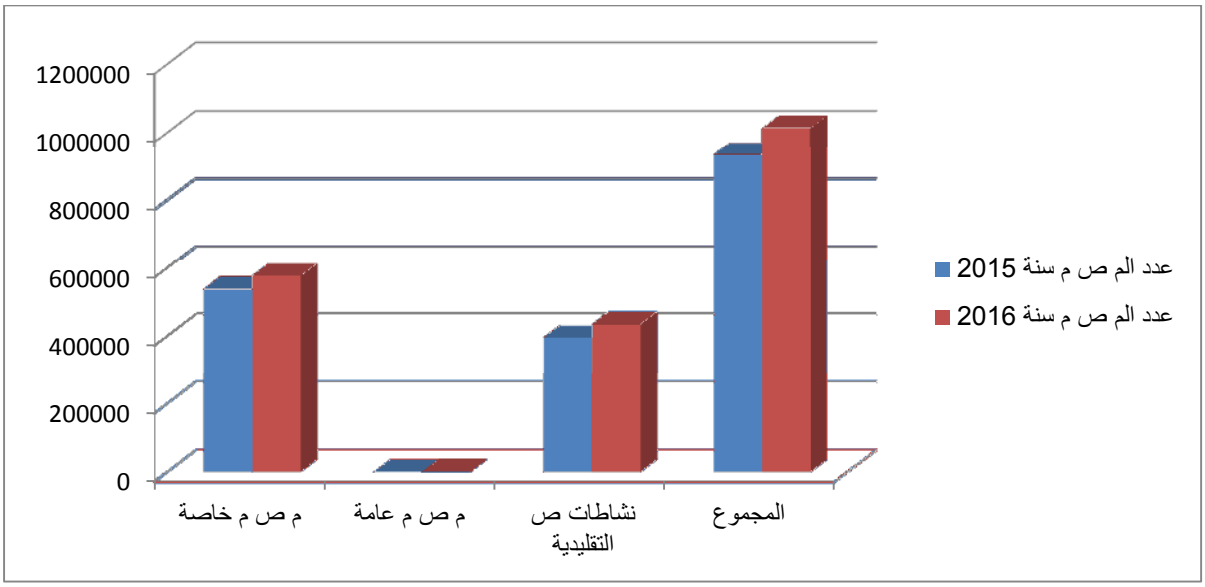

الشكل رقم 03 : يبين تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين سنتي 2015 و 2016

المصدر :من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول اعلاه

من خلال المعطيات المبينة في الجدول نلاحظ تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين سنتي 2015 و 2016 و ذلك في القطاع الخاص حيث كان سنة 2015 عددها 537901 ليصبح 577386 سنة 2016بمقدار تغير 39485 مؤسسة و مقدار تغير 7,34 %

اما قطاع المؤسسات العامة فانخفض عددها من 532 سنة 2015 الى 438 سنة 2016 اي بنسبة تغير – 94 مؤسسة و معدل نمو –17,66% و هذا التراجع راجع الى خوصصة القطاع العام اما قطاع النشاطات التقليدية كان عددها سنة 2015 يقدر ب 396136 و في سنة 2016 عددها 436251 اي بمقدار تغير 14628 و بمعدل نمو يقدر ب 3,70

مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سنة 2016 :

طبيعة المؤسسات	عدد المؤسسات	النسبة المئوية
مؤسسات ص م خاصة	577386	56 ,94
مؤسسات ص م عامة	438	0,04
نشاطات الصناعات التقليدية	436251	43,02
المجموع	1014075	100

الجدول رقم07 :مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سنة 2016

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية الجزائرية رقم 29, وزارة الصناعة و المناجم, 30-06-2016, ص :09.

تشير الاحصائيات الى ان عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2016 يبلغ عددها 1014075تعمل عبر التراب الوطني و هي مقسمة على عدة قطاعات(مؤسسات القطاع الخاص ,العام و مؤسسات الصناعات التقليدية) حيث يبلغ نسبة القطاع الخاص 56,94 %و تبلغ نسبة قطاع النشاطات التقليدية 43,02% اما القطاع العام يبلغ فقط 0,04 %

❖ **المطلب الخامس :مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و افاق ترقيتها في الجزائر**

- **أولا :مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :**

تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التمويل من العديد من المشاكل منها ما يعود الى قلة مصادر التمويل و منها ما ينبع من عدم قدرتها على اللجوء الى مصادر تمويلية معينة نتيجة لشروطها و تكاليفها المرتفعة ,وهناك مشاكل اخرى تنتج عن الافراط في الاستعانة بمصدر تمويلي واحد مما يخلق نوع من التبعية و الاعباء الثابتة كما ان عدم كفاءة الادارة المالية للمشروع ذاته قد تتسبب في ازمات مالية كبيرة , وسنحاول التعرض بنوع من العمومية لجملة من المسببات الاساسية لمشاكل التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يلي :[1]

مشاكل ناتجة عن ضعف تعبئة المصادر التمويلية :

ومن اهمها :

-ضعف التمويل الذاتي .

-فقدان البنوك للثقة في المشروعات الصغيرة و المتوسطة .

[1] رابح خوني, ترقية اساليب و صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير فرع اقتصاد التنمية ,2003/2002, ص .125.

-عدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-عدم القدرة على اللجوء الى اسواق المال .

ضعف التمويل الذاتي :

من اهم المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشئة ,ضعف القدرة على التمويل الذاتي ,اذ تؤكد الاحصاءات ان راس المال الذاتي لا يتجاوز نسبة 25-35 بالمائة من حاجاتها التمويلية ,و يعود ذلك الى ضعف الادخارات الشخصية و عدم كفايتها للوفاء بحاجته التمويلية .

وبالنظر الى اشتداد الحاجة الى المال في المرحلة الاولى لانطلاق المؤسسة ,وذلك لتمويل التطور و النمو ,وبما ان هذه المؤسسات تفتقر عادة الى الشهرة و الثقة المطلوبين للحصول على التمويل اللازم لأنشطتها فانها تضطر الى اللجوء الى القروض البنكية ذات المخاطر المرتفعة (اسعار فائدة مرتفعة).

فقدان البنوك للثقة في المشروعات الصغيرة و المتوسطة :

منذ الثمانينات من القرن الماضي بدات المشروعات الصغيرة و المتوسطة تجد صعوبات في الحصول على القروض البنكية نتيجة تراجع نتائجها و شيوع و تواتر حالات الاخفاق و ارتفاع معدلات الفوائد مما اضطرت معه البنوك الى الاحجام عن تمويل هذا النوع من المؤسسات ,والاسباب ترجع بصفة عامة الى عدم كفائتها و سوء التحكم في بعض الجوانب الادارية على راسها الادارة المالية و المحاسبية للمشاريع , بالاضافة الى ضعف هوامشها و ايراداتها و بالتالي ارتفاع نسبة المخاطر و عدم الاستمرارية لهذه المشاريع .

عدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تتزايد حدة مشكلة التمويل اذا ما علمنا ان الدول النامية تفتقر الى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ,وانه وفي حالة وجودها تكون ذات قدرات محدودة ناهيك عن الشروط الصعبة التي توضع لتوفير الاموال للاحجام الصغيرة من المشروعات و يدفع ذلك اصحاب هذه المشروعات الى المرابين للاقتراض منها و باسعار فائدة عالية امام تسعر اللجوء الى البنوك من جهة اخرى بسبب تطبيقها للاحكام العامة في منح القروض دون اخذ خصوصية المشروعات بعين الاعتبار.

عدم القدرة على اللجوء الى اسواق المال :

يمثل سوق المال ميزة تمويلية هامة فهو يضع المؤسسات امام قطاع التمويل , غير ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير قادرة على الاستفادة من هذا المصدر التمويلي لسببين رئيسيين هما :

-عدم القدرة على طرح الاسهم و السندات في البورصة للاكتتاب لعدم توافر الشروط لذلك , وهذا ما يضيع على هذه المؤسسات فرصة كبيرة لتمويل استثماراتها .

-حتى و ان استجابت بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لشروط القيد في البورصة خاصة المؤسسات المتخصصة في الابتكارات ,فان المستثمرون لا ينجذبون الى هذه المؤسسات بسبب عدم استجابتها لمعايير الاستثمار التقليدية (الامان ,السيولة ,والايراد الجاري ...) و كذا المخاطر العالية التي تتعرض لها.

مشاكل ناتجة عن سوء التسيير :

وهي عديدة و نذكر منها :

-الاعتماد على القروض و تضخم الاستدانة .

-عدم الاهتمام بالتخطيط المالي .

-السحب الكبير للارباح النقدية من المؤسسة.

-التسهيل الزائد عن الحد للبيع الآجل .

عدم الاهتمام بالتخطيط المالي :

يكتسي التخطيط اهمية كبيرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,الا انه نتيجة المشاكل اليومية فان العديد منها لا يعطي التخطيط لمستقبل المؤسسة الاهمية الكافية الا في حالة مواجهة مشاكل حادة في نشاطها .

فعلى الاقل يجب ان تكون هناك خطة مالية مفصلة لمدة سنة فيما يتعلق بالحصول على مصادر الاموال , وان تكون هناك خطة اجمالية متوسطة الاجل لمدة خمس سنوات.

السحب الكبير للارباح النقدية من المؤسسة :

يبدا اصحاب المؤسسات الصغيرة العمل في المؤسسة بالاعتماد على مدخراتهم الشخصية و مدخرات افراد الاسرة و الاصدقاء ,لهذا حجم نشاطهم صغيرا بسبب عدم كفاية راس المال ,وبالتالي فان الاعتماد هنا يكون كبيرا على اعادة استثمار الارباح التي تولدها المؤسسة عند تمويل مراحل التوسع فيها و عليه يجب عدم سحب الارباح من المؤسسة , واذا سحب جزءا من هذه الارباح فيجب ان يكون ضئيلا حتى يتمكن من تمويل مراحل نموها خلال احتجاز الارباح.

التسهيل الزائد عن الحد للبيع الاجل :

من بين الاسباب الرئيسية لفشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنح المبالغ فيهللاتمان التجاري للعملاء بهدف زيادة حجم المبيعات و الارباح ,غير ان هذا الاجراء يجب ان يكون مخططا وفقا للامكانيات المالية للمؤسسة و كذا قدرة العملاء على الدفع , حيث ان التاخير او العجز في التسديد سيؤدي الى نتائج عكسية على المؤسسة ,لذلك وجب على المؤسسة انتقاء العملاء و اختيارهم وفق قدرتهم على السداد في الآجال المحددة حتى لا تتحول ديونهم الى ديون معدومة.[1]

الاعتماد على القروض و تضخم الاستدانة :

لا تزال العلاقة الموجودة بين البنك و المؤسسة تسودها انعدام الثقة و ذلك لسببين جوهريين :[2]

-تعتبر البنوك ان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مخاطرة كبيرة , حيث ان اغلب المؤسسات تفتقر الى الوثائق المحاسبية التي تثبت تحقيقها للربح , بالاضافة الى ذلك فان معظم المؤسسات لا تتوفر على اصول

[1] رابح خوني , مرجع سابق , ص 128

[2] الاستاذ فتات فوزي , كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ,سيدي بلعباس , مداخلة تحت عنوان ,واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر اسباب وجودها و آفاقها المستقبلية ,ص6

عقارية يمكن ان تضعها كضمان للقروض وهذا ما يجعل البنك اكثر حذرا في تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-اما من جهة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فانها ترى في البنك عائقا يحول دون تطورها و بسبب البطء في دراسة و معالجة ملفات القرض , بالاضافة الى مركزية القرار على مستوى البنوك الذي يجعل تقديم القروض عملية طويلة و بطيئة .

كما توجد عدة عوامل اخرى تؤثر على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها :[1]

-**مشكل العقار**: يعتبر مشكل الحصول على مكان ملائم لاقامة مشروع من اكبر العراقيل التي تعترض سبيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , حيث يضطر اغلب المستثمرين الى تحويل سكناتهم الى ورشات عمل و مصانع صغيرة .

-**مشكل الجباية** : عدم قدرة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على تحمل الضرائب خاصة في بداية تكوينها, فبالرغم من الاجراءات المتخذة للتخفيض من الجباية المطبقة على المؤسسات الا ان الصعوبات لا تزال قائمة خاصة ما يتعلق ب :

*نسبة الضرائب المرتفعة على الارباح .

*اشتراكات ارباب العمل التي تثقل كاهل المؤسسات .

-المشاكل الجمركية :يتميز النظام الجمركي بالبيرقراطية اتجاه المستوردين مما يجعل في الكثير من الاحيان السلع المستوردة حبيسة الموانىء لعدة سنوات مما يؤثر على نشاط و مردود المؤسسات .

ثانيا :آفاق ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

نظرا لاهمية هذا القطاع على مستقبل الاقتصاد الجزائري و مكانته الاقتصادية و الاجتماعية , فقد اولت الجزائر اهمية بالغة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال رسم سياسة واضحة تبين آفاق و مستقبل هذا القطاع في المرحلة القادمة , ولتنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فانه يقترح بعض الاستراتيجيات التي من شانها ان تساهم في دعم و مساندة هذا القطاع مثل :[2]

1/ الاسراع في تطبيق الاستراتيجية المسطرة لتنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر , حيث اثبتت التجارب الدولية خلال العقود الماضية ان سر نجاح الدول الصناعية في تحقيق التقدم و التطور المطرد يعود في الاساس الى تركيز الاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخطيط الاقتصادي , يتضح ذلك من خلال النظر الى الهياكل الاقتصادية لبعض هذه الدول .

وفي الجزائر فان هذا القطاع يعتبر من اهم الروافد الاقتصادية التي لم يتم استغلالها بعد بالصورة المطلوبة , بل انه من المرجح في ظل تزايد الاعتماد على القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية لن يلعب هذا القطاع

[1] الاستاذ فتات فوزي , مرجع سابق ,ص7

[2] حكيم شبوطي ,دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة لجزائر-اطروحة تدخل ضمن متطلبات شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية –تخصص تحليل اقتصادي-ص 34

الدور الرئيسي في دعم النمو الاقتصادي و تحقيق الاهداف التنموية المنشودة مستقبلا, و يتطلب ذلك قيام الوزارة المعنية و كل الهيئات المتخصصة في هذا المجال بدورهم المنوط بهم في ذلك , حيث تركزت معظم السياسات الاقتصادية الجزائرية في الفترة الماضية على الاهتمام بمتطلبات القطاع العام و الشركات الكبيرة , دون منح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما كبيرا , و في ظل ذلك نشا قطاع غير منظم بدون ملامح بارزة او دور محسوس و مؤثر في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية ,و تستدعي معالجة ذلك رسم سياسات اقتصادية كلية تستهدف تنمية هذا القطاع و تعمل على وضع المرتكزات الاساسية لدعمه و تطويره .

2/ تفعيل دور الدولة في تنمية و تاهيل الموارد البشرية المسيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لايجاد طبقة قوية من رجال الاعمال الشباب القادرين على المساهمة في توفير المزيد من فرص العمل , حيث تعتبر هذه القناة البوابة الكبيرة التي نستطيع من خلالها توظيف الشباب و توفير فرص عمل جديدة لهم ,وقد يتخذ هذا الدور عدة صور منها :

–تفديم الدعم الفني و المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة , و ذلك لمساعدتها على توظيف الشباب .

–المساهمة في تمويل تكاليف توفير برامج تدريبية تساهم في تخريج رجال الاعمال الشباب .

–المساهمة في دعم راس مال صندوق ضمان تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

–تفعيل دور الصناديق المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , بحيث تقوم هذه الصناديق بدورها كمؤسسات تمويلية , و بشكل اكبر مما هو عليه الآن لمساعدة القطاع الخاص بصفة عامة , و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص على النمو و الانتشار .

3/تفعيل اسلوب التاجير التمويلي كمصدر من مصادر التمويل , حيث يمثل التاجير التمويلي بديلا عمليا للشراء خاصة في ظل التطورات السريعة و الاختراعات الجديدة في مجال التقنية, و اساليب الانتاج و ما يعانيه الكثير من المستثمرين من ندرة راس المال المطلوب للاستثمار .

4/ زيادة الاهتمام بتقنية المعلومات و الاتصالات , حيث اصبحت المعلومات عاملا اساسيا في الانتاج وفي نجاح اي نشاط اقتصادي , مهما كان حجمه , لذا اصبح من الضروري على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وضع برامج عملية لادخال وسائل الاتصال الحديثة في عملها و بشكل خاص الارتباط بشبكات المعلومات الدولية و الانترنيت بشكل خاص , و لا بد للجهات المعنية باعمال هذا القطاع القيام بحملات توعوية واسعة للاستخدامات المتنوعة لهذه الشبكات في مختلف الانشطة الاقتصادية , و توفير ربط سهل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهذه الشبكات , حيث ان غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما زالت لا تملك طرق الارتباط بالانترنيت ,فمن الضروري لها الاستفادة من هذه الخدمات المتطورة .

5/ دعم سياسة تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة , فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستطيع ان توفر المنتجات التي تحتاجها المؤسسات الكبيرة مما يساعد على تكوين هيكل صناعي متكامل قادر على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية و الاجنبية , لذا نجد ان بناء قاعدة صناعية في الجزائر تكون عادة

من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو امر حيوي لاعطاء الشركات الكبرى القدرة على المنافسة , و تساعد على خلق جيل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اكثر تطورا و نموا .

6/تنظيم الندوات و اللقاءات و المحاضرات العلمية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , بجانب توسع المشاركة في الفعاليات الخاصة بهذا القطاع و التي تنظمها الجهات الاخرى في الداخل و الخارج .

7/الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية و دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,من خلال استعراض هذه التجارب بالدراسة و التحليل في محاولة للخروج بافضل الاساليب التي تناسب بيئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , وكذلك الوقوف على هذه التجارب و استكشاف اساليب الدعم المستخدمة في هذه الدول, و ذلك من خلال زيارتها و التعرف على تجاربها عن قرب.

ان الاندماج العالمي من خلال سياسات التحرير الاقتصادي و الانفتاح التجاري في اطار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة , يترتب عنه العديد من الآثار و الانعكاسات التي تستدعي المفاضلة بين الايرادات المتوقعة و الخسائر المحتملة من اجل تبني سياسات الكفاءة لتاهيل الاقتصاد الوطني و تعظيم مكاسبه عن طريق رفع فعالية و كفاءة المؤسسة الاقتصادية حيث ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ,لا يمكن ان تقف امام الواقع الاقتصادي الاورو متوسطي و العالمي مما جعل الوزارة الوصية تبذل جهود متواصلة على المستوى المحلي و الخارجي .[1]

على المستوى المحلي :

تاهيل العنصر البشري : لا يمكننا الحديث عن تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة دون التركيز عن تاهيل العنصر البشري فيها ,ان مؤسساتنا ان ارادت ان تبقى متنافسة فان العامل الاهم الذي يمكن ان يوفر لها الميزة التنافسية هو افرادها , لان العمالة المزودة بالمعارف مسالة محورية ,ان التاكيد على ضرورة تاهيل الموارد البشرية على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ينبع من عدة عوامل اهمها :

-زيادة الوعي باهمية الموارد البشرية و اهميتها كاصل من اصول المؤسسة .

-تاثير تكنولوجيا المعلومات .

-العمل على تحسين الانتاجية و المساءلة عن النتائج.

-التركيز على تطوير نظام تقييم الاداء الذي يؤدي الى تحسينات في الاداء و يزيد من الانتاجية.

تاهيل المؤسسات المالية و المصرفية :

يجب تاهيل الجهاز المصرفي و تفعيل دوره في تمويل النشاط الاقتصادي , عن طريق تحسين نوعية خدماته و مستوى موظفيه و اطاراته و ارساء قواعد تسيير شفافة وواضحة تعتمد معايير موضوعية و تجارية في منح القروض البنكية , مع ضرورة الانفتاح على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تمويل انشطتها , مع حل مشكلة الضمانات وهذا مع انشاء الصندوق الوطني لضمان الاستثمارات و كذا راس المال المخاطر.

[1] برجي شهرزاد ,اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,مذكرة لنيل شهادة الماجستير ,2012/2011,ص 189

تاهيل المحيط الاداري :

ان تأهيل المحيط الاداري يتطلب تاهيل كل الهيئات الادارية ذات الطابع الاقتصادي المتصلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تبسيط الاجراءات و تخفيف الطرق التي تعرقل احيانا بعض التطبيقات الميدانية .

تاهيل المحيط الاقتصادي :

وذلك بالعمل على توفير جملة من الخدمات و التسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون باقامة مؤسسات صغيرة و مرافقتهم من اجل تجاوز اعباء مرحلة الانطلاق لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خلاصة :

من كل ما سبق نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لها أهمية كبيرة في جميع اقتصاديات الدول، وذلك لمل تتسم به من خصائص وما تقوم به من دور، من خلال مساهمتها في تشغيل اكبر عدد ممكن من العمالة، وبالتالي هي من إحدى وسائل تقليل البطالة، إلى جانب مساهمتها في التنمية الاقتصادية والمحلية وزيادة الدخل الوطني وخلق قيمة مضافة، إلا أن هذه المؤسسات تعاني من مشاكل وصعوبات عديدة تعرقل سير نشاطها ونموها، خاصة مشكلة التمويل التي تبقى السبب الرئيسي وراء زوال هذه المؤسسات.

والجزائر مثلها مثل باقي البلدان تهتم كثيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الرغم من ظهورها المتأخر نوعا ما، إلا أنها عرفت تطورا ملحوظا خلال السنوات القليلة الماضية وهذا يفسر دور الدولة الجزائرية في محاولة تطوير هذا القطاع الحساس، لما يوفره من مناصب شغل للفئة البطالة، ومساهمته في ازدهار الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث

تمهيد :

سعت الجزائر من خلال المخططات التنموية الجديدة التي تبنتها و شرعت في تمويلها و انجازها منذ سنة 2001 الى تحقيق نوع من الانتعاش الاقتصادي و ذلك لتدارك التاخر في التنمية الموروث عن الازمة الاقتصادية (المالية ,السياسية , و الامنية) التي مرت بها و ذلك لبعث الاستثمار و النمو الاقتصادي من جديد, اذ كان هناك اجماع حول ضرورة الاستثمارات العامة لفعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المتكاملة . في اطار هذه البرامج تم وضع مجموعة من الهياكل و الاجهزة التي تسعى الى دعم الاهداف التنموية و خاصة فيما يتعلق بالتشغيل و القضاء على البطالة و الفقر, من بين هذه الهيآت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ,تعمل هذه الاخيرة على تسهيل عملية الاستثمار للشباب البطال و ذلك من خلال دراسة المشاريع المقدمة من طرف هؤلاء الشباب و تقييمها بالاضافة الى تمويلها الذي ياخذ اشكالا مختلفة وصولا الى انشاء مؤسسات مصغرة و صغيرة قابلة للتكيف مع البيئة و منتجة لمنتجات و خدمات موجهة للسوق المحلي او الدولي .

المبحث الاول : نشاة و مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب احدى الهياكل التي انشاتها الدولة بهدف تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , و تحقيق الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية المرجوة منها . و اهمها تخفيض معدلات البطالة , و خاصة القيام بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

❖ المطلب الاول : نشاة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 08سبتمبر 1996 , حيث نصت المادة الاولى من المرسوم صراحة على انشاء الوكالة.

نص المادة [1]:عملا باحكام المادة 16 من الامر 96-14 المؤرخ 24 جوان 1996 تحدث هياة ذات طابع خاص تسري عليها احكام هذا المرسوم , تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب . و تدعى في صلب النص (الوكالة) .

و تعرف بانها هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و حدد مقر الوكالة بمدينة الجزائر العاصمة . و يمكن نقله الى اي مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناءا على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل , كما يمكن للوكالة ان تحدث اي فرع جهوي او محلي بناءا على تقرير من مجلسها التوجيهي .[2]

اوجدت هذه الوكالة (ANSEJ) بهدف تشجيع الشباب على اقامة و انشاء مؤسسات مصغرة لمساعدتهم على :

- خلق مناصب شغل دائمة.
- ترقية روح المبادرة و تشجيع اصحاب المشاريع .
- انتاج الثروات و الخدمات التجارية , و اعادة تشغيل الموظفين المسرحين.
- ادماج بعض الفئات العاطلة (رجال او نساء) في بعض الحرف التي تتناسب و تكوينهم ومؤهلاتهم

و هذا تحت مبادىء جديدة تمثلت اساسا في :

- اعطاء المسؤولية التامة لصاحب المشروع او المؤسسة .
- تحديد دور الدولة كمدعم و ليس كشريك .
- تكييف مساعدة الدولة تبعا لتكلفة المشروع و فائدتها الاقتصادية .

---

[1] المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 296/96 , الجريدة الرسمية , الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , العدد 52 الصادرة في 11 سبتمبر 1996 , ص.12.

[2] المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 , الجريدة الرسمية , مرجع سابق , ص. ص.13,12.

و تعتبر الوكالة من اهم الهياكل الداعمة للشباب العاطل عن العمل في انشاء مؤسساتهم الصغيرة و في هذا الاطار تسعى الى تحقيق الاهداف التالية :

- تفعيل دور المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و جعلها اكثر تكاملا مع غيرها .
- التخفيف من مشكلة البطالة .
- خلق و تنمية روح المبادرة الفردية و الجماعية لدى الشباب .

❖ **المطلب الثاني: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و اهدافها**

- **أولا : المهام التي تقوم بها الوكالة:**

لقد نصت المادة السادسة من المرسوم التنفيذي رقم 296/96 على الاهداف و المهام المخولة للوكالة القيام بها و عدلت هذه المهام بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 و هو المرسوم التنفيذي الذي يعدل و يتمم المرسوم رقم 96-296 .

و قد اسندت للوكالة عند نشاتها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المهام التالية :[1]

- ✓ منح الدعم و المرافقة للشباب اصحاب المشاريع في سبيل تطبيق مشاريعهم الاستثمارية .
- ✓ التكفل بتسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لا سيما منها الاعانات و تخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها .
- ✓ تشجيع كا مبادرة من شانها ان تؤدي الى خلق منصب عمل دائم .
- ✓ متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيآت المعنية بانجاز الاستثمار .
- ✓ منح الدعم و المرافقة للشباب اصحاب المشاريع في سبيل تطبيق مشاريعهم الاستثمارية .
- ✓ تطبيق كل تدبير من شانه ان يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل احداث نشاطات لصالح الشباب و استعمالها في الاجل المحدد وفق للتشريع و التنظيم المعمول بهما .
- ✓ تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع و معالجتها .
- ✓ تنظم تداريب لتعليم الشباب ذوي المشاريع و تجديد معارفهم و تكوينهم في تقنيات التسيير على اساس برامج خاصة يتم اعدادها مع الهياكل التكوينية.
- ✓ تكلف من يقوم بانجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة و لحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية بواسطة هياكل متخصصة .

[1] المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 296/96 , الجريدة الرسمية , مرجع سابق, ص, ص. 12, 13.

- ✓ تبرم اتفاقيات مع كل هيئة او مقاولة او مؤسسة ادارية عمومية يتمثل هدفها في ان تطلب لحساب الوكالة انجاز برامج التكوين و التشغيل .
- ✓ تقيم علاقة متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في اطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطة التمويل و متابعة انجاز المشاريع و استغلالها .
- ✓ تقدم الاستشارة و يد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب و تعبئة القروض .
- ✓ تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا و اجتماعيا .
- ✓ تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم .
- ✓ تشجيع كل اشكال الاعمال و التدابير الاخرى الرامية الى ترقية تشغيل الشباب لا سيما من خلال برامج التكوين و التوظيف الاولي.

- التعديلات التي طرات على مهام الوكالة و التي اوردها المرسوم التنفيذي رقم 03-288 :

تمثلت هذه التعديلات في البند الذي نص على " تشجيع كل مبادرة من شانها ان تؤدي الى خلق منصب عمل دائم " و استبدلت بما يلي : " تشجيع كل شكل آخر من الاعمال و التدابير الرامية الى احداث الانشطة و توسيعها " [1] حيث كان يستفيد اصحاب المؤسسات المصغرة من المزايا و الاعانات التي تقدمها الوكالة الى مرة واحدة و هي في حالة انشاء المؤسسة المصغرة و مع صدور المرسوم التنفيذي الجديد اصبح اصحاب المؤسسات المصغرة يستفيدون من المزايا و الاعانات التي تقدمها الوكالة سواء عند عملية انشاء المؤسسة المصغرة او عند اي عملية توسيع القدرة الانتاجية للمؤسسات المصغرة .

- **ثانيا :اهداف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب**

ترمي الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب الى تحقيق مجموعة من الاهداف المسطرة بناءا على تقرير مختلف القرارات و تشمل هذه الاهداف ما يلي :

- القضاء على ازمة البطالة بالنسبة للشباب .
- اعطاء الفرصة للشباب البطال خاصة ذوي الكفاءات على انشاء مؤسسات مصغرة تتناسب و امكانيتهم .
- تشجيع المؤسسات المصغرة في الهيكلة الجديدة للاقتصاد الجزائري بما يتناسب و اقتصاد السوق .

[1] المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-288 , الجريدة الرسمية , الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , العدد 54 الصادرة في 10 سبتمبر 2003 , ص. 06.

❖ **المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**

الهيكل الاداري :

يعرف الهيكل الاداري على انه اداة تبين توزيع المهام و المسؤوليات داخل الوكالة . و يتكون من مدير الوكالة الذي ياتي على راس الهيكل الاداري .

و يضم الهيكل ثمانية مصالح تتمثل مهامها فيما يلي :

1: مدير الوكالة : وهو المسؤول عن الوكالة و المشرف على نشاطها و حسن تسييرها و ادائها و التنسيق بين مختلف مصالحها .

2: مصلحة تسيير الادارة : تقوم بما يلي :

*متابعة حركة المستخدمين و كل يوم يؤشر الدخول و الخروج بالاضافة الى الغياب و الحضور .

*استخراج طلبات المهمات .

*القيام باستخراج شهادات العمل و بيانات العطل السنوية و التعويضية و عطل العمل .

3 : الامانة العامة

*الرد على جميع المراسلات ذات الطابع الاداري القادمة من المؤسسات الاخرى .

*تحديد مواعيد مع المدير .

4: مصلحة الاحصائيات : تقوم ب

*احصاء عدد الملفات التي قدمت للوكالة من اجل الدراسة من طرف اللجنة .

*احصاء عدد الملفات التي تم الموافقة عليها و احصاء عدد الملفات التي انتهت فترة عدم تسديدها لابلاغهم باجل الدفعات .

*احصاء عدد الملفات الافراد الذين تعسفوا على التسديد لاتخاذ الاجراءات اللازمة و متابعتهم قضائيا.

*احصاء عدد الملفات الافراد الذين تأخروا على السداد لاشعارهم و انذارهم بالتسديد الفوري.

5 : مصلحة الاعلام الآلي

تتكفل هذه المصلحة بكل ما يتعلق بالاجهزة المستخدمة على مستوى مكاتب الوكالة و ذلك من خلال :

*تثبيت التجهيزات و البرامج الجديدة على مستوى مكاتب الوكالة .

*معالجة التعطل في اجهزة الاعلام الآلي لمكاتب الوكالة .

*و بشكل عام تهدف هذه المصلحة الى العمل على السير الحسن للاجهزة المستخدمة لمكاتب الوكالة و التي يعتمد عليها بشكل كبير في تقديم خدمات للافراد .

6 :مصلحة الخلية المرفقة

تقوم هذه الخلية بمرافقة الافراد و توجيههم و اعلامهم بطريقة سير العمل داخل الوكالة حيث تمر بعدة مراحل .

*استقبال الافراد و تحديد موعد لهم في لقاء جماعي .

*تقديم الملف الكامل .

*تقديم استمارات التسجيل لاصحاب المشاريع المقبولة

قيام اللجنة المرافقة بالاتصال بالجهتين CASNOS و CNAS لاستخراج وثائق متعلقة بوضعية الفرد هل يمارس نشاط تجاري ام هو اجير .

*انجاز الدراسة التقنية.

*تقديم الفرد على اللجنة المحلية لتمويل المشاريع.

7: <u>مصلحة المحاسبة</u> : تقوم ب

*تحويل المشاريع التي تم الموافقة عليها من طرف اللجنة المتفق عليها و ذلك بعد اتفاقية بين الوكالة وصاحب المشروع

*استرداد القروض التي انتهت فترة عدم تسديدها . حيث ان فترة عدم التسديد 3 سنوات بالنسبة للمشاريع التي انشاة وسط المدينة و 5 سنوات بالنسبة للمشاريع خارج المدينة .

*القيام بعملية الجرد مرة واحدة في السنة .

* شراء مستلزمات الوكالة (مكاتب , اجهزة , معدات , اوراق , اقلام).

8: <u>مصلحة النزاعات</u> : تقوم ب

*تسجيل الرهن .

*حضور الجلسات .

*اتخاذ القرارات القانونية في حالة التصرف غير الشرعي في العتاد

*رفع دعاوى على الاشخاص الذين تعسفوا عن التسديد.

المبحث الثاني :صندوق ضمان القروض و صيغ التمويل في الوكالة

في اطار التمويل الذي تمنحه الوكلة يوجد نوعين من التمويل تمويل ثنائي (الوكالة و المستثمر) و تمويل ثلاثي (الوكالة و المستثمر و البنك), و أيضا لتسهيل عملية منح القروض وضع صندوق (صندوق ضمان القروض) لتقديم ضمان لهذه القروض.

❖ المطلب الاول : صندوق ضمان اخطار القروض

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 09 جويلية 1998م , يتضمن الكفالة المشتركة لضمان اخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع و تحديد القانون الاساسي فانه تم انشاء صندوق الكفالة المشتركة لضمان اخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع من اجل ضمان القروض التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية للمؤسسات المصغرة المحدثة في اطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.

يعتبر هذا الصندوق اول اداة مالية متخصصة في تمويل هذا القطاع . و يعالج اهم مشكل تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المتمثل في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية .

كما انه يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية و الاستخدام الامثل للموارد العمومية , و ذلك بتحويل دور الدولة من مانحة للاموال الى ضامنة للقروض المقدمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

صندوق ضمان القروض *وضع ضد المخاطرة بالقروض البنكية

*الشباب ذوي المشاريع و البنوك عضوان يتبادلان الانتماء في الصندوق

*مساهمة الشباب ذوي المشاريع لصندوق الضمان هي 0.35 بالمائة من قرض بنكي

و يمكن تلخيص مراحل ضمان القروض كما يلي :[1]

*تقوم المؤسسة بطلب القروض من المؤسسة المالية (البنك).

*تطلب المؤسسة من الصندوق ضمان القرض البنكي .

*في حالة القبول فانه يقوم البنك بتقديم شهادة ضمان القرض لفائدة المؤسسة المالية.

*تدفع المؤسسة المستفيدة من ضمان الصندوق علاوة سنوية تمنح للصندوق من خلال مدة القرض .

[1] المادة 6 , المرسوم التنفيذي 373/02 , الصادر في 11-11-2002 , ص.3.

❖ **المطلب الثاني :الصيغ تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب**

- **شروط التاهيل لمنح تمويل لصاحب المشروع** :[1]

- السن يتراوح ما بين 19 و 40 سنة.
- صاحب المشروع بطال .
- تاهيل مهني له علاقة مع النشاط المختار.
- تقديم مساهمة شخصية.

- **عملية تمويل المؤسسة تتم بعدة مراحل** :[2]

1/فكرة المشروع و جمع المعلومات

2/ ايداع الملف في فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

3/ الانشاء القانوني للمؤسسة (بعد الموافقة من قبل لجنة الانتقاء)

4/ ايداع الملف على مستوى البنك (الموافقة البنكية)

5/تسليم قرار منح الامتيازات الخاصة بمرحلة الانجاز من طرف فرع الوكالة

6/ انجاز المشروع

7/ تسليم قرار منح الامتيازات الخاصة بمرحلة الاستغلال من طرف فرع الوكالة

8/ انطلاق المشروع

9/ توسيع قدرات الانتاج –اختياري–

- **انواع التمويل في الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب** :[3]

1/ التمويل الثنائي :

ويجب ان يتم فيه ما يلي ":

✓ التاسيس القانوني للمؤسسة المصغرة (السجل التجاري للشخص الطبيعي او القانون الاساسي و السجل التجاري للشخص المعنوي فيما يتعلق بالمؤسسة التي تتشكل من شريك او شركاء متعددين) .

✓ فتح حساب تجاري على مستوى البنك .

✓ دفع المساهمة الشخصية في الحساب التجاري المفتوح .

---

[1] منشورات الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب –وكالة بسكرة–

[2] منشورات الوكالة , مرجع سابق

[3] منشورات الوكالة , مرجع سابق

وهذا التمويل يكون بين صاحب المشروع و الوكالة و تضم هذه الصيغة من التمويل المساهمة الشخصية لصاحب المشروع و القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة حسب مستويين هما :[1]

- ✓ **المستوى الاول** : اقل او يساوي 5.000.000 دج
- ✓ **المستوى الثاني** : ما بين 5.000.001 دج الى 10.000.000 دج

كما هو موضح في الجدول التالي :

المستوى الاول			المستوى الثاني		
قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة
اقل او يساوي 5.000.000 دج	% 71	%29	ما بين 5.000.001 الى 10.000.000	%72	%28

الجدول رقم08 : التمويل الثنائي في الوكالة الوطنية لدع و تشغيل الشباب

المصدر: من اعداد الطالبة انطلاقا من منشورات مقدمة من طرف الوكالة

2/ <u>التمويل الثلاثي</u> :

حيث تكون بين صاحب المشروع بمساهمته الشخصية و الوكالة بالقرض بدون فائدة و البنك بالقرض بالفائدة .

و يتم وفق الشروط التالية :[2]

- ✓ استلام الموافقة البنكية .
- ✓ ايداع الموافقة البنكية لدى فرع الوكالة.
- ✓ فتح حساب تجاري على مستوى البنك .
- ✓ دفع المساهمة الشخصية في الحساب التجاري المفتوح .

يتم التمويل الثلاثي عبر مستويين هما :[3]

- ✓ **المستوى الاول** : مبلغ الاستثمار اقل او يساوي 5.000.000 دج

[1] منشورات الوكالة , مرجع سابق

[2] منشورات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

[3] منشورات الوكالة, مرجع سابق

✓ **المستوى الثاني** : مبلغ الاستثمار ما بين 5.000.001 دج الى 10.000.000 دج

كما هو موضح في الجدول التالي :[1]

المستوى الاول				المستوى الثاني			
قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة	القرض البنكي	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة	القرض البنكي
اقل او يساوي 5.000.000 دج	%1	%29	% 70	ما بين 5.000.001 دج الى 10.000.000 دج	%2	%28	%70

الجدول رقم09 : التمويل الثلاثي في الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

المصدر : وثائق مقدمة من الوكالة

[1] منشورات الوكالة , مرجع سابق

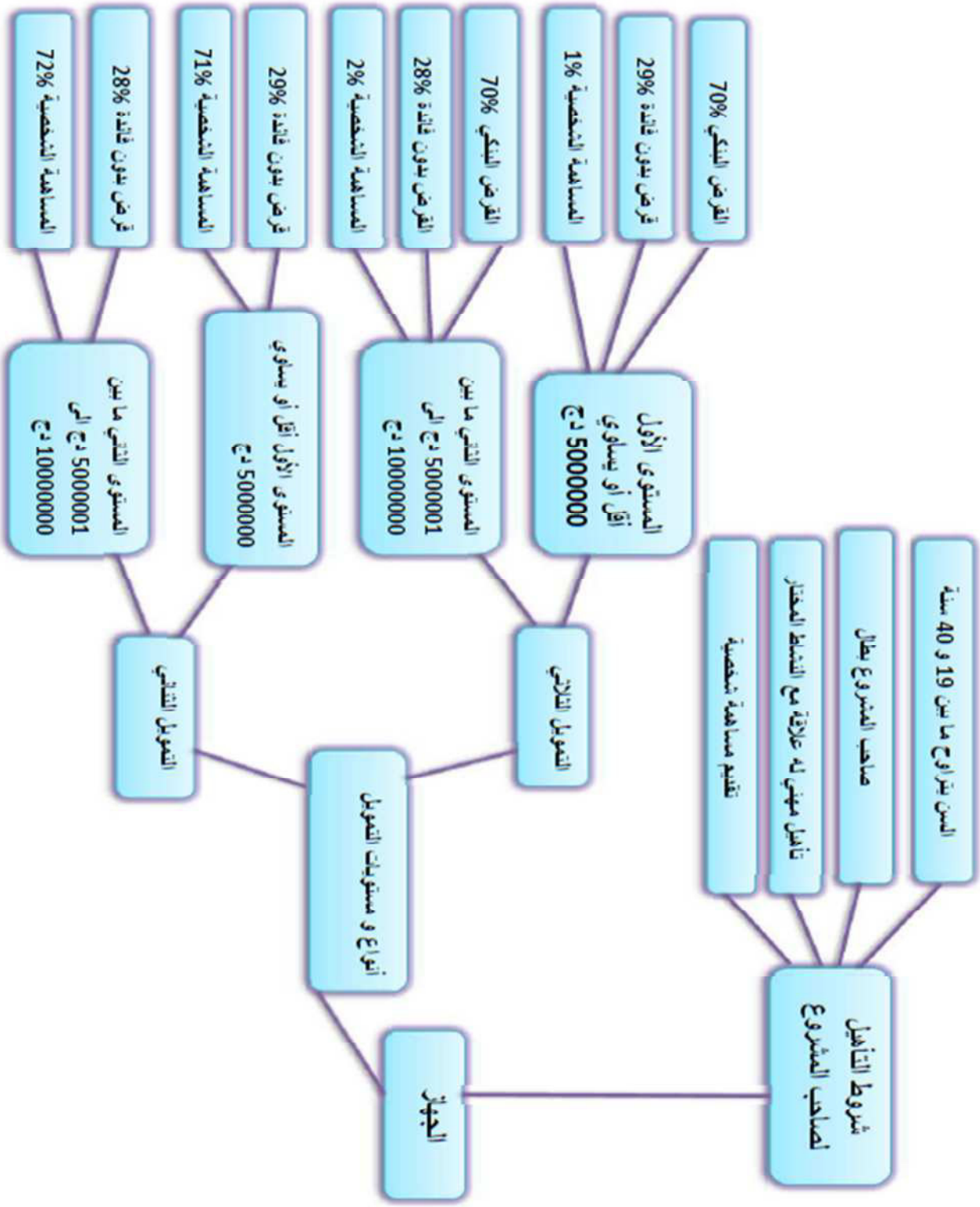

الشكل رقم04 :مخطط يوضح شروط و آلية التمويل

المصدر : من اعداد الطالبة انطلاقا من وثائق مقدمة من الوكالة

❖ **المطلب الثالث :القروض الاضافية غير المكافئة**

وهي قروض تمنح اضافة الى قرض سابق وهي تكون فقط في حالة القرض الثلاثي اي لا تمنح في حالة القرض الثنائي و هي :

- **قرض للكراء :** وهو

قرض بدون فائدة , بمبلغ 500.000 دينار يمنح لفائدة اصحاب :

–المشاريع لكراء محل لممارسة نشاطات الانتاج و الخدمات .

–تقصي الخدمات الغير مستقرة.

–تخص مرحلة انشاء المشاريع بالتمويل الثلاثي .

- **قرض للورشات المتنقلة** : وهو

قرض بدون فائدة , بمبلغ 500.000 دج , لفائدة حاملي الشهادات

–التكوين المهني بغرض الحصول على ورشة متنقلة لممارسة نشاطات :

*الترصيص , كهرباء العمارات , التدفئة ,دهن العمارات , ميكانيك السيارات

وهي تخص مرحلة انشاء المشاريع بالتمويل الثلاثي .

- **قرض لانشاء مكاتب جماعية** : وهو

قرض بدون فائدة , يصل حتى 1.000.000 دج فائدة حاملي الشهادات التعليم العالي للتكفل بكراء المحل

–هذا القرض ممنوح خصيصا لانشاء مكاتب جماعية في النشاطات :

الطب , خبير محاسب , محافظ حسابات , محاسبة ,مكاتب الدراسة و المتابعة في قطاعات البناء الاشغال العمومية و الري

*الحد الاقصى للاستثمار يجمع وفقا لعدد اصحاب المشاريع

القروض البنكية		قروض بدون فائدة (قرض الوكالة)	
مدة القرض البنكي	حددت بمدة 08 سنوات	**مدة القرض**	**محددة بمدة 13 سنة**
تخفيض نسبة الفوائد البنكية	**100%**	**القرض بدون فائدة**	**00%**
تسديد اصل القرض	**ارجاء لمدة 03 سنوات ابتداءا من تاريخ تسريح القرض**	**تسديد القرض**	**ثمانية 08 سنوات**

الجدول رقم10 : مقارنة بين القرض البنكي و القرض بدون فائدة :[1]

المرجع :مقدم من طرف الوكالة

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان استحقاق القرض المقدم من طرف البنك يكون بعد ارجاء 03 سنوات من تاريخ تسريح القرض و لمدة 05 سنوات اي ان كل الفترة حددت ب 08 سنوات بنسبة فوائد مخفضة بنسبة 100% ثم بعد ذلك ياتي دور تسديد قرض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لمدة 03 سنة اي مدة 05 سنوات بعد تسديد قرض البنك و هذا من الامتيازات التي تمنحها الوكالة لتشجيع المستثمرين الصغار و اعطائهم مدة كافية لتحقيق النتائج المرجوة من المشروع .

[1] منشورات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

المبحث الثالث : مراحل تمويل المشاريع الاستثمارية و تقييم حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

ان الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب لولاية بسكرة تساهم و بشكل كبير في تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولاية حيث في هذا المبحث سنتطرق الى بعض الاحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي مولت عن طريق الوكالة.

❖ المطلب الاول :مراحل تمويل المشاريع الاستثمارية لمرحلتي (الانشاء و التوسع) :

يستفيد اصحاب المشاريع الذين يودعون ملفاتهم لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من الدعم المالي و الجبائي الذي تمنحه الوكالة و ذلك لتمكينهم من انشاء مؤسساتهم الصغيرة و تحسين قدراتهم المالية و بالتالي توسيع نشاطهم .

1/ مرحلة الانشاء :

تبدا هذه المرحلة انطلاقا من الفكرة التي يحملها الشاب و يرغب في تجسيدها فعلا على ارض الواقع و يجب توفر الشروط التالية :[1]

1 /ان يكون الشاب بطالا.

2 /ان يتراوح سن صاحب المشروع بين 19 و 40 سنة بالنسبة لمسير المؤسسة ام يتعهد بتوفير ثلاثة 03 مناصب عمل دائمة .

3/ ان يكون لديه مؤهلات مهنية ذات علاقة بالنشاط المرتقب.

4/ ان يقدم مساهمة شخصية في تمويل المشروع.

و تتلخص هذه المرحلة من ايداع ملف طلب القرض لدى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و الى غاية الانطلاقة الفعلية للمشروع و يندرج ضمن هذه المرحلة :

أ – مرحلة الانجاز : وتتم بالمراحل التالية

- ايداع الملف لدى الوكالة : يتكون الملف الاداري من
- شهادة عدم الاخضاع للضريبة.
- شهادة الاقامة .
- شهادة التاهيل المهني او شهادة العمل .
- بيان الحالة المدنية .
- وفي الجانب المالي : الفواتير الشكلية للعتاد و التجهيزات و كشف تقديري للتامين على هذا العتاد .

[1] معلومات مستخلصة من وثائق الوكالة

- الحصول على شهادة التاهيل

و هذا بعد القيام بالدراسة التقنو–اقتصادية من طرف مصالح الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب حيث تتضمن هذه الدراسة ما يلي :

- دراسة المشروع بالمعطيات المقدمة و الارقام ويتم فيها تحديد التكلفة الاجمالية للمشروع و تحديد نسبة كل من المستثمر و الوكالة و البنك (في حالة التمويل الثلاثي).
- وضع الميزانية الانتاجية و الختامية و جدول حسابات النتائج و جدول اهتلاك القرض .
- تقدير وسائل التنظيم و الانتاج سواء كانت بشرية او اراضي او بنايات او معدات الاستغلال .
- طبيعة المدخلات اي المواد الاساسية التي يدخل في عملية الانتاج .
- دراسة السوق و يتم فيه تحديد الاهداف التجارية لمشروع الزبائن و سياسة المنتج و الاسعار و حتى رقم الاعمال المتوقع .
- دراسة المنتج من حيث الحجم و النوع .
- معرفة مدى قدرة المؤسسة الصغيرة على تحقيق الايرادات اللازمة لاستمرار نشاطها .
- الحصول على الموافقة البنكية (في حالة التمويل الثلاثي) :
- حيث يقوم صاحب المشروع بعد حصوله على شهادة التاهيل باخذ الملف الى البنك من اجل الدراسة و التاكد من فعالية و مدى امكانية تحقيق هذا المشروع للارباح .

في حالة حصول صاحب المشروع على الموافقة البنكية فانه يقوم بارسال نسخة منها الى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و هذا من اجل تحديد التركيبة المالية للمشروع .

- وفي حالة التمويل الثنائي و بعد تحويل المساهمة الشخصية لدى البنك المختار و منحه لشهادة التاهيل فانه يمر مباشرة الى تمويل المشروع .

  - **<u>تحويل المساهمة الشخصية :</u>**

يجب على المستثمر ان يفتح حساب جاري لدى البنك يختاره و تحول اليه مساهمته الشخصية التي يمكن ان تكون اما نقدية او عينية .

–العينية تمثل في العقارات مثل الاراضي و المباني التي تدخل مباشرة في الاستثمار و تحديد قيمة المساهمة العينية عن طريق خبير محاسبي و هي تدخل في التركيبة المالية للاستثمار .

–النقدية وتتمثل في الوصل الذي يمثل المساهمة النقدية لصاحب المشروع المودعة في حسابه الجاري و كذلك في حالة دفعات مختلفة .

  - **<u>المساهمة في صندوق ضمان اخطار القروض :</u>**

يتمثل اعضاء هذا الصندوق في البنوك من جهة و المؤسسات المالية من جها اخرى و في المؤسسات الصغيرة التي اختارت صيغة التمويل الثلاثي في اطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم و تنشغيل الشباب و هذا فيما يتعلق بالاستثمارات الخاصة بالانشاء و التوسع .

ويكمن ضمان الصندوق المقدم من قبل الشباب المنخرط الى المؤسسات القروض و تتمثل في :

*رهن العتاد التنقل (العربات ....)

*رهن التجهيزات لصالح البنك او المؤسسة المالية

*رهن التجهيزات لصالح الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب .

و يتم انخراط المؤسسة الصغيرة في الصندوق بعد تبليغ موافقة التمويل من طرف البنك و قبل تسليم قرار منح الامتيازات من قبل مصالح الوكالة .

*يتم دفع الاشتراك في الصندوق مرة واحدة كاملا لحظة انخراط المؤسسة الصغيرة .

*يحسب مبلغ الاشتراك الشهري على اساس مبلغ القرض البنكي و مدته .

*تقدر نسبة الاشتراك بالنسبة لكل استحقاق ب 0.35% من الاصول المتبقي تسديدها .

- **امضاء دفتر الشروط :**

و هي عبارة عن سندات لامر يمضيها صاحب المشروع اثناء مرحلة الانجاز و هي تعتبر ايضا كضمان اضافي للوكالة .

- سحب الشيكات البنكية : تسحب الشيكات البنكية لاقتناء التجهيزات .

الاعانات المالية و الامتيازات الجبائية المقدمة في مرحلة الانجاز :

الاعانات المالية :

تمنح الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب قرض بدون فائدة لدعم مشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- في حالة التمويل الثلاثي : تخفيض نسبة الفائدة على القرض البنكي , حيث تدفع الوكالة جزءا من الفوائد على القروض البنكية و يتباين مستوى التخفيض حسب طبيعة و موقع النشاط كما هو موضح في الجدول التالي :

المناطق / القطاعات	المناطق الخاصة	المناطق الاخرى
القطاعات ذات الاولوية	%95	%80
القطاعات الاخرى	%80	%60

الجدول رقم11: تخفيض نسب الفائدة حسب طبيعة النشاط

الامتيازات الجبائية و شبه جبائية :

تستفيد المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من التسهيلات الجبائية هامة خلال فترة التنفيذ و الانجاز وكذلك في فترة الاستغلال كما يلي :

في مرحلة انجاز المشروع :

*الاعفاء من حقوق عقود التسجيل على عقود تاسيس المؤسسة .

*الاعفاءات من الرسم على القيمة المضافة لاقتناء التجهيزات و الخدمات التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار قيد الانجاز .

*الاعفاء من الرسم العقاري على الممتلكات المبنية .

*تخفيض حقوق الجمركية بنسبة 05% على كل التجهيزات و الخدمات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ عملية الاستثمار قيد الانجاز .

في مرحلة الاستغلال :

تمنح للمؤسسة الصغيرة امتيازات جبائية و شبه جبائية كالتالي :

*لمدة 3 سنوات بداية من انطلاق النشاط او لمدة 6 سنوات بداية من انطلاق النشاط بالنسبة للمناطق الخاصة

*تمتد فترة الاعفاء لمدة سنتين عندما يتعهد الشاب المستثمر بتوظيف 3 عمال على الاقل لمدة غير محددة و هذه الاعانات هي :

-اعفاء كلي من الضريبة على ارباح الشركات .

-اعفاء كلي من الضريبة على الدخل الاجمالي .

- اعفاء من الدفع الجزافي .

-اعفاء كلي من ضريبة الرسم على النشاط المهني .

-الاعفاء من الرسم على البيانات و المنشآت الاضافية .

بالاضافة فان اصحاب المشاريع يستفيدون من تمديد فترة دفع الفوائد بسنة و تاجيل تسديد اصل القرض البنكي ب 3 سنوات بحيث تصبح مدة التسديد كالتالي :

القرض البنكي لا يمكن ان يقل عن 08 سنوات منها 03 سنوات ارجاع .

مراحل المرافقة :

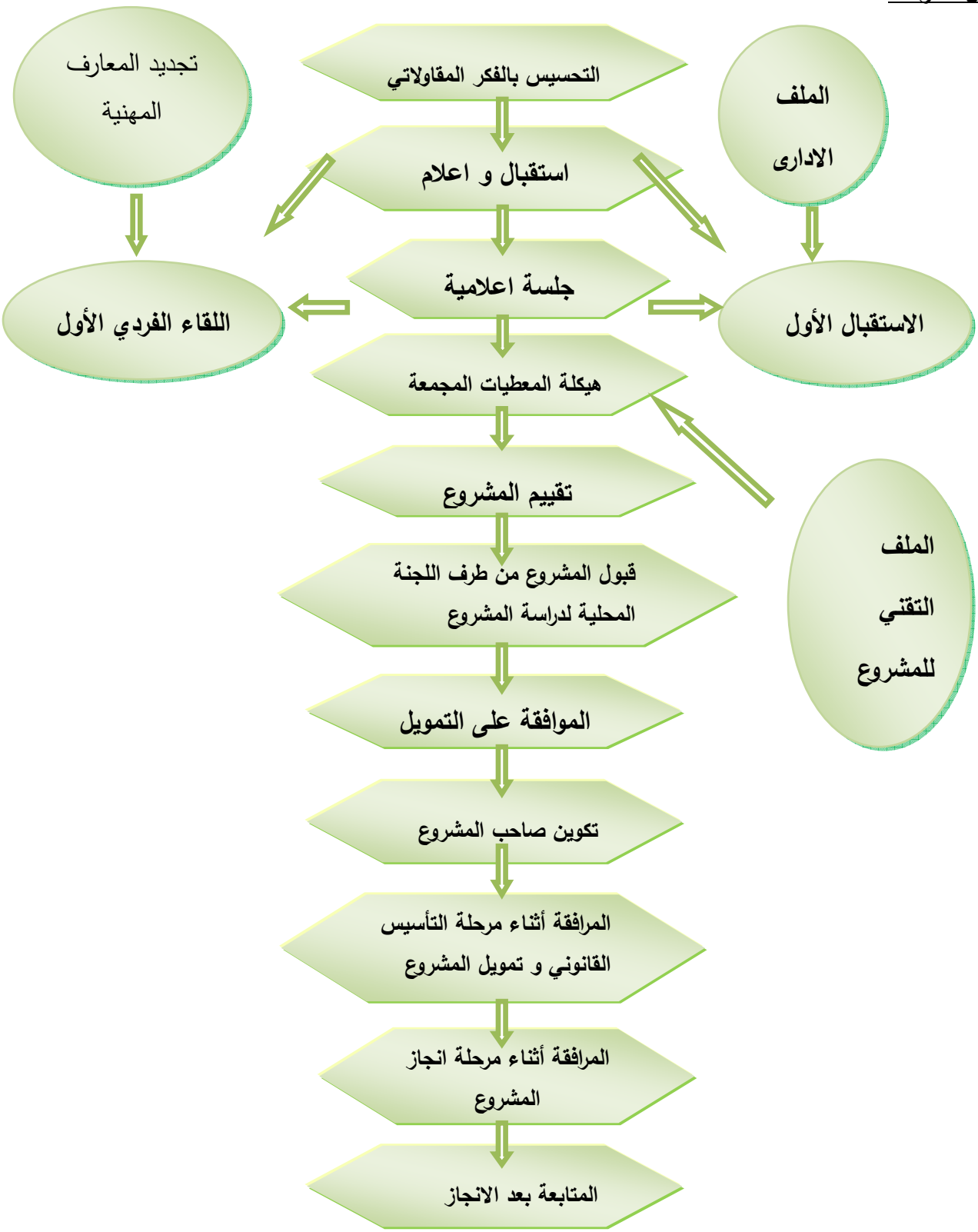

الشكل رقم 05: مراحل مرافقة المشروع

المصدر: من اعداد الطالبة

مرحلة التوسع :

تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باستثمار التوسع في حالة نجاح استثمارها في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب و ذلك لغرض توسيع قدراتها الانتاجية في نفس نشاط مرتبط بالنشاط الاصلي .

تبدا المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بنشاطها بصفة عادية و تقوم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بزيارات دورية على مؤسساتهم الصغيرة و ذلك للرقابة و الموافقة .

و بعد مرور 3 سنوات على انجاز المشروع و استهلاك الاعانات الجبائية يحق لاصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الاستفادة من القدرات الانتاجية لمؤسساتهم و ذلك بشرط :

-ان تكون الميزانيات الاجمالية ايجابية .

-تسديد نسبة 70 %من القرض البنكي .

-تسديد كامل القرض البنكي في حالة تغيير البنك او طريقة التمويل من ثلاثي الى ثنائي .

-تسديد 70 %من القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي .

-لتسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام .

-تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الايجابي للمؤسسة الصغيرة .

-و حتى يستفيد المستثمر من الاعانات الجبائية الممنوحة و لمضاعفة و تحسين نشاطه و تحديد حد اقصى للعوائق و الارباح يجب ان تتم الخطوات التالية :

* ايداع طلب منح الاعانة على مستوى فرع الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب .

*القيام بدراسة مطابقة للتوسع من طرف مصالح الوكالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

*تسليم شهادة مطابقة .

*تسليم قرار منح الاعانات المتعلقة بمرحلة التوسيع من طرف مصالح الوكالة .

*التوقيع على دفتر الشروط و السندات لامر للقرض بدون فائدة الممنوح من الوكالة .

*تحويل القروض بدون فائدة للحساب البنكي للمؤسسة الصغيرة .

*تسليم قرار التوسيع و من ثم الحصول على اموال اخرى للدعم .

و للاشارة فان التمويل بالنسبة لاستثمار التوسع فيه نوعان : تمويل ثنائي و تمويل ثلاثي كما هو الحال بالنسبة لاستثمار الانشاء .

كما ان ايضا الاعانات المالية في حالة التوسع هي نفسها في استثمار الانشاء .

مراحل المرافقة في حالة التوسع :

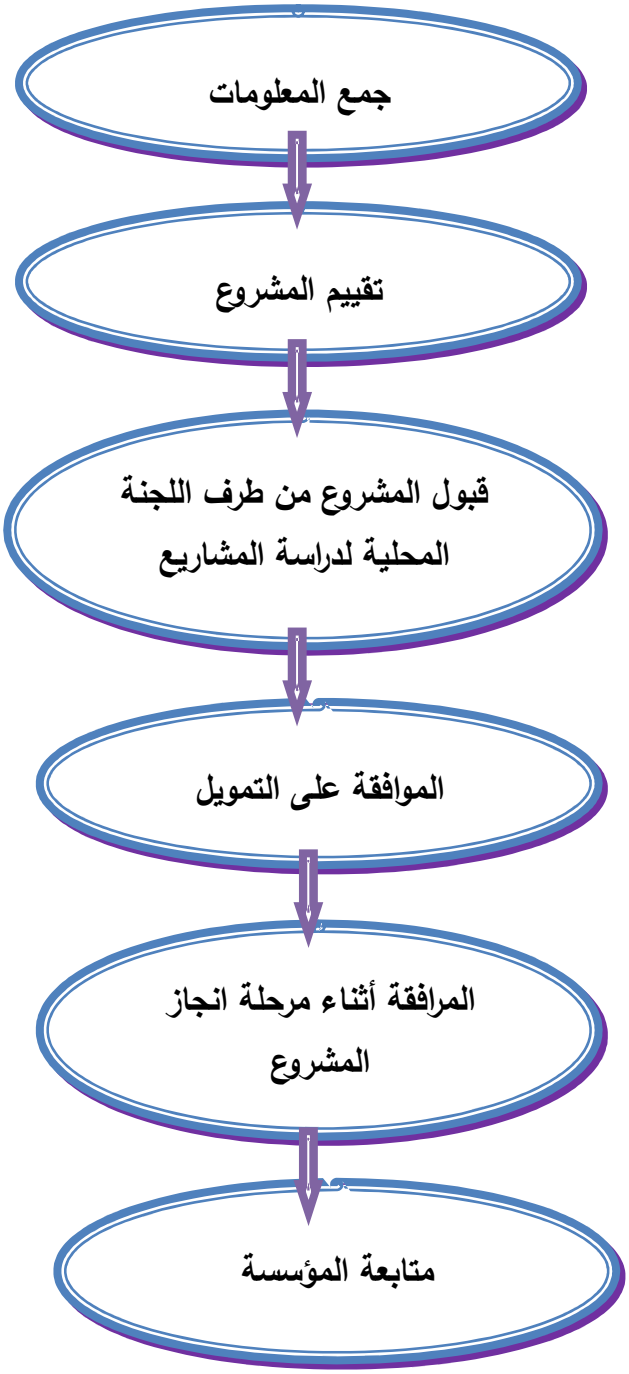

الشكل رقم 06 : مراحل المرافقة في حالة التوسع

المصدر: من اعداد الطالبة

❖ **المطلب الثاني: تقييم حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب –وكالة بسكرة –**

سجلت الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب –وكالة بسكرة – تطورا ملحوظا ,ما نتج عنه ايجابية على الاقتصاد الوطني , و من خلال مجموعة من الاحصائيات سنحاول التطرق لاهم ما حققته الوكالة .

1/ عدد و نوع التمويلات المقدمة من الوكالة حسب نوع التمويل من 2012 الى 2015

السنوات	التمويل ثنائي	التمويل ثلاثي	المجموع
2012	31	1169	1200
2013	19	1603	1622
2014	08	2036	2044
2015	02	498	500

الجدول رقم 12: عدد و نوع التمويلات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

المصدر : من اعداد الطالبة انطلاقا من احصائيات مقدمة من الوكالة

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان عدد التمويلات المقدمة بدعم من الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب معتبرة وخاصة التمويل الثلاثي حيث في سنة 2012 بلغ 1169 و في سنة 2013 بلغ 1603 و سنة 2014 2036 ثم تراجع سنة 2015 ليصل الى 498 الا النه يعتبر مرتفع مقارنة بالتمويل الثنائي حيث في سنة 2012 بلغ عدد المؤسسات به 31 مشروع وفي سنة 2013 بلغ عدد المشروعات الممولة به 19 مشروع و سنه 2014 08 مشاريع و سنة 2015 عدد المشاريع الممولة بالتمويل الثنائي هو 02 مشروع فقط ويعود هذا التراجع في عدد المشاريع الممولة بالتمويل الثنائي الى الامتيازات المقدمة بالتمويل الثلاثي اكثر منه في التمويل الثنائي لذلك المستثمر يفضل التمويل الذي يجد فيه تسهيلات اكثر .

2/توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة من طرف الوكالة حسب القطاعات و عدد مناصب الشغل الذي توفرها من 2012الى غاية 2015

القطاع	عدد المؤسسات الممولة	عدد مناصب الشغل	مبلغ التمويل
الفلاحة	3542	4216	8948890252
الصناعات التقليدية	370	393	905810905
بناء و اشغال عمومية	125	149	402958662
الري	10	12	63339837
الصناعة	142	156	762046635
الصيد	00	00	00
اعمال حرة	508	514	768423034
خدمات	502	448	2068226095
نقل السلع	156	157	368770152
نقل المسافرين	11	11	41753431
الصيانة	00	00	00
المجموع	5366	6056	11544119003

الجدول رقم 13: توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة من طرف الوكالة حسب القطاعات و عدد مناصب الشغل الذي توفرها (2012 الى 2015)

المصدر : من اعداد الطالبة وذلك استنادا على احصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب –بسكرة –

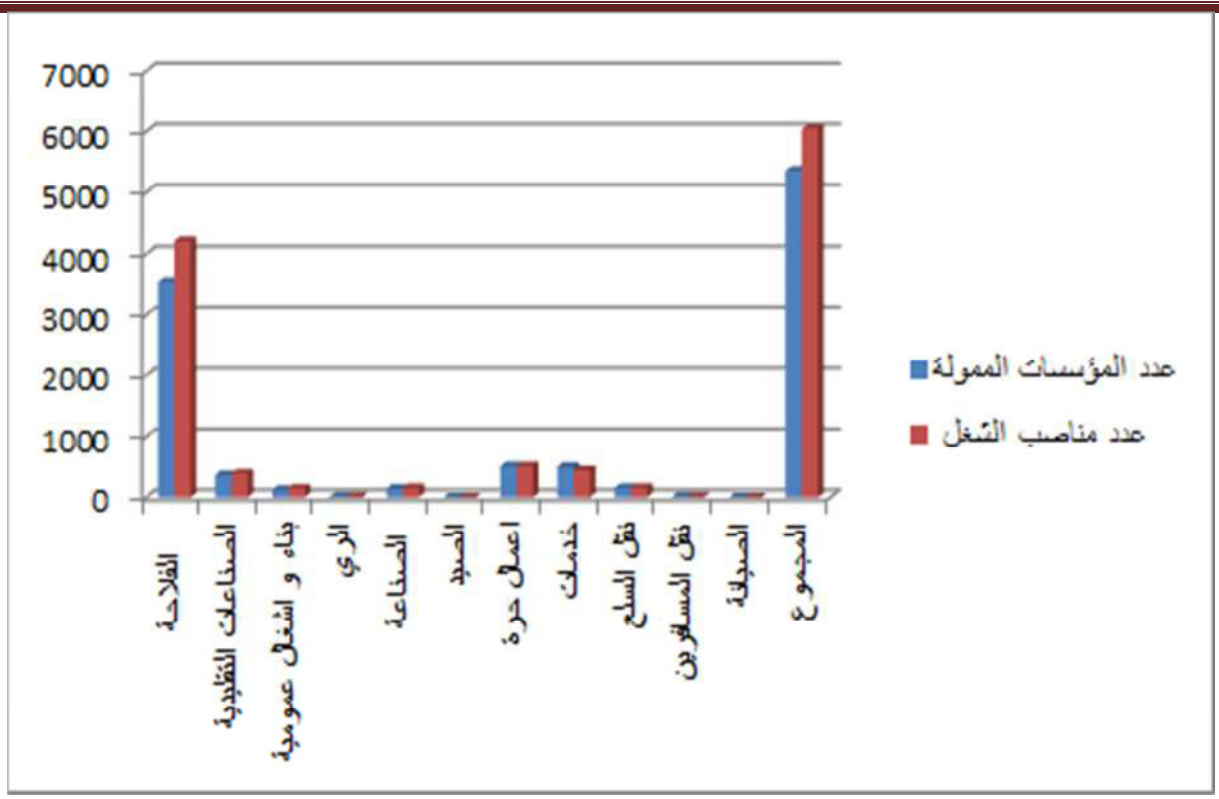

الشكل رقم 07 : توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة من طرف الوكالة حسب القطاعات و عدد مناصب الشغل الذي توفرها من (2012 الى 2015)

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول اعلاه

من خلال الاحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب بولاية بسكرة نلاحظ ان المستثمرين يقبلون على المشاريع الفلاحية بالدرجة الاولى و باعداد كبيرة مقارنة بالقطاعات الاخرى و ذلك بحكم ان الولاية تتسم بالطابع الفلاحي اكثر من المجالات الاخرى لذلك نجد المستثمرين يفضلون القطاع الفلاحي ,ثم يليه قطاع الاعمال الحرة و قطاع الخدمات و النقل فيما نجد بعض القطاعات منعدمة المشاريع نظرا لانعدام ظروف قيامها في الولاية كقطاع الصيد .

3/ توزيع التمويلات المقدمة من طرف الوكالة حسب جنس المستثمر من 2012 الى 2015

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	رجال	نساء
الفلاحة	3542	3407	135
الصناعات التقليدية	370	341	29
بناء و اشغال عمومية	125	119	6
الري	10	9	1
الصناعة	142	126	16
الصيانة	00	00	00
الصيد	00	00	00
اعمال حرة	508	491	17
خدمات	502	450	52
نقل السلع	156	156	00
نقل المسافرين	11	11	00
المجموع	5366	5110	256

الجدول رقم 14: توزيع التمويلات المقدمة من طرف الوكالة حسب جنس المستثمر(2012الى 2015)

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات مقدمة من طرف الوكالة.

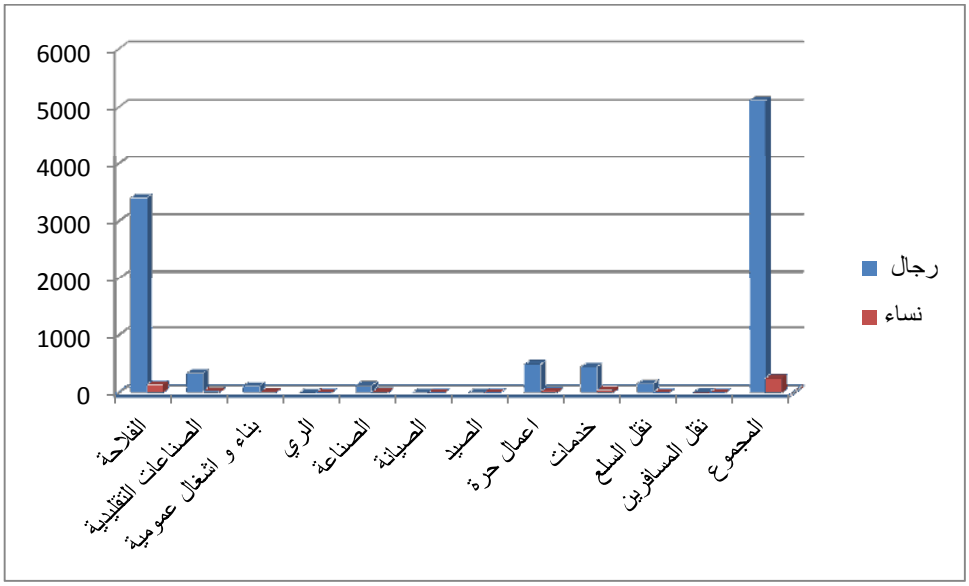

الشكل رقم 08 : توزيع التمويلات المقدمة من طرف الوكالة حسب جنس المستثمر

المصدر :من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول اعلاه.

من خلال المعطيات و الاحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب لولاية بسكرة نلاحظ ان عدد التمويلات و المشاريع اكثر عند الرجال الا ان هذا لا يمنع ان تكون مشاركة المراة معتبرة و قيمة و ذلك بحكم العادات و التقاليد التي تسري في الولاية الا ان المراة اخذت تحديا ملحوظا في العديد من القطاعات و خاصة في قطاع الفلاحة و الصناعات التقليدية و الخدمات .

4/توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب حسب بلديات ولاية بسكرة من (2012 الى 2015)

البلديات	العدد
بسكرة	1220
الحاجب	210
لوطاية	36
جمورة	19
برانيس	11
القنطرة	20
عين زعطوط	07
سيدي عقبة	568
الحوش	173
شتمة	79
عين ناقة	494
زريبة الوادي	531
مزيرعة	118
الفيض	354
خنقة سيدي ناجي	06
مشونش	16
طولقة	273
بوشقرون	93
برج بن عزوز	09

ليشانة	**36**
فوغالة	**30**
لغروس	**223**
اولاد جلال	**55**
الدوسن	**399**
الشعيبة	**36**
سيدي خالد	**25**
البسباس	**11**
راس الميعاد	**17**
اورلال	**38**
امليلي	**95**
مخادمة	**55**
اوماش	**42**
ليوة	**91**
المجموع	**5366**

الجدول رقم15: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب حسب بلديات ولاية بسكرة

المصدر : وثيقة احصائيات مقدمة من الوكالة

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب تختلف من بلدية لاخرى و ذلك نظرا لموقع كل بلدية و ايضا يعود الاختلاف الى طبيعة و مناخ كل بلدية فمن البلديات ما يملك ظروف صناعية تؤهلها الى النجاح في هذا المجال و ايضا بلديات لديها ظروف و مناخ فلاحي ممتاز يشجع على الاستثمار في القطاع الصناعي و هذا ينطبق على باقي القطاعات الاخرى .

5/تقسيم المشاريع حسب البنوك من (2012الى 2015)

البنك	عدد التمويلات
BADR	3576
BDL	417
BEA	435
BNA	446
CPA	492
المجموع	5366

الجدول رقم 16: تقسيم المشاريع حسب البنوك

المصدر : من اعداد الطالبة انطلاقا من احصائيات مقدمة من الوكالة

من خلال احصائيات التمويل الثلاثي خلال السنوات من 2012 الى 2015 نجد ان نسبة المشاريع التي تتعامل مع بنك البدر BADR هي الاكثر حيث بلغت 3576 مشروع ممول خلال 4 سنوات فقط يليه CPAب 492 مشروع ثم BNA ب 446 مشروع ثم BEA ب 435 مشروع ثم في الاخير BDL ب 417 مشروع و يعود الاختلاف في التعامل مع البنوك الى التسهيلات و الامتيازات التي يمنحها البنك لاصحاب المشاريع.

❖ **المطلب الثالث :اهم المشاكل و العراقيل التي تواجه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب :**

عرفت الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب العديد من الصعوبات نذكر منها :

- **صعوبة الحصول على العقار الصناعي :**

ان صعوبات الحصول على العقار الصناعي يعتبر عامل من شانه ان يحد من انشاء الاستثمارات , حيث نجد الشباب المستثمر يجد صعوبة في ايجاد محل يمكن ان ينجز فيه مشروعه , و ان وجد فان صاحب المحل عادة ما يطلب مدة ايجار لا تقل عن 23 شهر لتفادي الحقوق المتعلقة بخلق شهرة المحل من طرف المستاجر .

- **صعوبة دخول الصفقات العمومية :**

ان قانون الصفقات العمومية يفرض شروط معينة من اجل اختيار المتعهدين , هذه الشروط كثير من الاحيان لا تجد صداها عند الشاب المستثمر اصحاب المؤسسات الصغيرة لان هؤلاء عادة هم حديثي التخرج من الجامعات و المعاهد العليا و لا يملكون الخبرة الكافية و لا الوسائل التي تمكنهم من تخطي هذه الشروط فيجدون انفسهم مقصيين في هذه المناقصات بحجة عدم اكمال الشروط القانونية و عليه يجب اعطاء فرصة لهؤلاء الشباب ليثب تو مشاركتهم في بعث قطاع البناء و الاشغال العمومية و المشاركة في الخدمة العمومية .

-**القيود البنكية :** تتلخص فيما يلي

*مدة استرجاع القرض البنكي و كذا فترة السماح تعتبران قصيرة جدا ما يمنع الاستغلال الامثل للنشاط ليعطي نتائجه .

*الضمانات المطلوبة من البنوك التجارية اضافة الى تلك المنصوص عليها في النصوص التنظيمية كالرهن الحيازي او التامين الشامل ضد كل الاخطار , هذه الضمانات منت شانها ان تكون من اهم القيود التي تقف في وجه الشباب الراغب في انشاء المؤسسات الصغيرة و الذي لا يملك حتى مصاريف التاسيس او الحصة الشخصية .

*مركزية قرارات منح القروض البنكية لان هذه القرارات في الغالب تكون من صلاحيات المديريات الجهوية او المركزية و لا يكون للوكالة المحلية للبنك اي دور و هذا الاجراء من شانه ان يترجم بطول مدة معالجة الملفات المودعة في الكثير من الاحيان وبعد مدة طويلة يقابل اصحابها بالرفض دون مبررات مقنعة .

***راس المال العامل :**

الخاص بمصاريف دورة الاستغلال و كذا مصاريف انطلاق النشاط عادة لا يؤخذ بعين الاعتبار من طرف البنوك و ان اخذ في الحالات النادرة يتم تقليصه على القيمة المتفق عليها في الاستثمار المنجز من طرف الوكالة رغم ان هذا المبلغ المالي من شانه ان يحل محل العديد من المشاكل المرتبطة بالانطلاق الفعلي في النشاط.

*البنوك التجارية لا تمول هذه المؤسسات الصغيرة بقروض الاستغلال رغم ان بعض هذه المؤسسات تستثمر في ميادين تتميز بدورة انتاج طويلة نوعا ما . كقطاع الاشغال و البناء العمومية و الصناعات التحويلية و غيرها و التي تتطلب احتياج دائم من راس المال لتمويل دوراتها الاستغلالية .

خلاصة :

لقد ساهمت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بشكل كبير في خلق العديد من المؤسسات الصغيرة و ذلك من خلال دعمها للمستثمرين الصغار و المبتدئين مما نهض بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر , و ذلك بالنظر الى الاهداف التي انشات من اجلها و محاور التنمية المستقبلية و كذا الانجازات المحققة الى حد الآن, ومن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها يتضح انه و بالرغم من الخدمات المقدمة و تحسنها الا ان الخدمات المقدمة من طرف الوكالة لم تصل الى المستوى المطلوب , و ذلك بالنظر الى الاقصاءات التي تأخذها العديد من المشاريع المقدمة للاستفادة من الوكالة .

خاتمة عامة

خاتمة عامة :

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال التطرق الى صعوبة تصنيفها و تعريفها و التي تختلف من بلد لآخر و ذلك حسب المعايير المعتمدة , و مختلف الآليات التمويلية التي تعتمدها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التمويل ,والمشاكل المتعددة التي تعاني منها هذه المؤسسات و التي تحد من تطورها و استمرارها و التي اهمها مشكل التمويل, وتناولت الدراسة ايضا بعض الاحصائيات التي تبين لنا مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في الاقتصاد الوطني بصفة عامة و في خلق مناصب شغل عديدة .

كما تناولت الدراسة اهم آليات و اساليب الدعم الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و قد اخترنا واحدة من اهم الوكالات التي وضعت لدعم و تسهيل آليات التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و هي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب –وكالة بسكرة – و تطرقت الدراسة الى التسهيلات التي توفرها هذه الوكالة للمستثمرين الصغار .

من خلال الدراسة السابقة نخلص الى النتائج التالية :

نتائج الدراسة :

النتائج النظرية :

- ان تعقيد الاجراءات الادارية و خاصة ما يتعلق بالضمانات التمويلية يؤثر على السير الحسن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بينما اذا كانت هذه الاجراءات بسيطة و مختصرة فانها تساعد على التحكم اكثر في التسيير .
- ان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة اهمية بالغة لا سيما و انها تلامس الفئة المتوسطة من المجتمع بحكم انها لا تحتاج الى مبالغ مالية كبيرة للانشاء و بالتالي فهي تساهم و بشكل كبير في النهوض بالاقتصاد الوطني و لو بشكل غير مباشر .
- ان تنوع انتشار و توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر اماكن و مناطق مختلفة من شانه ان يحقق جملة من المنافع و المزايا كامتصاص الفائض من اليد العاملة و استغلال الموارد المحلية لكل منطقة , بينما اذا تركزت هذه الصناعات و المؤسسات الانتاجية في مناطق معينة كالمدن الكبرى يجعل التوازن مختلا مما يؤدي بالهجرة الى المدن لذلك فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها دور كبير في الحد من هذا المشكل لانها سهلة الانشاء حتى في المناطق النائية .
- معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنتمي الى القطاع الخاص .

النتائج التطبيقية :

- وضعت الجزائر عدة هيآت تدعم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للحد من المشاكل و المعوقات التي تعاني منها مثل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب .
- يساهم صندوق الكفالة المشترك لضمان اخطار القروض بشكل كبير في تسهيل منح الائتمان البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة , حيث يعالج مشكلة عدم توفر هذه المؤسسات على الضمانت من خلال ضمانه للقروض التي تقدمه للبنوك , حيث ان البنوك ترفض تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعدم توفرها على الضمانات الكافية

نتائج اختبار الفرضيات :

- **الفرضية 1** : توجد معايير دولية موحدة يتم من خلالها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميزها عن باقي المؤسسات.

لقد اثبتت الدراسة عدم صحة هذه الفرضية و ذلك من خلال التطرق الى معايير تعريفها التي تختلف من بلد لآخر , حيث تعتمد الدول النامية لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المعايير الكمية (عدد العمال , راس المال) , و تعتما الدول المتقدمة على المعايير النوعية (الاستقلالية , حصة السوق ....) .

- **الفرضية 2** : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في تطور مستمر وهي تساهم بشكل ايجابي في الاقتصاد الوطني .

اثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية و ذلك من خلال التطرق الى بعض الاحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر(من 2008الى غاية 2016) ولاحظنا انها في زيادة مستمرة سواء من حيث عددها او من حيث مناصب الشغل التي توفرها و بالتالي فهي تساهم بشكل فعال في الاقتصاد الوطني .

- **الفرضية 3** : تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تمويلها على الطرق و الآليات التي تعتمدها باقي المؤسسات الاخرى .

اثبتت الدراسة عدم صحة هذه الفرضية و ذلك من خلال التطرق الى الآليات المختلفة التي تعتمدها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تمويلها و المختلفة عن الآليات التي تعتمدها المؤسسات الكبيرة كالآلية التي درسناها في الفصل الثالث (الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ansej و التي من مهامها دعم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ليس الكبيرة).

- **الفرضية 4** : تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مشاكل عديدة اهمها مشكل التمويل .

اثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية و ذلك بالتطرق الى مختلف المشاكل و المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي من ابرزها مشكل التمويل .

❖ **الفرضية 5** : تلعب الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب دور فعال في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

اثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية بابرازنا للمزايا و التسهيلات التي تقدمها الوكالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

التوصيات والاقتراحات:

نظرا لاهمية و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فاننا نقدم بعض الاقتراحات و التوصيات :

- وضع تسهيلات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في الدراسة الاولية للمشروع وذلك لان العديد من اصحاب المشاريع يقابلون بالرفض نظرا لتعسف شروط قبول المشاريع و التي لا يستطيع مستثمر مبتدئ توفيرها .
- توفير مصادر تمويلية خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة , وذلك لانها غالبا ما تعاني من هذا المشكل كانشاء بنوك متخصصة في ذلك وتتكيف مع خصائص متطلبات القطاع .
- زيادة مدة تسديد القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لانها تحتاج لوقت اطول لتتحصل على النتائج و الارباح المرجوة منها .
- توطيد الصلة بين البنوك و اصحاب المشاريع و ذلك من خلال منح قروض مصغرة لطالبيها , خاصة اذا كانت تلك القروض مضمونة من طرف هيئات اخرى كالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب
- سرعة دراسة ملفات طلب القروض الموجهة لانشاء و توسيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- توعية الافراد باهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تشجيعهم على الاستثمار فيها للقضاء على البطالة

آفاق البحث:

يبقى موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة موضوعا كبيرا ومتشعبا لذلك حاولنا بقدر الإمكان الإلمام ببعض الجوانب في هذا الموضوع لكن تبقى الكثير من المواضيع المطروحة في هذا المجال نقترح من بينها:

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تنمية الاقتصاد الوطني .
- تاثير تكنولوجيا المعلومات على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في الحد من البطالة .
- تاثير العولمة على مردودية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

قائمة الكتب

1. الدكتور عبد الغفار حنفي, أساسيات التمويل و الادارة المالية, الدار الجامعية, 2007,
2. الدكتور مزهر شعبان العاني, الأستاذ الدكتور شوقي ناجي جواد, و أخرون, ادارة المشروعات الصغيرة, دار صفاء للنشر و التوزيع-عمان,2014.
3. الدكتور ميثم عجام, التمويل الدولي, دار زهران للنشر و التوزيع,2008.
4. الدكتور ميثم عجام, التمويل الدولي, دار زهران للنشر و التوزيع, 2008,ص.
5. الدكتور :مزهر شعبان العاني, الأستاذ الدكتور: شوقي ناجي جواد, ادارة المشروعات الصغيرة, منظور ريادي تكنولوجي, الطبعة الثانية 2014م-1435ه.
6. الدكتور: عبد الوهاب يوسف أحمد, التمويل و ادارة المؤسسات المالية, دار الحامد للنشر و التوزيع, الطبعة الأولى,2008.
7. بو العيد بعلوج ,تاجير الاصول الثابتة كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,مجمع الاعمال ,الملتقى الوطني الاول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية , الاغواط, الجزائر , 9/8 افريل ,2002.
8. رابح خوني، حساني رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر. 2008
9. سمير علام , ادارة المشروعات الصناعية الصغيرة ,مطبعة مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ,القاهرة ,مصر ,1993.
10. ضياء الناروز, المشروعات الصغيرة و المتناهية الصغر بين وسائل التمويل التقليدية و الاسلامية, دار التعليم الجامعي, 2015
11. عبد الجلي لبوداح ,بدائل التمويل الخارجي في المشروعات الصغيرة و المتوسطة , الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية , سطيف , الجزائر 28/25 ماي 2003 .
12. عبد الغفار عبد السلام و آخرون ,ادارة المشروعات الصغيرة ,دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع , الاردن ,2001.
13. عبد المعطي رضا الرشيد و آخرون ,ادارة الائتمان ,دار وائل للطباعة ,الطبعة الاولى ,عمان الاردن ,1999.
14. العميد الركن الدكتور نبيل جواد, ادارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع,1428ه,2007م.
15. لطرش الطاهر ,تقنيات البنوك ,ديوان المطبوعات الجامعية , بن عكنون, الجزائر , الجزائر ,طبعة 04

16. محمد ايمن عزت الميداني ,الادارة التمويلية ,مكتبة الهيمان , الطبعة الثانية, 1999.
17. محمد صالح الحناوي , ابراهيم اسماعيل سلطان ,الادارة المالية و التمويل , الدار الجامعية , طبع, نشر ,توزيع , الاسكندرية, 1999.
18. محمد عبد العزيز عجمية ,ايمان عطية ناصف , التنمية الاقتصادية , دراسات نظرية و تطبيقية , الدار الجامعية , الاسكندرية ,2000.
19. محمد كمال خليل الحمزاوي ,اقتصاديات الائتمان المصرفي ,منشاة المعارف , الطبعة الثانية , السكندرية ,مصر ,2000.
20. محمد هيثم الزغبي، الإدارة والتحليل المالي, عمان, الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر, 2000,
21. المستشار الاقتصادي : صلاح حسن, دعم و تنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة و الفقر , دار الكتاب الحديث

المذكرات و الرسائل

1. جلال عبد القادر, المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في معالجة مشكل البطالة حالة الجزائر, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية , 2008-2009.
2. قشام اسماعيل، "ترقية المحيط المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين القدرة التنافسية –حالة الجزائر-" (مذكرة ماجستير في نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر، 2008)
3. محمد بوشوشة، مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007/2006
4. نوري منيرة، البدائل التمويلية المتاحة للمؤسسة والمفاضلة بينها في ظل الإصلاح البنكي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة. 2005/2004.
5. ليلى لولاشي , التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري cpa-وكالة بسكرة - ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و تمويل ,2005/2004.

6. قعيد ابراهيم , دور الترويج في انجاح السياسات التسويقية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة مؤسسة الروائح الورود-الوادي-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فرع علوم اقتصادية 2009/2008,
7. دليلة حضري آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقاصاديات شمال افريقيا خلال الفترة 1995-2005مذكرة مقدمة صمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية دفعة 2007
8. قويقح نادية انشاء و تطوير المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الدول النامية –حالة الجزائر-رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل ضهادة الماجستير فب العلوم الاقتصادية 2001/2000
9. رابح خوني ترقية اساليب و صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير فرع اقتصاد التنمية2003/2002
10. بو عبد الله هيبة, اشكالية توميل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع نقود و مالية 2008-2009
11. بن نعمان محمد, مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير, 2009-2011
12. حكيم شبوطي, دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر- اطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه, علوم في العلوم الاقتصادية –تخصص تحليل اقتصادي-عدم ذكر السنة .

المجلات

1 آيت عيسى , المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –آفاق و قيود- ,مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ,العدد السادس
2 آيت عيسى , المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –آفاق و قيود- ,مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ,العدد السابع

الملتقيات و المداخلات :

1. مداخلة تحت عنوان المؤسسات الصغيرة الواقع و الآفاق تقديم الاستاذ حاكمي بوحفص رئيس قسم علوم الاعلام و الاتصال جامعة وهران عضو فوج بحث المؤسسات المتوسطة و الصغيرة
2. أشرف محمد دوابة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18أفريل 2006
3. حبيبة مداس ,الملتقى الوطني حول :واقع و آفاق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يومي 15-06 /2013/05 مداخلة تحت عنوان :واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و مكانتها مع اشارة لولاية الوادي
4. همال علي ,حول بعض الاساليب الابتكارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , ورقة بحثية ضمن دورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويره افي الاقتصاديات المغاربية , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , جامعة فرحات عباس , سطيف , 28/25 ماي 20
5. الاستاذ فتات فوزي , كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ,سيدي بلعباس , مداخلة تحت عنوان ,واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر اسباب وجودها و آفاقها المستقبلية

القوانين و الأوامر

1. المرسوم التنفيذي رقم 01/17,الجريدة الرسمية ,للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,العدد 02 , الصادرة 11 يناير 2017 م
2. المرسوم التنفيذي رقم 296/96 , الجريدة الرسمية , الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , العدد 52 الصادرة في 11 سبتمبر 1996
3. المرسوم التنفيذي رقم 03-288 , الجريدة الرسمية , الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , العدد 54 الصادرة في 10 سبتمبر
4. المرسوم التنفيذي 373/02 , الصادر في 11-11-2002

قائمة المراجع باللغة الاجنبية

1. Meliani hakim et Bouadam kamel . la pme-pmi Algerienne .passe.present sessi a internationale sur le financement des petits et moyens projets et la promotion de leur role dans les economies maghrabienes . universite ferhat .abbes. setif .algerie. 25 et 28 mais .3003 . p 19
2. Source :Direction des Systèmes des Statistique ministère de la PME de la promotion de l'envestissement,n23,22 .
3. Pierre bezakh et sophie gherardi . dictionnaire de l'economie . la rousse . her . 2000